قمع التنقل

باسم السيادة وخِدمةً لمراكمة الريع

التحكم في الهجرة، الهشاشة المصطنعة، وأنظمة الحدود العِرقية في الجزائر ما بعد الحِراك

المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قمع التنقل

باسم السيادة وخِدمةً لمراكمة الريع:

التحكم في الهجرة، الهشاشة المصطنعة، وأنظمة الحدود العِرقية في الجزائر ما بعد الحِراك

سفيان فيليب

ناصر

جوان 2025

ISBN 978-9909-00-139-4

الفهرس

I. الملخّص التنفيذي 8

II. المنهجية 12

III. قائمة الاختصارات 13

0.1 التحكم في الهجرة 16

1.1 إعادة تشكيل نظام اللجوء 20

2.1 "الحرقة" والانتكاسة السلطوية في الجزائر 29

3.1 التحالفات الإقليمية ضد الأشخاص المتنقلين 35

4.1 إعاقة التنقل 40

5.1 الرأسمالية الريعية والهشاشة المصطنعة 49

0.2 مجاوَرة الجزائر 57

1.2 البحر الأبيض المتوسط: "مؤشّر قاسٍ على الفشل" 60

2.2 المغرب: إرث ما بعد الاستعمار والمأزق النيوكولونيالي 66

3.2 مالي: من الاندماج غير الرسمي إلى العسكرة 70

4.2 النيجر: روتين الترحيل 75

5.2 تونس: حدود الجزائر شبه الشفافة 80

6.2 ليبيا: الحدود الصامتة 84

0.3 التعاون الدولي 87

1.3 انخراط حذر في منظومة الحدود الأوروبية 90

2.3 الـ(لا)تعاون الجزائري في عمليات الإعادة 98

3.3 تجهيز الشرطة: سراب نقل التكنولوجيا 103

4.3 تدريب الشرطة: محور برلين-روما في أوج عطائه 107

5.3 وكالات الأمم المتحدة لتزويد خدمات التحكم في الهجرة 112

0.4 إعادة تعريف السيادة 116

عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES):

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو منظمة من منظمات المجتمع المدني التونسي تحصّلت على الاعتراف الرسمي من قبل الدولة في سنة 2011. وهي منظمة غير حكومية، محايدة، ومستقلة. تأسس المنتدى سنة 2011 من أجل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص والنضال من أجلها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. يعمل المنتدى على قضايا حقوق العمّال، وحقوق النساء، والعدالة البيئية، وحقوق المهاجرين. وتُعدّ المنظمة عضوًا في عدة شبكات دولية. ويقع مقرّها الرئيسي في العاصمة تونس ولها فروع محلية في ولايات القيروان والمنستير وقفصة.

عن الكاتب:

سفيان فيليب ناصر هو صحفي مستقل مقيم بتونس، ويعمل مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ - مكتب شمال إفريقيا بالإضافة إلى عدد من وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية. عمل مراسلًا من القاهرة بين سنتي 2012 و2019، وهو اليوم يركّز في عمله بالأساس على مصر والجزائر وتونس ومنظومات الحدود في شمال إفريقيا.

الترجمة إلى العربية: **ماهر الذهبي**
بدعم مشكور من جمعية الدراسات القانونية حول الهجرة (**ASGI**)، و**منظمة Statewatch**، و **لورنز نايقيلي** (**WAV Recherchekollektiv**)

I. الملخّص التنفيذي

أنشأت الدولة الجزائرية تدريجيا على مدى العقود الماضية عديد الأنظمة للتحكم في حدودها البرية والبحرية، وقامت بتحديث موانئها ومطاراتها وتأمينها، كما طوّرت قدرات المراقبة وقدرات الشرطة في أنحاء واسعة من البلاد، والتي باتت الآن تحت تصرف الدولة لقمع المواطنين الجزائريين والأشخاص المتنقلين على حد سواء ومتى شاءت. واستخدمت السلطات الجزائرية هذه الإمكانيات لتقييد وخنق تنقلات "الحراقة" (العابرون غير النظاميون للحدود) الجزائريين والأجانب، وفي أحيان أخرى اِلتزمت بالسلبية وعدم التدخل وبالتالي سمحت أو تغاضت عن هذه التنقلات البشرية.

وفي المقابل، عملت الدولة التونسية –التي تشهد منذ 2021 انتكاسة سلطوية– على تشديد إجراءات التحكم في الهجرة منذ سنة 2023 تحت ضغط قوي من إيطاليا والاتحاد الأوروبي، و شرعت السلطات التونسية في تنفيذ عمليات ترحيل منتظمة إلى الحدود الجزائرية والليبية. ورداً على هذا الواقع الجديد، شدّدت الجزائر بدورها سياساتها (المناهضة) للهجرة على ضوء الديناميكية الجديدة التي باتت تشهدها حدودها الشمالية الشرقية. وبالتزامن مع ارتفاع أعداد الحراقة من غير الجزائريين المنطلقين من سواحلها منذ 2023، تواصل السلطات الجزائرية تنفيذ عمليات طرد جماعي نحو النيجر بلا انقطاع، كما رفّعت في عدد الترحيلات نحو ليبيا واستأنفت مرة أخرى تلك الموجّهة نحو المغرب.

ومنذ 2024، صارت السلطات الجزائرية والتونسية والليبية تنسّق سوية إجراءاتها العقابية ضد التنقلات غير النظامية، وتسعى لمزيد مواءمة سياساتها مع هندسة منظومة الحدود الأوروبية في إفريقيا. ورغم أن الجزائر –خلافا لجاراتها– كانت تُعتبر في السابق على غاية من التردد في الانخراط بشكل رسمي ضمن هذه المنظومة ورفضت باستمرار المشاركة في مشاريع "إدارة

الحدود" الممولة من أوروبا، إلا أنها شرعت في القيام بتحوّل حذر تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تبون ورئيس الأركان سعيد شنقريحة، ووسّعت تعاونها الثنائي في مجال (مناهضة) الهجرة مع إيطاليا وألمانيا ووكالات الأمم المتحدة. وقد انطلقت الحكومة في صياغة قانون لجوء جديد يهدف إلى تنظيم ومراقبة عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل أكثر إحكاما، وتحويل فرعها في الجزائر العاصمة تدريجياً إلى مزود خدمات لا أكثر. هذا القانون المرتقب قد يرسّخ بشكل أوسع منطق الانتقائية الجزائرية في تطبيق القانون الدولي الخاص باللاجئين، ويمهّد الطريق أمام الحكومة لتغطية انتهاكات حقوق الأشخاص المتنقلين بشكل أكثر فعالية.

وفي غضون ذلك، تواصل الحكومات الأوروبية والأفريقية والاتحاد الأوروبي والوكالات التابعة للأمم المتحدة أو المرتبطة بها، تواصل الترويج لسياسات أمننة الهجرة، معتبرة أن بالإمكان احتواء التنقلات البشرية غير النظامية عبر فرض آليات تحكّم ومراقبة وصدّ. غير أن هذه الأمننة تؤدي بالأساس إلى تعميق هشاشة المتنقلين وحرمانهم من حقوقهم، وتُسرّع بذلك في تآكل البناء القانوني الدولي الخاص باللاجئين والمهاجرين، وعلى رأسها اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الملحق لعام 1967، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ورغم التوصيف المتكرر للجزائر كـ"بلد عبور"، فإن الغالبية الساحقة من الأشخاص الذين يدخلون أراضيها بشكل غير نظامي لا ينوون مواصلة الطريق إلى ما بعدها، بل يبحثون عن العمل داخل الجزائر نفسها. حيث أطلقت الحكومة مشاريع بنى تحتية واسعة لتحديث النقل والصناعات الثانوية والإسكان والزراعة، بفضل ارتفاع إيرادات النفط والغاز بين أوائل الألفينات وسنة 2014، مما خلق طلباً واسعا على اليد العاملة الرخيصة. ومنذ ذلك الحين تحوّلت قطاعات البناء والعقارات والقطاعات المرتبطة بها، إضافة إلى الحرف والتجارة والخدمات المنزلية والغذائية إلى موطن شغل مهم للعمال المهاجرين.

ورغم أن الهجرة الموسمية من النيجر ومالي لطالما كانت جزءاً أساسياً من الاقتصاد في الجنوب الجزائري منذ السبعينات، إلا أن طفرة البناء التي انطلقت

منذ أوائل الألفيات جعلت من الأشخاص المتنقلين عنصرا لا غنى عنه في جهود تحديث الإسكان والبنية التحتية. وتستفيد الشركات العمومية والخاصة إضافة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من هشاشتهم المصطنعة والناتجة عن إقصائهم من الحماية الاجتماعية وأمن الأجور والمعايير الشغلية. كما تتغذى هذه الهشاشة مع ما تسفر عنه من حالات الاستغلال المفرط للعمالة المهاجرة، على أزمات الاقتصاد الريعي المتكررة، والذي يتعامل مع هذه اليد العاملة كمخزون احتياطي في فترات تقلب المداخيل الريعية (من النفط والغاز خاصة، ومواد خام أخرى).

الإجراءات العقابية التي تسلّطها الدولة ضد الأشخاص في حالة تنقل، علاوة على وضعيتهم الهشة والتمييز العنصري المعاد إنتاجه من قبل الدولة وشرائح واسعة من المجتمع، كل ذلك يتناقض مع ماضي الجزائر المناهض للإمبريالية، حين كانت العاصمة الجزائرية معروفة باستقبالها وتضامنها مع "معذبي الأرض"، على حد تعبير فرانز فانون. واليوم، لم يتبق من ذلك الإرث سوى بعض الشذرات، فبالرغم من محافظة الدولة على صورة سياسية وسياسة خارجية تستلهم من روح الجزائر ما بعد الاستعمار في الستينات والسبعينات، إلا أنها، نظراً لعجزها ورفضها مواجهة تشوهات الاقتصاد الريعي أو مقاومة آثار تصدير الحدود الأوروبية، صارت تتغذى على نفس عقيدة التحكم في الهجرة التي تعارضها في خطابها لصالح مواطنيها في أوروبا.

وبدلاً من تعزيز تسليع التنقلات البشرية وتوسيع التعاون (المناهض) للهجرة مع أوروبا –ورغم تواجد شبكات تهريب قوية وتحديات أمنية حقيقية في بعض حدودها، ينبغي على الدولة الجزائرية:

- **وضع حد لحملاتها التعسفية ضد المهاجرين غير الموثّقين؛**
- **القيام بإصلاحات في منظومة الشغل والإقامة؛**
- **التوقيع والمصادقة على بروتوكول حرية التنقل للاتحاد الإفريقي؛**
- **الانفتاح الجدي على الجنوب العالمي سياسياً واقتصادياً وعلى صعيد حركية الأشخاص.**

إن تحصين الحدود، والاندماج الإقليمي الذي يولي أولوية متزايدة لتنسيق الحملات ضد الأشخاص في وضعية غير نظامية لن يساعد الجزائر على تجاوز اغترابها عن جيرانها الجنوبيين أو تبعيتها تجاه الشمال العالمي، بل على العكس، سوف يُعمّقها ويعيد إنتاجها مرة بعد أخرى.

II. المنهجية

تحوّل التحكّم في الهجرة إلى موضوع دائم الحضور في النقاش العام والسياسات الحكومية في شمال إفريقيا. وقد تمت دراسة وتوثيق هذه الظاهرة على نطاق واسع في تونس وليبيا والمغرب، ومؤخراً في مصر، من قبل منظمات غير حكومية وأكاديميين ونشطاء وصحفيين. وفي المقابل، لا تزال الأوضاع في الجزائر شبه غائبة عن السرديات الإعلامية والبحثية. وبهدف سد هذه الفجوة البحثية، يسعى هذا التقرير إلى رسم خريطة لآليات التحكم في الهجرة، والانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص المتنقلون، والتعاون بين الدول في مجال قمع التنقل على الأراضي الجزائرية. ويعتمد التقرير على أبحاث ومراجع موسعة، ويرتكز خاصة على أكثر من 80 مقابلة أجريت بين عامي 2024 و2025، مع أشخاص فضل معظمهم عدم الكشف عن هويتهم.

وشملت المقابلات العشرات من الأشخاص الذين تأثروا بشكل مباشر بسياسات الهجرة والحدود في الجزائر، ممن يعيشون فيها حالياً أو مرّوا عبرها في السنوات الأخيرة. كما تم التشاور مع أكاديميين وصحفيين وممثلين عن منظمات غير حكومية وشبكات نشطاء في الجزائر، والمغرب، ومالي، والنيجر، وتونس، وموريتانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، ومصر، وفلسطين، والمملكة المتحدة، كما شاركنا معلوماتهم القيمة 13 موظفًا سابقًا أو حاليًا في مكاتب وكالات الأمم المتحدة في شمال أفريقيا ودبلوماسيون. وقد تم تقديم استفسارات برلمانية ومطالب نفاذ للمعلومة في إطار هذا البحث لدى المفوضية الأوروبية ولدى حكومات ووكالات حكومية وشركات في عدة دول.

III.
قائمة الاختصارات

ACTC-MBM	Arab Centre for Technical Cooperation on Migration and Border Management/ المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود
AIMC	Arab Interior Ministers' Council/ مجلس وزراء الداخلية العرب
AME	Association Malienne des expulsés/ جمعية الماليين المطرودين
AMSV	Association d'aide aux migrants en sitation vulnérable جمعية مساعدة المهاجرين في وضعية صعبة
AMU	Arab Maghreb Union/ اتحاد المغرب العربي
APS	Alarme Phone Sahara/ ألارم فون الصحراء / هاتف إنذار الصحراء
AU	African Union/ الاتحاد الإفريقي
AVRR	Assisted Voluntary Return and Reintegration العودة الطوعية المدعومة وإعادة الإدماج
BAPRA	Burean Algérien pour les Réfugiés et les Apatrides المكتب الجزائري للاجئين وعديمي الجنسية
BKA	Bundeskriminalamt (Federal Criminal Police Office, Germany) مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية (ألمانيا)
CEMOC	Centre d'état-major commun opérationnel conjoint لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة
CEPOL	European Union Agency for Law Enforcement Training وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون (سيبول)
CGATA	Confédération générale autonome des travailleurs en Algérie الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر
CIPIMD	Centro internacional para la identificatión de migrantes desaparecidos المركز الدولي للتعريف بالمهاجرين المفقودين

CREAD	Centre de recherche en économie appliquée pour le développement مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التّنمية
DGSN	Direction générale de la sûreté nationale المديرية العامة للأمن الوطني (الجزائر)
CMA	Coordination des mouvements de l'Azawad تنسيقية حركات أزواد
DRC	Democratic Republic of Congo/جمهورية الكونغو الديمقراطية
ECOWAS	Economic Community of West African States المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)
EU	European Union/ الاتحاد الأوروبي
EUTF	European Union Trust Fund for Africa الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا
ICMPD	International Centre for Migration Policy Development المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
IOM	International Organisation for Migration المنظمة الدولية للهجرة
LADDH	Ligue Algérienne pour la défense des droits de l'homme الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
LAS	League of Arab States جامعة الدول العربية
MDM	Médecins du monde أطباء العالم
MEP	Member of European Parliament عضو البرلمان الأوروبي
MPRR	Migrant Protection, Return and Reintegration Programme برنامج حماية المهاجرين والعودة وإعادة الإدماج
MSF	Médecins sans frontières أطباء بلا حدود
NAUSS	Naif Arab University for Security Sciences جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NDICI	Neighborhood, Development and International Cooperation Instrument الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي
OHCHR	Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

OMCT	Organisation mondiale contre la torture المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
PAF	Direction de la police des frontières et de l'immigration مديرية شرطة الحدود والهجرة
PMA	Platforme migration Algérie/ منصة الهجرة الجزائر
RAJ	Rassemblement actions jeunesse/ منظمة تجمّع نشاط الشباب
RCD	Rassemblement pour la culture et la démocratie التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية (الجزائر)
RMSM	Réseau Maghreb-Sahel Migration شبكة المغرب - الساحل للهجرة
RSD	Refugee Status Determination تحديد وضع اللاجئ
SADR	Sahrawi Arab Democratic Republic الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
SAMIN	Southern Africa Migration Network الشبكة الجنوب إفريقية للهجرة
SAPPL-MB	Société algérienne pour la production de poids lourds de marque Mercedes Benz الشركة الجزائرية لإنتاج عربات الوزن الثقيل من نوع مرسديس-بنز
SAVAF-MB	Société Algérienne de Fabrication de Véhicules de Marque Mercedes Benz المؤسسة الجزائرية لصناعة المركبات ذات العلامة مرسيدس بنز
SEM	Staatssekretariat für Migration (State Secretariat for Migration, Switzerland) أمانة الدولة السويسرية للهجرة
SNAPAP	Syndicat national autonome des personnels de l'administration publique النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية
TIP	Trafficking in Persons/ الاتجار بالبشر
TSGP	Trans-Saharan Gas Pipeline/خط أنابيب الغاز العابر للصحراء
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

0.1 التحكم في الهجرة

> الإمبريالية الغربية والقومية في العالم الثالث تتغذى إحداهما على الأخرى، ولكنهما حتى في أسوأ حالاتهما ليستا أحاديتين ولا حتميتين.[1]
>
> **إدوارد سعيد**، 1978

"ارتفاع في عدد المهاجرين الجزائريين المتوجهين إلى إسبانيا"[2]، "تفكيك شبكة لتهريب الحراقة"[3]، أو "الهجرة غير النظامية: قتلى، جرحى ومفقودون في عنابة"[4]... منذ سنة 2024، أصبحت عناوين كهذه مألوفة جدا في التغطية الإعلامية الجزائرية. حيث تكثّفت الهجرة غير النظامية من السواحل الجزائرية نحو إيطاليا وإسبانيا بشكل ملحوظ منذ نهاية الحجر الصحي خلال جائحة كوفيد19- في عام 2021 وفشل "الحراك" في السنة نفسها. وردّت الحكومة على هذا التصاعد من خلال تكثيف متدرّج للإجراءات القمعية ضد الهجرة غير النظامية، والتي يُشار

---

[1] إدوارد سعيد، Culture and imperialism، دار Chatto and Windus، لندن، 1993، ص. XXVII.

[2] Radio M، Harga: Les départs de migrants algériens vers l'Espagne explosent بتاريخ 8 جانفي 2024. تاريخ آخر اطلاع 9 أكتوبر 2024، https://algeria-watch.org/?p=9056

[3] El Watan، Démantèlement d'un réseau de passeurs de harraga بتاريخ 27 نوفمبر 2024. تاريخ آخر اطلاع: 2 ديسمبر 2024، https://algeria-watch.org/?p=90561

[4] م.ف. ڤايدي، Èmigration clandestine: Des morts, des blessé et des disparus á Annaba، El Watan، 9 جويلية 2024. تاريخ آخر اطلاع: 15 نوفمبر 2024، https://tinyurl.com/svpwcpry

إليها في الجزائر غالبًا بـ"الحرقة"[5]، مستهدفةً بذلك الجزائريين وغير الجزائريين المتنقّلين على حد سواء.

خلال حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي دام عشرين عامًا من 1999 إلى 2019، شهدت "الحرقة" التي تهم في الأساس الشباب من الجزائريين ارتفاعا ناتجاً عن غياب الآفاق الاقتصادية أو انعدام الحريات السياسية والاجتماعية. وقد كانت السياسات (المناهضة) للهجرة والخطابات الاستقطابية حولها تتسارع تارة أو تتراجع أخرى تبعًا للصراعات الداخلية في دوائر السلطة ويتم استغلالها لأغراض سياسية في الخارج. ومع ذلك فقد كان النظام شبه السلطوي يتسامح مع "الحرقة" ولم يتجاوز في مواجهتها محاولات خجولة.

أما النظام المُعاد تشكيله اليوم، فقد بدأ في تطبيق سياسات أكثر صرامة في مجال التحكم في الهجرة، بهدف استعادة سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع، وتغطية الاستياء الناتج عن سوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية وتعويض نقص شرعيته السياسية. إن صورة "الجزائر الجديدة" المزدهرة، التي يروّج لها الرئيس عبد المجيد تبون وحلفاؤه في النخبة منذ عام 2021، تتناقض أشد التناقض مع التقارير الإعلامية التي تُظهر أعدادًا متزايدة من الناس يغادرون البلاد، مفضلين مجازفات الهجرة غير النظامية على البقاء فيها.

وفي المقابل، تواصلت الحملة القمعية التي تستهدف "الحراقة" الأجانب بل وتكثّفت منذ سنة 2023. يكتب علي بنسعد، الأستاذ بجامعة باريس 8، في سنة 2009 أن "قمع المهاجرين الأفارقة قديم قِدم وجودهم في الجزائر"[6]. وليست حملات الاعتقال والطرد الجماعي للأشخاص المتنقلين

---

[5] تُستخدم مصطلحات «حرقة» و«حرّاقة» في الجزائر وتونس والمغرب للإشارة إلى عبور الحدود بصفة غير نظامية، أو إلى الأشخاص الذين يقومون بذلك. عمادة مشارق، Harraga: Burning borders, navigating colonialism، ضمن: The Sociological Review، المجلد 68، العدد 2، 6 أفريل 2020. تاريخ آخر اطلاع: 20 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/2dzdp59z

[6] علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، ضمن: علي بن سعد، Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes، منشورات كارتالا، باريس، 2009، ص. 37.

نحو النيجر أمرا حديث العهد، لكنها باتت الآن تتم بالتنسيق مع الجارة تونس والسلطات في الغرب الليبي. كما أن تضييق الخناق على طريق الهجرة البحرية بين تونس وإيطاليا، وممارسات الطرد الجديدة التي ينفذها الحرس الوطني التونسي نحو الجزائر أو ليبيا، كلها أدت إلى تحول في ديناميكيات الهجرة الإقليمية منذ سنة 2023، بحيث أصبح غير الجزائريين أيضًا يغادرون بشكل متزايد انطلاقا من السواحل الجزائرية.

الخطاب السيادي و "الإداري" للدولة بخصوص الهجرة، إلى جانب الخطاب العنصري ضد الأشخاص سود البشرة، والذي تُعيد السلطات وأجزاء كبيرة من المجتمع إنتاجه مرة بعد أخرى، صار يغذي أحدهما الآخر ويُستخدمان كأداة لصرف انتباه الرأي العام عن آثار فشل نموذج الاقتصاد الريعي الجزائري. ويبدو أن النظام عاجز وغير راغب في مواجهة اختلالات هذا الاقتصاد الريعي أو التصدي لتأثيرات سياسات تصدير الحدود الأوروبية في أفريقيا، كما أنه بات يتغذى على العقيدة ذاتها للتحكم في الهجرة التي طالما انتقدها خطابياً كلّما مُورست ضد مواطنيه الجزائريين في أوروبا. هذا الوضع القائم بات اليوم "يتناقض بشكل صارخ مع صورة الضيافة والتضامن التي ارتبطت يومًا بالجزائر الثورية" على حد وصف توماس سير، في إشارته إلى "تصاعد خطاب عنصري ومعادٍ للسود" في الجزائر، وهو ما يعكس وفقه "انهياراً تدريجياً للتضامن في الجنوب العالمي"[7].

لكنّ توسيع ضوابط الهجرة على حدود الجزائر لا يتمظهر فقط في سياق سياسات (مناهضة) الهجرة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا أو بسبب التطورات الهجرية الأخيرة في المنطقة. إذ إن المحرّكات الأساسية لهذا التوجه في الجزائر تشمل أيضا عوامل اقتصادية وسياسية داخلية، علاوة على الهواجس الأمنية الكبيرة في محيطها الإقليمي. وقبل أن نخوض في تقديم خريطة لمختلف الأنظمة الحدودية في الجزائر (الفصل 2.0) والتعاون الدولي في مجال قمع التنقل (الفصل 3.0)،

[7] توماس سير، Jadaliyya، Algeria, where is your African revolution?، بتاريخ 14 مارس 2019. تاريخ آخر اطلاع: 2 مارس 2025، https://www.jadaliyya.com/Details/38467

يستعرض هذا التقرير أحدث التطورات المتعلقة بالهجرة في الجزائر ويناقش قانون اللجوء الجديد (الفصل 1.1)، وتوسيع ضوابط الهجرة بعد الحِراك (الفصل 1.2)، والتنسيق الإقليمي لسياسات ردع الهجرة (الفصل 1.3)، وممارسات الترحيل المستعجل (الفصل 1.4)، والتشابك بين الهشاشة المصطنعة والاقتصاد الريعي الجزائري (الفصل 1.5).

1.1 إعادة تشكيل نظام اللجوء

> لقد طغى «حق اللجوء الاستثنائي» على «حق اللجوء المبدئي» في الجزائر، بما أن اختيار اللاجئين الذين يتم استقبالهم ينبع من استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية المناهضة للإمبريالية.[8]
>
> **سليم شنة**، 2011

توشك البنية القانونية لنظام اللجوء المعمول به في الجزائر حاليا على أن تشهد تحوّلًا جزئيًا. فبعد سنوات من محاولات الاتحاد الأوروبي الفاشلة لإقناع دول شمال أفريقيا باعتماد قوانين تنظم اللجوء، تبنّت مصر مؤخرا في سنة 2024 قانونًا من هذا القبيل. وصادق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في شهر ديسمبر من نفس السنة على مشروع القانون غامض الصياغة الذي ينص على نقل صلاحيات تحديد وضع اللاجئ (RSD) وإجراءات الاعتراف باللجوء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى الدولة المصرية9. أما في الجزائر فقد أكّد مكتب المفوضية عبر رسالة إلكترونية، أن الحكومة الجزائرية تعمل بدورها على إعداد قانون مشابه:

---

[8] سليم شنة، L'asile au Maghreb: Quelle reconnaissance pour les exilés subsahariens، ضمن: Les Cahiers du CREAD، عدد 97/2011، ص. 111–145، ص. 118.

[9] اللجنة المصرية للحقوق والحريات، In the name of national security، بتاريخ نوفمبر 2024. تاريخ آخر اطلاع: 18 مارس 2025، https://tinyurl.com/msdn7sjm

"رغم أن المفوضية ليست منخرطة بشكل مباشر في عملية الصياغة، فإننا نوا صل تقديم الدعم الفني والخبرة للسلطات الجزائرية حتى يتماشى هذا القانون مع المعايير الدولية. ولا تزال المناقشات جارية لتحديد أفضل الطرق التي يمكن للمفوضية أن تسهم بها في هذه العملية. وفي هذه المرحلة، لا تتوفر لدينا معلومات حول خارطة طريق محددة أو مضمون المشروع المقترح."[10]

لا يزال هذا المسار التشريعي في مراحله الأولى، فقد أعلنت السلطات الجزائرية لأول مرة عن نيتها إعداد مثل هذا القانون خلال دورة 2023 من المنتدى العالمي للاجئين، وهو مؤتمر تنظمه المفوضية سنويًا في جنيف. وفي جانفي 2025، نشر مكتب المفوضية في الجزائر ورقة استراتيجية تشير بشكل فضفاض إلى "قانون جديد خاص باللاجئين وطالبي اللجوء"، تؤكد فيها أنها (أي المفوضية) "ستسعى إلى توسيع النفاذ إلى اللجوء والتسجيل وتوثيق الهوية" في الجزائر، سواء "بشكل مشترك" مع الحكومة أو "من قبل الحكومة".[11] وفي واقع الأمر، يبدو من غير الواضح الدور الذي ستضطلع به المفوضية بعد دخول القوانين حيز التنفيذ سواء في مصر أو الجزائر. حيث تسود في القاهرة أيضًا الضبابية بشأن الدور المستقبلي للمفوضية نظرا لأن اللوائح التنفيذية لهذا القانون لم تُعتمد بعد.

روّج الاتحاد الأوروبي بشكل نشط لاعتماد قوانين اللجوء في شمال أفريقيا منذ مطلع العقد الماضي. وبعد أن أعد المغرب مشروع قانون سنة 2014، وقدمت المفوضية ومنظمات غير حكومية مشروعًا مماثلًا في تونس سنة 2017، بدأت الجزائر العمل على مشروع قانون لجوء منذ عام 2012، وطلبت حينها مساعدة المفوضية في عملية الصياغة.[12]

[10] بريد إلكتروني، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين – الجزائر، 20 مارس 2025.
[11] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، Algeria multi-year strategy 2025 – 2027، جانفي 2025. تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2025، https://tinyurl.com/2hjwtc5x
[12] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، Appel global 2013 du HCR: Algérie،

ولكن لم يتم تبني أو المصادقة على أيٍّ من هذه القوانين في الدول الثلاث. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تتيح مثل هذه التشريعات تصدير إجراءات اللجوء إلى شمال أفريقيا، بحيث يسهل تصنيف الدول الاستبدادية كـ"بلدان آمنة" وترحيل طالبي اللجوء إليها وفق منطق اتفاقية دبلن. لكن تلك الأحلام الأوروبية الرامية إلى إقامة "منصات إنزال" أو "مراكز لمعالجة طلبات اللجوء" في شمال أفريقيا تحت إدارة الدول الأوروبية، تظل غير واقعية نظرًا لرفض حكومات شمال إفريقيا الانخراط في هذا التصور.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، برلين.
© سفيان فيليب ناصر

وفي المقابل، تسعى الجزائر ومصر إلى المضي قدمًا في مشاريع القوانين هذه –كلٌّ وفق مصالحها المتباينة. ويبدو أن مصر تتبع نموذج تركيا، التي سنّت قانونًا مشابهًا سنة 2014، والذي تعرّض لانتقادات لكونه لا يوفر الحماية الكافية للاجئين، بل همّش تدريجيًا دور المفوضية في اتخاذ قرارات الاعتراف بوضع اللاجئ، وتم فرضه في سياق مصالح

2013. تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2025، tinyurl.com/5n7ejt6v

وطنية وجيوسياسية ضمن الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي.[13] يقول جيف كريسب، المسؤول السابق في المفوضية والذي صار ناقدا لاذعا لسياستها، حول دوافع مصر لتبني هكذا قانون:

> "قد تسعى مصر إلى فرض سيطرة أكبر على شؤون اللاجئين واللجوء بدلًا من تفويض المسؤولية للمفوضية. لكنها في الوقت ذاته، معنية بالحفاظ على دورٍ للمفوضية للاستفادة من الموارد الدولية التي تستطيع هذه الأخيرة حشدها. كما أن تواجد المفوضية يضفي قدرًا من الشرعية يساعد الحكومة في مواجهة أي انتقادات بشأن معاملتها للاجئين."[14]

وإلى جانب الهدف المحتمل المتمثل في تهميش المفوضية في عملية اتخاذ القرار بشأن من يُمنح صفة لاجئ في مصر، تستخدم الأخيرة أيضًا قانون اللجوء كورقة تفاوض في مباحثاتها المتعلقة بالقروض والاستثمارات مع مانحيها الأوروبيين. أما الجزائر، فهي على النقيض من ذلك لا تعتمد على التدفقات المالية من المقرضين الدوليين، ويبدو أنها عقدت العزم على إصدار قانون لجوءٍ من أجل تشديد رقابتها على المفوضية والتحكم في عملها أكثر. وكما يقول موظف سابق في الأمم المتحدة: "قد لا يكون الهدف تهميش المفوضية بقدر ما هو رغبة في تقليص صلاحياتها أكثر فأكثر."[15]

وعلاوة على ذلك، فإن هناك اختلافا كبيراً في البنية الإدارية وطريقة تعامل الحكومتين المصرية والجزائرية مع شؤون اللاجئين. فقد وقّعت الدولتان وصادقتا على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، وكذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية (عوّضها الاتحاد الإفريقي لاحقا) لعام 1969 المنظمة للجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وقد سبقت الجزائر مصر في الانضمام إلى

---

[13] مقابلة، لم يُذكر الاسم، أوت 2024.
[14] مقابلة، جيف كريسب، مارس 2025.
[15] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

هذه الاتفاقيات بوقت طويل.[16] كما أن نهج الجزائر المرحّب بالاتفاقيات في مقابل النهج المتحفّظ لمصر، ينعكس في بنيتهما المؤسسية بشكل واضح، ففي مصر ينص مشروع قانون اللجوء على إنشاء "اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين" وهي هيئة حكومية ستُعنى بهذه الملفات، علماً أن مصر لم يكن لديها مسبقًا جهاز من هذا النوع. أما الجزائر فلديها منذ عام 1963 مكتب حكومي مكلّف بهذه المسائل هو "مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية - بابرا" (BAPRA)، الذي أُنشئ بموجب مرسوم ويخضع لإشراف وزارة الشؤون الخارجية.[17] ومع ذلك فقد نقلت الدولتان مسؤولية تحديد صفة اللاجئ (RSD) إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي أنشأت مكاتب لها في القاهرة والجزائر سنتيْ 1954 و 1984 على التوالي.

وفي حين لم تكن الدولة المصرية منخرطة رسميًا في عمليات تحديد صفة اللاجئ حتى الآونة الأخيرة، فإن مكتب اللاجئين في الجزائر "يقوم بالتنسيق" مع المفوضية وفق تأكيد الأخيرة في رسالة إلكترونية، دون أن توضح من منهما يملك الكلمة الفصل في اتخاذ القرار.[18] غير أن رد الجزائر في سنة 2021 على شكوى من المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن ممارسات الإرجاع القسري نحو النيجر، يقدّم تأكيدًا رسميًا نادرًا في هذا السياق. فقد جاء في رد البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة أن: "مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية (بالجزائر) له سلطة القرار بخصوص منح أو عدم منح صفة اللاجئ المعترف بها في القانون الجزائري."[19] وإلى حدود منتصف الألفينات، نظم مكتب "بابرا" مقابلات

---

[16] وقّعت الجزائر على اتفاقية جنيف سنة 1963 وعلى بروتوكولها سنة 1967. وقد انضمت القاهرة إلى المعاهدتين سنة 1981، لكنها وخلافًا للجزائر، تحفّظت على بعض بنودها. أمّا الجزائر فقد وقّعت على اتفاقية 1969 في العام نفسه، وصادقت عليها سنة 1973. بينما انضمت مصر إلى المعاهدة سنة 1980.

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 274-1963 لسنة 1963 المحدد لكيفيات تطبيق اتفاقية جنيف المؤرخة في 28 جويلية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، 25 جويلية 1963. تاريخ الاطلاع: 2 نوفمبر 2024، 18130 https://tinyurl.com/45tx4xzh

[18] بريد إلكتروني، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين – الجزائر، 23 مارس 2025.

[19] البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، Fiche, comportant les principales informations, en relation avec les pratiques de pushbacks et leur impact sur les droits

مـع ملتمسـي اللجـوء وأعلـم المفوضيـة بقراراتـه بشـأنهم.[20] غيـر أنـه يبـدو أن المكتـب لا ينخـرط مباشـرة فـي إجـراءات تحديـد وضـع اللاجـئ (RSD) بـل يقـرّ أو يرفـض القـرارات التـي تتخذهـا المفوضيـة.

ويتضمّـن المرسـوم المؤسِّـس للمكتـب الجزائـري للاجئيـن وعديمـي الجنسـية الصـادر سـنة 1963 صياغـة توحـي بـأن الدولـة تفضّـل القانـون الجزائـري علـى اتفاقيـة جنيـف، مثلمـا يوضـح الباحـث سـليم شـنة فـي دراسـة لـه نُشـرت سـنة 2011.[21] ورغـم أن الدسـتور الجزائـري ينـص علـى علويـة المعاهـدات الدوليـة الموقعـة مـن قبـل الرئيـس علـى القانـون الداخلـي الجزائـري، فـإن الـرد الرسـمي للبعثـة الجزائريـة لـدى الأمـم المتحـدة والممارسـة السياسـية فـي البـلاد يوحيـان بعكـس ذلـك. فقـد بـرّرت الرسـالة بوضـوح التطبيـق الانتقائـي للقانـون الدولـي للاجئيـن فـي سـياق الاعتقـالات التعسـفية والترحيـلات القسـرية التـي تمارسـها الدولـة ضـد الأشـخاص المتنقليـن. واسـتندت الحكومـة الجزائريـة إلـى مـا اعتبرتـه "تحفظًـا هامًـا" علـى الاتفاقيـة، قائلـة إن المـادة 31 منهـا تنـص علـى أن:

> "تمتنـع الـدول المتعاقـدة عـن فـرض عقوبـات جزائيـة، بسـبب دخولهـم أو وجودهـم غيـر القانونـي، علـى اللاجئيـن الذيـن يدخلون إقليمهـا أو يوجـدون فيـه دون إذن، قادميـن مباشـرة مـن إقليـم كانـت فيـه حياتهـم أو حريتهـم مهـددة."[22]

لكـن الحكومـة الجزائريـة تـؤول هـذه المادة بالقـول إن: "اللاجئيـن القادمين مـن دول لا تتقاسـم حدودهـا مـع الجزائـر لا يحـق لهـم تقديـم طلـب لجـوء

---

de l'homme des migrants، بتاريـخ 20 جانفـي 2021. تاريـخ الاطـلاع: 23 نوفمبـر 2024، https:// tinyurl.com/3z9xybdu

[20] سارة غيبه، Asylum and migration in the Maghreb: Country fact sheet Algeria، EuroMed Rights، سنة 2012. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/3br7sda4

[21] سليم شـنة، L'asile au Maghreb: Quelle reconnaissance pour les exilés subsahariens، ص. 115/116.

[22] مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لشـؤون اللاجئيـن، Convention and Protocol relating to the Status of Refugees, 1951/1967. تاريـخ الاطـلاع: 25 نوفمبـر 2024، https://tinyurl.com/5ar9b9kc

في الجزائر"، وبالتالي فإن الأهلية تقتصر، حسب هذا المنطق، على رعايا الدول المجاورة فقط. غير أن هذا التأويل القانوني الوارد في الرسالة يتجاهل حقيقة أن الحكومة الجزائرية تنتهك بشكل منهجي مبدأ عدم الإعادة القسرية (non-refoulement) المنصوص عليه في الممارسة السياسية للمادة 33 من الاتفاقية، حيث لا توفّر السلطات أي تقييم فردي لطلبات اللجوء مثلما يفرضه القانون قبل تنفيذ عمليات الطرد. وهو ما يجعل هذه الممارسات تشكّل انتهاكات ممنهجة للقانون الدولي بالنظر إلى مدى شيوعها وطابعها التعسفي. ومع ذلك، تُصر الجزائر في ردها الرسمي على تطبيق سياسوي لأحكام الاتفاقية قائلةً:

> «لطالما عبّرت الجزائر عن تضامنها الفعلي وغير المشروط مع اللاجئين. فبلدنا هو أرض لجوء للشعب الصحراوي المسلوبة أرضه، وأرض لجوء لآلاف الفلسطينيين وللسوريين.»

لقد كان اختيار الدولة لنوعية اللاجئين الذين تستقبلهم — وهي الجنسيات المذكورة في الاقتباس أعلاه — جزءًا من "استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية المناهضة للإمبريالية". ولئن كان دعم الدولة الجزائرية لاستقلال الصحراء الغربية لا يزال أثرا نادرا "من آثار الحقبة المناهضة للإمبريالية"، إلا أنه بات اليوم "أداة من أدوات السياسة الخارجية أكثر من كونه ‹فعلًا إنسانيًا وسلميًا خالصًا"، كما يقول سليم شنة.[23] وتجسّد ممارسات الاعتراف باللاجئين لكل من المفوضية الأممية ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية الجزائري هذا التوظيف للقانون الدولي بشكل واضح. ففي حين منحت المفوضية والمكتب صفة لاجئ لـ173,600 صحراوي و7,866 سوري، بقي عدد المعترف بهم كطالبي لجوء ولاجئين من جنسيات أخرى منخفضًا جدًا في الجزائر ولا يتجاوز

[23] سليم شنة، L'asile au Maghreb: Quelle reconnaissance pour les exilés subsahariens، ص. 118 و120.

اليـوم 3,000 شـخص.[24]

ورغـم إدراك المفوضيـة جيدًا أن تحويـل مسـؤولية اللجـوء إلى دول سـلطوية "ينطـوي علـى مخاطـر محتملـة علـى معاييـر حقـوق الإنسـان"[25]، إلا أن إعـادة تشـكيل نظـام اللجـوء الجزائـري كانـت جاريـة منـذ سـنة 2020. فقـد تضمّـن دسـتور 2008 مـادة موجـزة وفضفاضـة حـول حـق اللجـوء وظلـت كمـا هـي تقريبًـا فـي نسـخة 2016.[26] أمـا فـي التعديـل الدسـتوري لسـنة 2020 فقـد أضيفـت جملتـان إلـى المـادة ذاتهـا، لتصبـح صياغتهـا كالتالـي (مـع الأخـذ فـي عيـن الاعتبـار أن الجملـة الأخيـرة كانـت واردة فـي نسـختي 2008 و2016):

> "يتمتـع كل أجنبـي يتواجـد فـوق التـراب الوطنـي، بشـكل قانونـي بحمايـة القانـون لشـخصه وأملاكـه. لا يمكـن تسـليم أحـد إلا بمقتضـى اتفاقيـة دوليـة مصـادق عليهـا أو بموجـب قانـون. لا يمكـن، فـي أي حـال، تسـليم أو إبعـاد اي لاجـئ سياسـي استفادقانونـا مـن حـق اللجـوء."[27]

يبـدو أن الدولـة الجزائريـة اليـوم، صـارت تسـعى مـن خـلال مشـروع قانـون اللجـوء الجديـد إلـى منـح مكتـب شـؤون اللاجئيـن وعديمـي الجنسـية صلاحيـات أكبـر. ومـع ذلـك، فـلا القانـون المرتقـب ولا توسـيع صلاحيـات هـذا المكتـب سـيغيّران مـن النهـج الانتقائـي الـذي تتوخّـاه الجزائـر فـي تطبيـق نظـام اللجـوء لسـنة 1967، طالمـا أنهـا توظّـف هـذا النظـام منـذ عقـود كأداة لتغذيـة سياسـتها

---

[24] مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لشـؤون اللاجئيـن، Algeria fact sheet، جانفـي 2024. تاريـخ الاطـلاع: 3 ديسـمبر 2024، bit.ly/4jHuZwQ

[25] مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لشـؤون اللاجئيـن، UNHCR country strategy evaluation: Egypt – Final report، جـوان 2021. تاريـخ الاطـلاع: 20 مـارس 2025، https://tinyurl.com/566zwpz5

[26] الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، دسـتور الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، الجريـدة الرسـمية، مـارس 2016. تاريـخ الاطـلاع: 1 ديسـمبر 2024، https://www.joradp.dz/TRV/Fcons.pdf

[27] الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، دسـتور الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية، الجريـدة الرسـمية عـدد 82، 30 ديسـمبر 2020. تاريـخ الاطـلاع: 1 ديسـمبر 2024، bit.ly/43JOH4X

الخارجيـة بـدلًا مـن الاحتـرام التـام لالتزاماتهـا القانونيـة الدوليـة. فالأشـخاص القادمـون مـن دول لا تتقاسـم حـدودًا مـع الجزائـر، والذيـن يدخلـون البـلاد بطـرق غيـر نظاميـة، لـن تتوفـر لهـم أي فرصـة واقعيـة للحصـول علـى اللجـوء أو الإقامـة فـي المسـتقبل، سـواء تـم اعتمـاد قانـون لجـوء أم لا. كمـا أن تأويـل الدولـة المجتـزأ للقانـون الدولـي لـه تبعـات كبيـرة علـى تعاملهـا العـام مـع الهجـرة، ولا سـيما فيمـا يخـص ممارسـات الترحيـل التعسـفي.

2.1 الحرقة والانتكاسة السلطوية في الجزائر

> في هذا النظام، تستهدف السلطة السلطة من أجل حماية السلطة. كل الأفعال يجب أن تكون في خدمة الوضع القائم، حتى وإن كان ذلك على حساب تبديد تقليد ثوري قائم على التضامن الدولي.[28]
>
> **توماس سير**، 2019

في 10 فيفري 2019، وخلال احتفالية تثير التعجّب، تم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة مجددًا للانتخابات الرئاسية من قبل حاشيته داخل دوائر السلطة. كان بوتفليقة، البالغ من العمر 81 عامًا آنذاك عاجزًا عن الكلام أو المشي منذ إصابته بجلطة دماغية سنة 2013، وبالتالي عجز الإعلان عن ترشحه بنفسه. وبدلًا من ذلك، رُفعت صورة ضخمة لبوتفليقة فوق منصة داخل قاعة رياضية تغصّ بأنصار النظام في الجزائر العاصمة. في الليلة ذاتها، اندلعت احتجاجات محدودة النطاق في عدة مدن شرقي البلاد لتمثّل الشرارة التي انتظرها المجتمع طويلا. وهكذا انطلق "الحراك" وكان شعار "ماكاش الخامسة" (لا لعهدة خامسة) يتردّد صداه في الشوارع طيلة الأشهر التالية.

في يوم 2 أفريل وبعد ستة أسابيع من المظاهرات الحاشدة في أنحاء البلاد، أقالت القيادة العسكرية بقيادة أحمد قايد صالح الرئيس بوتفليقة من منصبه. وتمّت ملاحقة حلفائه ضمن ما يُعرف بـ"Le pouvoir" (ويُراد

[28] توماس سير، Jadaliyya، Algeria, where is your African revolution?، 14 مارس 2019.

بهـا دائـرة السـلطة الغامضـة بالفرنسـية) وسـجن عـدد منهـم بأحـكام ثقيلـة نسبيا. لكـن، وفـي ظـل الطابـع الرجعـي الفـجّ للأحـداث المضـادة للثـورة التـي تلـت ذلـك، لـم يتمكّـن الحـراك مـن الحفـاظ علـى زخمـه خصوصـا بعـد توقـف المسـيرات بسـبب جائحـة كورونـا فـي مـارس 2020. وقـد اسـتغل النظـام المعـاد ترتيبـه بقيـادة رئيـس الأركان سـعيد شـنقريحة والرئيـس عبـد المجيـد تبـون الجائحـة لقمـع الحـراك، وتعـرّض المحتجـون والنشـطاء المدنيـون والصحفيـون للتجريـم والملاحقـة أو أُجبـروا علـى مغـادرة البـلاد، لينتهـي الحـراك مخلّفـا وراءه حالـة مـن الاستسـلام.

فـي السـنوات التـي سـبقت انطـلاق الحـراك، شـهدت ظاهـرة "الحرقـة" نحـو إسـبانيا انفجـارًا جديـدًا، فقـد كانـت مشـاعر الغضـب مـن الاضطرابـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة حاضـرة بوضـوح فـي المجتمـع آنـذاك. وقـد أشـعل الحـراك شـرارة الأمـل فـي صفـوف مختلـف الأجيـال بإمكانيـة قلـب منظومـة سـوء الإدارة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للدولـة رأسًـا علـى عقـب، وبإمكانيـة تحـدي النخـب التـي ظلـت ممسـكة بزمـام الحكـم دون منـازع تقريبًـا منـذ اسـتقلال الجزائـر. غيـر أن الحـراك لـم يكـن سـوى اضطـراب عابـر فـي سـياق حكـم شـبكة غامضـة مـن المحظييـن والفصائـل المتنافسـة داخـل أجهـزة الدولـة والأمـن. وعندمـا أعـادت السـلطات فتـح الحـدود البريـة والبحريـة والجويـة سـنة 2021 بعـد إغـلاق شـامل بسـبب جائحـة كورونـا، انفجـرت موجـة الحرقـة مجـددًا وبشـكل ملحـوظ.

بحلـول سـنة 2021، كانـت السـلطة قـد أعـادت إحـكام قبضتهـا علـى الحكـم، بعـد أن أُعيـد ترتيـب المشـهد مـن حيـث الأفـراد المتحكميـن فيـه. وعلـى عكـس عهـد بوتفليقـة، لـم يعـد هنـاك أي تسـامح مـع مظاهـر المعارضـة. إذ لـم يكتـفِ رئيـس الأركان قايـد صالـح بعـد إطاحـة بوتفليقـة بتحييـد حاشـية الأخيـر داخـل السـلطة، بـل قـام أيضًـا بتصفيـة الفصيـل الثانـي الأكثـر نفـوذًا فـي النظـام بقيـادة الرئيـس السـابق للمخابـرات محمـد "توفيـق" مديـن. لكـن سـرعان مـا توفـي قايـد صالـح بنوبـة قلبيـة بعـد أسـابيع قليلـة فقـط مـن تنصيـب حليفـه عبـد المجيـد تبـون رئيسًـا فـي ديسـمبر 2019 إثـر عمليـة انتخابيـة مشـكوكة. ومنـذ ذلـك الحيـن، تولـى خليفتـه علـى رأس الجيـش سـعيد شـنقريحة ومعـه تبـون

زمـام الحكم، ونجحـا فـي إعـادة توجيـه الصـراع بيـن نخـب النظـام إلـى دائـرة غيـر علنيـة ومعتمـة.

لـم يكـن الحـراك مجـرد انتفاضـة شـعبية ضـد "العصابـة" — وهـو مصطلـح شـائع فـي الجزائـر للإشـارة إلـى النظـام — بـل شـكّل أيضًـا خلفيـة للصـراعات الداخليـة فـي صفـوف النظـام. فمنـذ انهيـار عائـدات النفـط والغـاز انطلاقـا مـن سـنة 2014، بـدأت الفصائـل المتنافسـة داخـل النظـام فـي مواجهـة بعضهـا البعـض بعـد أن كانـت مضطـرة سـابقًا لاحتـرام هدنـة هشـة كان يشـرف عليهـا بوتفليقـة فـي عهـده. وكمـا هـي عـادة أي دولـة ريعيـة، كثفـت هـذه الفصائـل صراعهـا علـى الريـع المتضائـل الـوارد مـن النفـط والغـاز، خاصـة بعـد غيـاب بوتفليقـة عـن السـاحة إثـر إصابتـه بالجلطـة سـنة 2013. ولـم يكـن للجزائرييـن وقتئـذ سـوى الوقـوف موقـف المتفـرّج، حتـى اندلـع الحـراك. إثـر دحـر الأخيـر، لـم يتبـقَّ للكثيريـن سـوى خيـار واحـد ينسـجم مـع شـعارٍ انتشـر بقـوة علـى شـبكات التواصـل الاجتماعـي آنـذاك: "الخطـة أ: الحـراك، الخطـة بـ: "الحرقـة" وهكـذا، ظهـر التناقـض بيـن الصـورة الورديـة التـي روّج لهـا النظـام منـذ رحيـل بوتفليقـة حـول "الجزائـر الجديـدة" تحـت قيـادة تبـون

والتقارير المتزايدة حول من "يحرقون" خارج البلاد. وهكذا انطلقت السلطات في عام 2021 في تشديد حملتها ضد الحرقة.

كانت السلطات في السابق، تتسامح نسبيًا مع الجزائريين الذين يعبرون نحو إسبانيا أو إيطاليا بطرق غير نظامية، لكنها كانت تتعامل بشدة مع المجموعات التي تضم أشخاصا غير جزائريين. فإذا تم توقيف جزائريين فقط، غالبًا ما تصدر المحاكم أحكامًا مخففة بالسجن مع وقف التنفيذ أو غرامات في حقهم ويتم الإفراج عنهم خلال أيام. أما إذا وُجد بينهم أجانب فغالبًا ما تُصدر النيابة والأجهزة القضائية أحكامًا قاسية بالسجن في حق المجموعة بأسرها –الجزائريين وغير الجزائريين على حد سواء، بتهم تتعلق بالتهريب أو الاتجار بالبشر. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحرقة انطلاقًا من السواحل الجزائرية تكاد تقتصر على الجزائريين، واضطر الأجانب للانتقال إلى المغرب أو تونس أو ليبيا لمحاولة العبور نحو أوروبا.

لكن الأمور تغيّرت منذ 2021، إذ أصبحت السلطات أكثر تشددًا في نقاط الانطلاق الرئيسة للحرقة، لا سيما حوالي وهران في الغرب الجزائري القريبة من السواحل الإسبانية، وناحية عنابة القريبة من سواحل سردينيا وصقلية الإيطاليتين. كما تم تعزيز الدوريات الشاطئية وتكثيف نقاط التفتيش على الطرق المؤدية إلى مواقع الانطلاق المعروفة في محيط وهران خاصة في كاب فالكون وعين الترك وكاناستال، وكذلك في الولايات المجاورة مثل عين تموشنت ومستغانم. حتى أن السلطات أقامت جدرانًا خرسانية على طول الطرق الساحلية في عين الترك لمنع نقل القوارب إلى الشاطئ. وأصبحت قوات الشرطة حاضرة بكثرة في حي سيدي سالم بعنابة الذي كان وجهة شائعة للحراقة مما صعّب عليهم الإبحار. وباتت السلطات تحاكم الحراقة الموقوفين بأحكام متشددة بغض النظر عن جنسيتهم، كما فرضت قيودًا على بيع القوارب والمحركات التي أصبح شراؤها مشروطًا قانونيًا بحيازة رخصة صيد. أما من يتمكن من شرائها فيخاطر بالمصادرة والملاحقة القضائية.

أمام هذا الواقع المتشدد على السواحل، أصبح من الصعب تنفيذ الحرقة بشكل ذاتي ومنظم كما كان الحال سابقًا. ولم تعد شبكات التهريب محصورة في الجنوب بل أصبحت حاضرة بقوة في الشمال أيضًا. ويُقال إن بعض عناصر الأمن يبيعون القوارب والمحركات المصادرة لتحقيق مكاسب شخصية، كما أصبحت الحرقة أكثر فتكًا بالأرواح. الولايات الأكثر تأثرًا بموجة الحرقة الجديدة هي عنابة ووهران، إلى جانب الجزائر العاصمة وبجاية وجيجل وبومرداس. ومنذ 2020، أصبحت القوارب القادمة من وسط الجزائر تتجه غالبًا نحو جزر البليار وهي رحلة أطول وأكثر خطورة. تقول ماريا أنخليس كولسا-هيريرا، مديرة "المركز الدولي للمهاجرين المفقودين (CIPIMD)" وهو منظمة غير حكومية إسبانية تساهم في تحديد الحراقة المتوفين وتوثق حالات غرق القوارب:

> "حتى سنة 2023، كانت القوارب المصنوعة من الألياف التي تغادر الجزائر نحو إسبانيا تنقل عادة بين 10 و13 شخصًا. ومنذ ذلك الحين، صار المهرّبون يحمّلونها بأعداد تصل إلى 23 شخصًا، وهو ما تسبّب في ارتفاع عدد حوادث الغرق في السنوات الماضية. وبما أن حرس السواحل الإسباني كثّف دورياته قرب مالقة وألميريا، تزايد عدد الأشخاص المتجهين من وسط الجزائر نحو جزر البليار لتفادي هذه الدوريات."[29]

وفي المقابل، يستمر الدرك الوطني الجزائري — وهو قوة شرطة تابعة لوزارة الدفاع وتشرف على أمن المناطق غير الحضرية — في الإعلان عن تفكيك شبكات تهريب وضبط قوارب ومحركات. كما أعلن الدرك في ديسمبر 2024، عن تأسيس وحدة مختصة لمكافحة "تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر" على المستوى الوطني.[30] وبالتالي يظهر أن

---

[29] مقابلة، ماريا أنخليس كولسا-هيريرا، فيفري 2025.

[30] الإذاعة الجزائرية، Arrestation de 10 individus et saisie de 7 embarcations utilisées dans le trafic de migrants à Alger، 14 ديسمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/5n89fy2n

تركيـز الدولـة أصبـح منصبًّـا بشـكل متزايـد علـى مكافحـة شـبكات تهريـب مزدهـرة سـاهمت هـي ذاتهـا فـي نموهـا.

3.1 التحالفات الإقليمية ضد الأشخاص المتنقّلين

> أزمة هوية خطيرة تعزز أشكالاً عنيفة من التعبير، من بينها الرفض العنيف للـ"أجنبي". وهكذا يقتحم "آخر" جديد المشهد، وهو المهاجر، في أرض كانت تاريخيًا أرض هجرة، ويضع المجتمع الجزائري أمام شكل جديد من الغيريّة.[31]
>
> **علي بن سعد**، 2009

في أفريل 2025، انتشر مقطع فيديو قصير يُظهر ما قيل إنه موكب يضم 400 حافلة ترافقها قوات أمن جزائرية متجهة نحو الحدود الجنوبية للبلاد. ورغم أن عدد الحافلات كان مبالغًا فيه، إلا أن وسائل الإعلام الرسمية في النيجر أفادت بترحيل 4,975 شخصًا إلى بلدة أساماكا الواقعة في شمال النيجر خلال ثلاثة أسابيع فقط. وقد سبقت هذه الترحيلات حملات اعتقال جماعية في عدة مدن جزائرية منذ مطلع أفريل. يفيد رجل من الكاميرون بعد أن تمكّن من الفرار من مداهمة للشرطة في وهران: "إن الوضع خطير جدًا الآن، لقد أمسكت الشرطة الجميع، وداهمت العديد من المنازل وأخذت كل من كان بداخلها من مهاجرين."[32] وقد قام عناصر الأمن بتخريب المنازل ومصادرة أو تدمير الممتلكات الشخصية. ونفذت السلطات مداهمات مشابهة في عدة مدن أخرى في أنحاء البلاد.

---

[31] علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، باريس 2009، ص. 29.

[32] مقابلة، لم يُذكر الاسم، أفريل 2025.

في الوقت نفسه، باشرت قوات الحرس الوطني التونسي عمليات إبعاد عنيفة لآلاف الأشخاص المقيمين في مخيّمات مرتجلة ببلديتي العامرة وجبنيانة شمال ولاية صفاقس. وقد وصفت السلطات التونسية ووسائل الإعلام التابعة لها هذه العمليات بأنها "إخلاء" إنساني لأسباب صحية. وقد أبلغ مسؤولو الحرس الوطني والهلال الأحمر التونسي قبيل الإخلاء قاطني هذه المخيمات بأنه سيتم اعتقالهم وترحيلهم إذا لم يسجلوا أنفسهم لدى المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في إطار إجراءات الترحيل أو ما يسمى بـ"العودة الطوعية". وبنهاية أفريل، تم إخلاء ما لا يقل عن 9,000 شخص من المخيمات.[33]

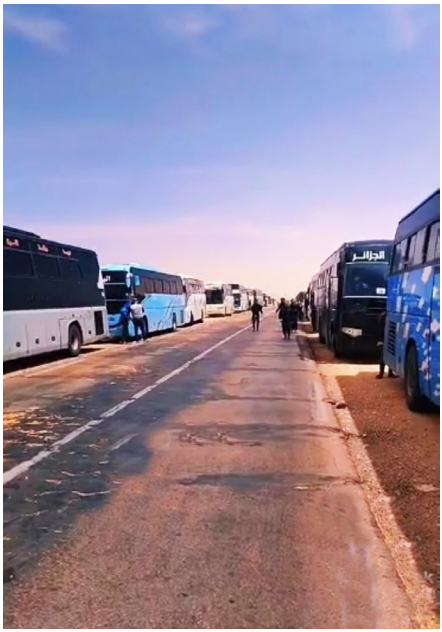

لقطة من فيديو يظهر قافلة ترحيل
إلى تمنراست

[33] وكالة تونس إفريقيا للأنباء، Security forces continue dismantling sub-Saharan migrant camps in Jebeniana and el-Amra، بتاريخ 24 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 25 أفريل 2025، https://tinyurl.com/5n9b2ya7

أما في ليبيا، فقد وردت معلومات عن تسارع وتيرة حملات الاعتقال في مناطق عدة. وقد أفادت شبكة "هاتف إنذار الصحراء Alarm Phone Sahara، وهي شبكة نشطاء توثق عمليات الطرد إلى النيجر، بترحيل ما لا يقل عن 792 شخصًا من ليبيا إلى شمال النيجر في أقل من شهر.[34] بينما وفي الوقت نفسه، رحّلت السلطات التونسية عددًا من الأشخاص لم يتم تحديده، إلى ولاية تبسة في الجزائر بعد اعتقالهم في وقت سابق في صفاقس وتونس العاصمة. وقد بدأت قوى الأمن في الدول الثلاث — الحرس الوطني التونسي، والميليشيات الليبية، وقوات الأمن الجزائرية — منذ أفريل 2024، في تنسيق عمليات القمع بحق الأشخاص في حالة تنقل على أراضيها. وفي نفس الشهر، عُقدت قمة في تونس جمعت كلاً من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، والرئيس التونسي قيس سعيد، ومحمد المنفي الذي يحكم على أجزاء من الغرب الليبي، اتفقوا خلالها على مزيد التنسيق بين سياساتهم المناهضة للهجرة. والتقى وزراء الداخلية في الدول الثلاث بعد أسابيع من ذلك بنظيرهم الإيطالي في روما لتوسيع هذا التنسيق ضمن تحالف مشترك مع إيطاليا. ثم تم عقد لقاء رباعي ثانٍ في شهر أفريل من سنة 2025 في نابولي.[35]

هذا التنسيق المؤسسي المتعاظم في تنفيذ عمليات قمعية بحق الأشخاص في حالة تنقل، جاء نتيجةً لتحول مفاجئ في موقف تونس من قضايا الهجرة مطلع سنة 2023. فحتى ذلك الحين، كانت السلطات التونسية تُبقي على المهاجرين غير الموثّقين في حالة من الهشاشة المصطنعة – كنظيراتها في شمال إفريقيا– دون ترحيلهم بشكل ممنهج، باستثناء بعض الحالات الفردية إلى الجزائر أو ليبيا. لكن منذ 2023، أصبحت عمليات الإبعاد الجماعي إلى الحدود الجنوبية والغربية ممارسة روتينية في تونس أيضًا. ووفقًا للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)، قامت السلطات التونسية سنة 2024 بترحيل أكثر من 9,000 شخص إلى الحدود

[34] هاتف إنذار الصحراء، 792 شخصا تم ترحيلهم من ليبيا نحو النيجر في أقل من شهر، بتاريخ 25 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2025، https://tinyurl.com/5xv6v763

[35] وزارة الداخلية الجزائرية، القمة الرباعية الثانية في نابولي، بتاريخ 13 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 8 ماي 2025، bit.ly/4kMQpcA

الجزائرية، وما لا يقل عن 7,000 شخص إلى ليبيا.[36] وقد تم توقيف بعض هؤلاء المرحّلين إلى الجزائر من قبل قوات الأمن الجزائرية، ليتم لاحقًا طردهم إلى النيجر أو ليبيا ضمن ما يسمى بـ"الطرد التسلسلي"، وفق ما أكدته منظمة مناهضة التعذيب ومنظمة هاتف إنذار الصحراء.

كما أغلقت السلطات في الدول الثلاث نسبة كبيرة من البنية التحتية المدنية والإنسانية التي كانت توفّر الإسناد للمهاجرين غير النظاميين على أراضيها. في الجزائر، تم حظر كل المنظمات تقريبًا التي كانت تدافع عن حقوق الأشخاص في حالة تنقل، وعلى رأسها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، وتجمع الشباب "راج" (Rassemble-ment Actions Jeunesse)، وذلك بقرارات قضائية صادرة سنة 2022. كما أُجبرت منظمات إنسانية على الإغلاق على غرار أطباء العالم (MDM) وكاريتاس، والتي كانت توفر الرعاية الصحية والمساعدات الطارئة.[37] وجاء إغلاق الفضاء المدني في الجزائر في سياق ديناميكيات الثورة المضادة التي تلت الحراك وطال طيفًا واسعًا من الجمعيات. بينما في تونس وليبيا، فقد تم إغلاق المنظمات غير الحكومية عن قصد بسبب عملها مع الأشخاص في حالة تنقل. وأغلقت الدولة التونسية منذ 2023 عدة منظمات كانت تقدم خدمات إيواء طارئة ومساعدات طبية ومشورة قانونية وقامت بتتبع العاملين بها. أما في ليبيا، فقد تم إغلاق عشر منظمات غير حكومية ناشطة في خدمة الأشخاص في حالة تنقل في أفريل 2025.[38]

---

[36] المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، Torture roads: Mapping of violations suffered by people on the move in Tunisia، المجلد 3، 2025. تاريخ الاطلاع: 1 فيفري 2025، https://tinyurl.com/4uybbsmh

[37] ليلى براتو، En Algérie, les pressions de l’administration tétanisent le monde l’as-sociatif، Middle East Eye، بتاريخ 13 أكتوبر 2022. تاريخ الاطلاع: 2 مارس 2025، https://tinyurl.com/48ecdwfx

[38] غافين بلاكبورن، Libya cracks down on aid groups accused of helping migrants settle in the country، EuroNews، بتاريخ 8 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 27 أفريل، https://tinyurl.com/yt33wy8j

ونتيجـةً لتشـديد الحمـلات القمعيـة الأخيـرة ضـد الأشـخاص المتنقّليـن فـي مختلـف أنحـاء الجزائـر، وتفكيـك شـبكة الأمـان التـي كانـت تؤمـن حـدًا أدنـى مـن الحمايـة لمـن يحتاجونهـا، توجـه هـؤلاء إلـى مكاتـب المنظمـة الدوليـة للهجـرة (IOM) فـي حـي بـن عكنـون بالعاصمـة الجزائـر طلبًـا للمسـاعدة الطارئـة أو للتسـجيل فـي برامـج "العـودة الطوعيـة". إلا أن الضغـط الكبيـر علـى المكتـب جعـل المنظمـة غيـر قـادرة علـى الاسـتجابة للطلبـات، مـا دفـع مئـات الأشـخاص إلـى التخييـم علـى الشـارع الضيـق أمـام المقـر، وهـو الموقـع الوحيـد الـذي يبـدو أن السـلطات تغـض الطـرف عنـه. ويبـدو أن الدولـة قـد أرسـت اليـوم سياسـة واضحـة تهـدف إلـى منـع إنشـاء أي مخيمـات عشـوائية، علـى غـرار مـا حصـل قـرب صفاقس فـي تونـس، أو فـي أحيـاء دالـي إبراهيـم فـي الجزائـر العاصمـة ومغنيـة، وهـي مواقـع أُخليـت بالقـوة العامـة سـنتي 2006 و2007.[39] وكانـت الدولـة آنـذاك قـد بـدأت باعتمـاد سياسـة التفريـق الجغرافـي للأشـخاص فـي حالـة تنقـل، بهـدف الحـد مـن ظهورهـم الجماعـي وتقليـص حضورهـم فـي الفضـاءات الحضريـة. ومنـذ 2023، تطبّـق الدولـة التونسـية سياسـة مشـابهة — سـواء مثلمـا يحـدث مؤخـرا فـي شـمال صفاقـس، أو مثلمـا حـدث فـي أفريـل 2024 مباشـرة بعـد قمـة تونـس، حيـن فرّقـت قـوات الشـرطة التونسـية المخيمـات المُقامـة أمـام مكاتـب مفوضيـة اللاجئيـن والمنظمـة الدوليـة للهجـرة فـي تونـس العاصمـة.

[39] سليم شنة، L'asile au Maghreb: Quelle reconnaissance pour les exilés subsahariens، ص. 140.

4.1 إعاقة التنقل

> لسنا عنصريين، نحن أفارقة، مغاربيون ومتوسطيون.[40]
>
> **عبد المجيد تبون**، 2017

نظـرًا لتزايـد صعوبـة الإبحـار بشـكل غيـر نظامـي مـن تونـس بدايـة مـن عـام 2023، ارتفـع عـدد الحراقـة مـن غيـر الجزائرييـن الذيـن يختـارون الجزائـر كنقطـة انطـلاق. وقـد جـاءت اسـتجابة الدولـة الجزائريـة لهـذه النزعـة أكثـر قمعًـا مـن أي وقـت مضـى. إذ نفّـذت السـلطات خـلال السـنوات الماضيـة سلسـلة مـن الإجـراءات الإضافيـة، اسـتهدفت العديـد منهـا تحجيـم حركـة الأشـخاص داخـل الجزائـر وليـس فقـط علـى سـواحلها. يـروي رجـل كاميرونـي مقيـم حاليًـا فـي تونـس بعـد أن عـاش فـي الجزائـر فـي العقـد الماضـي:

> "كان مـن السـهل التنقـل داخـل الجزائـر. شـراء تذكـرة حافلـة أو اسـتخدام سـيارة أجـرة بيـن الولايـات فـي تمنراسـت أو مـدن الصحـراء الأخـرى للسـفر إلـى الجزائـر العاصمـة كان أمـرًا عاديًـا، دون أي اسـتجواب فـي نقـاط التفتيـش. لكـن منـذ بـدأت المداهمات ضدنـا سـنة 2016، أصبحنـا نعتمـد أكثـر فأكثـر علـى المهرّبيـن أو نضطـر للسـير طويـلًا علـى الأقـدام."[41]

---

[40] Algérie Patriotique، Tebboune: "La présence des déplacés africains sur le territoire algérien sera réglementée"، بتاريـخ 24 جـوان 2017. تاريـخ الاطـلاع: 3 فيفـري 2025، https://tinyurl.com/mr37azm2

[41] مقابلة، لم يُذكر الاسم، نوفمبر 2024.

ومنذ 2017 أوعزت السلطات إلى شركات النقل العمومي بالتثبت في بطاقات الهوية وتصاريح الإقامة للأجانب عند شراء التذاكر بالاستناد إلى ممارسات التنميط العنصري. وكانت وزارة النقل قد أصدرت توجيهًا مماثلًا في ذروة الحملة الموسّعة ضد الأشخاص في حالة تنقل سنة 2017، لكن لم تلتزم به كل السلطات حينها[42]. أما اليوم، فباتت الإدارات المحلية أقل قدرة على مقاومة هذه التعليمات بعد حملات التطهير الواسعة في الوظيفة العمومية منذ 2020. يقول مهاجر شاب من ساحل العاج إنه حاول سنة 2024 السفر من وهران بالقطار لكن موظفي المحطة رفضوا بيعه تذكرة[43]. إلا أن بعض السكان المحليين ساعدوه لاحقًا على شراء تذكرة حافلة للسفر إلى الجزائر العاصمة.

ويقول موظف سابق في إحدى المنظمات غير الحكومية أن الأشخاص في حالة تنقل أصبحوا عالقين بشكل متزايد في تمنراست ومدن الجنوب بسبب القيود الجديدة ويضيف: "هناك شبكات تهريب تنقل الأشخاص إلى الشمال، لكن الأمر أصبح أكثر صعوبة بسبب صرامة الشرطة في نقاط التفتيش على الطريق."[44] وتؤكد امرأة من غينيا الأمر ذاته، وتروي رحلتها نحو الشمال في نوفمبر 2024 حين أنزلهم المهربون جنوب مدينة غرداية قبل بلوغ نقطة تفتيش، فكان عليهم المشي على الأقدام حول المدينة قبل أن يعود المهربون ليقلّوهم من شمال المدينة في اليوم التالي.[45]

كانت ممارسات الاعتقال والطرد تظهر في شكل حملات وقتية ومتقطعة حتى عام 2016، حين أصبحت أكثر تكرارًا وأحكم تنسيقًا. تقول امرأة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عاشت في الجزائر خلال العقد الماضي:

---

[42] في سنة 2017، رفضت ولاية مستغانم تنفيذ التعليمات التمييزية استجابةً لموجة غضب على وسائل التواصل الاجتماعي. Dernière Infos d'Algérie، La direction des transports de Mosta-ganem annule la directive sur les migrants africains، بتاريخ 28 سبتمبر 2017. تاريخ الاطلاع: 2 فيفري 2025، https://tinyurl.com/2k7bmrts

[43] مقابلة، لم يُذكر الاسم، مارس 2025.

[44] مقابلة، لم يُذكر الاسم، سبتمبر 2024.

[45] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

"كان كل شيء هادئًا حتى 2016 وحينها بدأت الكارثة. أول حملة مداهمة كانت في بوشبوك [منطقة قرب دالي إبراهيم] في الجزائر العاصمة. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف المداهمات أبداً."[46]

صور بتاريخ أفريل 2025 لعمليات الترحيل إلى أساماكا.
© الإذاعة والتلفزة النيجرية

في 2017 ومع تصاعد الحملات القمعية، صرّح أحمد أويحيى مدير ديوان رئاسة الجمهورية آنذاك، بأن "هؤلاء الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية هم مصدر للجريمة والمخدرات وآفات أخرى"،[47] بينما وصفه وزير الخارجية عبد القادر مساهل "المهاجرين" بأنهم «تهديد للأمن القومي". وتزامنت هذه التصريحات العنصرية الصادرة عن قادة الحكومة مع حملة كراهية على وسائل التواصل حملت وسم "#لا_للافارقة_في_الجزائر". ويعتقد ناشطون أن بعض أجنحة "العصابة" غذّت أو حتى أطلقت هذه الحملة لصرف انتباه الناس عن الأزمات الاجتماعية

[46] مقابلة، لم يُذكر الاسم، جانفي 2025.
[47] لوناس قماش، Ouyahia: l'immigration africaine est "source de crime, de drogue et de plusieurs autre fléaux"، Tout sur l'Algérie، بتاريخ 9 جويلية 2017. تاريخ الاطلاع: 18 أفريل 2025، https://tinyurl.com/239xxvvf

والاقتصادية. ويرى آخرون أنها كانت وسيلة ضغط من فصائل داخل النظام ضد خصومها، وهو تكتيك معهود؛ فلطالما كانت الهجرة سابقًا أداة "في الصراع بين بوتفليقة وفصائل داخل السلطة رفضت ترشحه لولاية ثانية مطلع الألفية"[48]. وقد تعرضت الحكومة آنذاك لهجوم من منافسيها داخل النظام نفسه الذين زعموا أنها متساهلة مع الهجرة، بحكم أن وزير الخارجية كان مواليا لبوتفليقة. فردّت الحكومة باعتقالات جماعية طالت الحراقة غير الجزائريين، وفق ما يذكره الباحث علي بن سعد.

تكرّر السيناريو نفسه في سنة 2017: فبعد أسابيع من تصريحاته المذكورة أعلاه، تمّت ترقية أويحيى وتعيينه رئيسًا للوزراء وأصبحت حملات الطرد منذ ذلك الحين منتظمة ومنسقة وتتبع نمطًا واضحًا. فعادةً ما تصادر الشرطة ممتلكات الأشخاص المعتقلين خلال مداهمات في الأحياء المعروفة باحتوائها على مهاجرين غير موثقين أو أماكن العمل كحضائر البناء، وتصادر خاصة الهواتف والأموال، وغالبًا ما تدمر وثائق الهوية بما في ذلك جوازات السفر أو البطاقات التي تسندها مفوضية اللاجئين. ووفق شهادات جمعتها منظمة هاتف إنذار الصحراء في الآونة الأخيرة وُجّهت اتهامات لقوات الأمن الجزائرية بارتكاب عنف جنسي ضد النساء، بما في ذلك الاغتصاب.[49] كما تورد تقارير حديثة للمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب أن النساء في حالة تنقل هن أكثر عرضة للتحرش الجنسي من قبل أعوان قوات الأمن الجزائرية بعد اعتقالهن خصوصا قرب الحدود التونسية.[50]

وتدرك مفوضية اللاجئين في الجزائر تمام الإدراك أن السلطات تقوم بطرد الأشخاص المسجلين كطالبي لجوء أو اللاجئين. وقد أعربت سابقًا

---

[48] علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، باريس 2009، ص. 39.

[49] هاتف إنذار الصحراء، Assamaka: Testimonies of deportation from Algeria، بتاريخ 8 مارس 2025. تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2025، https://tinyurl.com/y3ctx8dz

[50] المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، Torture roads: Mapping of violations suffered by people on the move in Tunisia، المجلد 2، 2024. تاريخ الاطلاع: 1 فيفري 2025، https://tinyurl.com/4zvcamsuf

عن "قلقها العميق من الاعتقال والطرد الجماعي لطالبي اللجوء المسجلين لديها".[51] وفي رد على استفسار صحفي مؤخرا، اكتفت بالقول إنها "لا تملك بيانات شاملة حول عمليات الطرد"[52]. لكن ممارسات قوات الأمن الجزائرية في تدمير وثائق الهوية أو البطاقات التي تسندها المفوضية، وطرد اللاجئين المسجلين لديها، ليست أمرا حديثا بل يعود إلى مطلع الألفينات. إذ يروي رجل من الكاميرون اعتُقل في وهران سنة 2023 ثم رُحِّل إلى النيجر:

> "جلب جيراني الجزائريون رجال الشرطة فأوقفونا و صادروا هواتفنا وأسكنونا أيامًا –لا أتذكر المدة بالضبط– في شقة، ثم وضعونا في حافلة من جملة 13 أو 14 حافلة متجهة إلى تمنراست، ترافقها وحدات من الدرك والهلال الأحمر. وقد انضمت إلينا حافلات من تبسة وتلمسان وغرداية. وبقينا في تمنراست أيامًا قبل أن يتركونا في الصحراء."[53]

عاد هذا الشخص إلى الجزائر بعد فترة قصيرة من ترحيله إلى أساماكا كما يفعل الكثير من المرحّلين إلى النيجر. لكن آلة الطرد الجزائرية تعمل كدقات الساعة المضبوطة، وجاءت الذروة الأخيرة في عمليات الطرد عقب فترة من التوسّع التدريجي في هذه الممارسات، والتي بدأت تتسارع مع نهاية الحجر الصحي سنة 2020. خلال الجائحة، علّقت السلطات عمليات الترحيل ثم استأنفتها بقوة في سبتمبر 2020 عبر طرد ما لا يقل عن 6,500 شخص إلى أساماكا خلال ذلك الشهر فقط وفقًا لهاتف إنذار الصحراء. وتشير أرقام المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات

---

[51] أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رد على استفسار صحفي بتاريخ 13 أكتوبر 2020، بأنه تم طرد أكثر من 80 طالب لجوء منذ سبتمبر 2020. وفي منشور لها عام 2022، أكدت المفوضية أن أكثر من 120 شخصًا مشمولين بحمايتها قد تم طردهم في عام 2021، مقارنة بأكثر من 300 في عام 2020. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Algeria fact sheet، فيفري 2022. تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/4zvcamsu

[52] بريد إلكتروني، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين – الجزائر، 20 مارس 2025.

[53] مقابلة، لم يُذكر الاسم، نوفمبر 2024.

مثل أطباء بلا حدود (MSF) وهاتف إنذار الصحراء إلى أن الجزائر قد رحّلت منذ 2020 إلى النيجر أعدادًا سنوية من المهاجرين أعلى من السنوات السابقة للجائحة. وقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة بترحيل ما مجموعه 27,652 شخصًا إلى النيجر في عام 2021، و 31,110 شخص في عام 2022،[54] في حين أكدت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) ترحيل 27,208 شخصا في عام 2021، و 36,083 في العام التالي[55]. ووفقًا لمنظمة هاتف إنذار الصحراء فقد تم ترحيل ما لا يقل عن 26,031 شخصًا إلى النيجر في عام 2023، و 31,404 في عام 2024.[56] ومهما يكن الرقم الأدقّ فإنه يبقى مرتفعا.

ويبدو أن الجزائر شرعت في طرد المزيد من الأشخاص نحو ليبيا، حيث اعترضت ميليشيات ليبية بين مطلع 2024 وفيفري 2025، ما لا يقل عن 1,800 شخص على الحدود مع الجزائر وتم احتجازهم في مدينة غدامس.[57] ورغم أن الحكومة الجزائرية والأجهزة الأمنية لا تنشر بيانات منتظمة حول عدد المعتقلين والمرحّلين، إلا أن الدولة تجمع إحصاءات دقيقة عن الوضع، بحسب بحث أكاديمي لسفيان تيمتاوسين صادر سنة 2022.[58] ويجمع مسؤولو الأمن في الولايات بيانات يومية يتم إرسالها إلى وزارة الداخلية في الجزائر العاصمة. وبمجرد بلوغ أرقام المعتقلين حدا معينا يتم ترحيلهم إلى تمنراست في قوافل بعد تجميعهم، حيث تُؤخذ بصماتهم وصورهم قبل طردهم، وفقا للدراسة.

---

[54] المنظمة الدولية للهجرة /مركز الهجرة المختلطة/مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، On this journey no one cares if you live or die, المجلد 2، 2024. تاريخ الاطلاع: 26 فيفري 2025، bit.ly/3HqxXbn

[55] سفيان فيليب ناصر، Ruthless, illegal and dangerous، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 29 مارس 2023. تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2025، , bit.ly/4kRkxDV

[56] هاتف إنذار الصحراء، 30,000 people deported from Algeria to Niger، بتاريخ 31 ديسمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2025، https://tinyurl.com/2em99fyy

[57] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

[58] سفيان تيمتاوسين، The Sisyphus complex of Sub-Saharan migrants in Algeria، الجامعة الأميركية في بيروت، سبتمبر 2022. تاريخ الاطلاع: 1 ماي 2025، https://tinyurl.com/56zk7br3

وتملك الدولة شبكة واسعة من مرافق الاحتجاز، تتراوح من مراكز الشرطة والدرك والشقق المخصصة للغرض (المستعملة كأمكنة اعتقال غير رسمية ومؤقتة في حال بلغت المراكز الرسمية أقصى طاقة استيعابها) إلى مراكز مصممة خصيصا لاحتجاز أعداد كبيرة من المعتقلين تسمى رسميا "مراكز انتظار" قبيل نقلهم إلى الجنوب. ويتم استخدام هذه المرافق المؤقتة بشكل خاص في المدن الشمالية الكبرى وخاصة الجزائر العاصمة ووهران وبليدة، وفي مواقع أخرى قرب نقاط الطرد على غرار تامنراست (التي تنطلق منها الترحيلات إلى مالي والنيجر)، ودجانت (نحو ليبيا) ورقّان (نحو مالي).

في وهران، يُحتجز الأشخاص في حالة تنقل في مخيم في بئر الجير، أو في مركز في سيدي الهواري قرب ميناء المدينة الرئيسي. كما استخدمت السلطات على مدى سنوات مخيما سياحيا سابقا في زرالدة في الضاحية الغربية للعاصمة لإيواء أعداد كبيرة من الأشخاص قبل ترحيلهم جماعيًا إلى تمنراست. أما اليوم، فإن المركزيْن الرئيسيين للاحتجاز السابق للترحيل في منطقة الجزائر العاصمة يقع في دالي إبراهيم،[59] وآخر في بليدة.[60] بينما يضم مركز تمنراست حاويات سكنية متهالكة ويديره الدرك وهو معروف باحتوائه على أعداد كبيرة من الأشخاص قبيل ترحيلهم إلى أساماكا. ومثلما هو حال منشآت منظومة التحكمّ في الهجرة الجزائرية، فإن ممارسات الاحتجاز هي أيضا ليست حديثة، إذ إن الجزائر تعد أبرز دولة من حيث احتجاز المهاجرين خلال الألفينات، إلى جانب ليبيا.[61]

إن الأساس القانوني لتجريم التنقّل، وممارسات الدولة في اعتقال واحتجاز وترحيل الحرافة، يرجعان إلى تعديلين تشريعيين تم اعتمادهما في سنتي

---

[59] منظمة العفو الدولية، Algeria: Arbitrarily detained asylum seekers at risk of immi-nent deportation، بتاريخ 8 فيفري 2021. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/35dzkymm

[60] Global Detention Project، Algeria country report، جنيف، 2020. تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025. https://tinyurl.com/3kef8jr4

[61] علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، باريس 2009، ص. 38.

2008 و2009 على التوالي. وقد تمت المصادقة عليهما بعد أن أقرت دول مجاورة قوانين مشابهة في السنوات السابقة،[62] في استجابة جزئية لضغوط الاتحاد الأوروبي لكبح ظاهرة "الحرقة" على أراضيها.

القانون 11-08، الذي تم تبنّيه في 25 جوان 2008، فيُطبّق حصريًا على الأجانب، ويُجرّم الدخول أو الخروج غير النظامي لأي شخص يُعدّ "تهديدًا للنظام العام أو أمن الدولة أو مصالحها الدبلوماسية". ويُجيز هذا القانون تنفيذ عمليات الترحيل إذا رأت السلطات أن الشخص المعني يُهدّد النظام العام أو الأمن القومي، كما يفرض عقوبات على شركات النقل أو الأفراد الذين يسهلون الدخول غير النظامي.[63] وينصّ الفصل 46 من هذا القانون على مصادرة كل الوسائل المستعملة في ارتكاب المخالفة، بينما يُجيز الفصل 37 إنشاء مرافق احتجاز مؤقتة تُعرف بـ"مراكز الانتظار"، يتم استخدامها لاحتجاز الأشخاص قبل طردهم. وتنصّ العقوبات على غرامات وسجن من سنتين إلى خمس سنوات، ويمكن أن تصل إلى 20 سنة في حالات استثنائية. ورغم أنه يضمن نظريًا مهلة خمسة أيام للطعن في قرار الطرد، ويمنح الشخص الحق في الاتصال بالقنصلية ومحامٍ، إلا أن السلطات الجزائرية تنتهك هذه الضمانات بشكل ممنهج. وبحسب الحكومة الجزائرية فإن القانون لا يزال حاليًا قيد التنقيح.[64]

القانون 01-09 هو تعديل لقانون العقوبات الجزائري، دخل حيز التنفيذ في مارس 2009، ويُطبَّق على الجزائريين والأجانب على حد سواء. وينص التعديل على أن التسلل أو مغادرة البلاد من خارج المعابر الحدودية الرسمية هو جريمة يعاقب عليها بالسجن من شهرين إلى ستة أشهر إضافة إلى غرامات مالية. كما يُجرّم القانون

---

[62] تبنّى المغرب قانونا مماثلًا سنة 2003، ثم تبعت ليبيا وتونس الخطوة نفسها في سنة 2004.

[63] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، الجريدة الرسمية عدد 36، 2 جويلية 2008. تاريخ الاطلاع: 11 جانفي 2025، https://tinyurl.com/33y6ypp8

[64] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 01-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدّل والمتمم للأمر رقم 156-66 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتعلق بقانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 15، 8 مارس 2009. تاريخ الاطلاع: 11 جانفي 2025، https://tinyurl.com/ewsjnxr8

التهريب والاتجار بالأشخاص مع تسليط عقوبات بالسجن تصل إلى 20 سنة.[65]

وعلى نحو عام، فإن الترسانة القانونية الجزائرية الخاصة بالتحكم في الهجرة، والنهج الأمني الذي تتبعه في ضبط التقل، أسّسا "حلقة من الحصار داخل البلاد" يصفها الباحث سفيان تيمتاوسين بأنها "سيزيفية" أي لا نهاية لعبثيّتها)، كون العديد من المرحّلين يعودون مباشرة إلى الجزائر، ليتم اعتقالهم مجددًا، وتجريدهم من ممتلكاتهم، ثم طردهم مرة أخرى.

[65] البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، Fiche, comportant les principales informations, en relation avec les pratiques de pushbacks et leur impact sur les droits de l'homme des migrants، بتاريخ 20 جانفي 2021.

> نستغلّ هذه اليد العاملة الوفيرة وغير المكلفة، لكننا نرفض منحها أيّ شبكة أمان في حال تعرّضت مثلاً لحادث شغل. هذه الفئة من السكان لا تملك خيارًا سوى القبول بوظائف غير رسمية والبقاء في حالة من اللاشرعية.[66]
>
> **نبيلة موساوي**، 2019

خلال زيارة إلى ولاية بشار جنوب غربي البلاد في أفريل 2025، ألمح عبد المجيد تبون إلى إمكانية أن تسهّل حكومته دخول العمّال المهاجرين إلى سوق العمل في الجزائر. وقال في لقاء مع ممثلين عن المجتمع المدني:

> "لا نرى أية مشكلة في أن يعمل المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء في الجزائر. حظائر البناء موجودة والناس بحاجة إلى اليد العاملة لا سيما في القطاع الفلاحي. لكن بشرط أن يكون دخولهم إلى التراب الوطني منظّمًا."[67]

[66] توماس سير، Jadaliyya، Algeria, where is your African revolution?، بتاريخ 14 مارس 2019.

[67] ماجد مقضي، "Tebboune évoque l'emploi de la main-d'œuvre subsaharienne: "Nous n'avons pas d'objection"، El Watan، بتاريخ 27 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 27 أفريل 2025، https://tinyurl.com/yxd8k59v

في سنة 2017، وخلال فترة رئاسته القصيرة جدًا للحكومة والتي لم تتجاوز ثلاثة أشهر، وعد عبد المجيد تبون بمنح تصاريح إقامة للأشخاص بدون وثائق، وتمكينهم من النفاذ إلى سوق الشغل الرسمي.[68] غير أنه وبعد شهر واحد فقط، تمّت إقالته فجأة في حلقة جديدة من حلقات الصراع بين أجنحة السلطة، ليتم تعويضه بأحمد أويحيى على رأس الحكومة. كانت الهجرة نحو الجزائر تشهد تحوّلات جوهرية على امتداد العقود الماضية، إلى درجة أن الاقتصاد الريعي الجزائري بات يعتمد اليوم على العمالة المهاجرة. وقد أظهرت دراسة أجراها "المركز الجزائري للبحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية" (CREAD) سنة 2023 أن هناك "نزعة تظهر انخفاضا في عدد العمّال المهاجرين النظاميين، مقابل ارتفاع ملحوظ في عدد العمّال الأجانب الذين لا يتمتعون بأي تغطية اجتماعية."[69] وعلى مدى سنوات، شهد عدد المهاجرين من أصحاب الكفاءات العالية في الجزائر انخفاضا، في حين تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد العمّال ذوي المهارات المنخفضة خصوصًا من دول إفريقية. ووفقًا للدراسة، لم يتجاوز عدد الأجانب العاملين بصفة قانونية في الجزائر سنة 2000 حدود الألف عامل، ليرتفع إلى 92 ألفًا في 2016، قبل أن يتراجع مجددًا إلى 20 ألفًا بحلول سنة 2022.

ومن أبرز العوامل التي دفعت بهذا التحوّل في سوق العمل الجزائري هو أداء قطاع المحروقات، الذي يشكّل ركيزة مالية أساسية للدولة، ويمثّل مصدرًا رئيسيًا للإنفاق الحكومي وتنمية الاقتصاد عمومًا بما في ذلك سوق الشغل. عقب الاستقلال وبعد ثماني سنوات من الحرب الدامية ضد الاستعمار الفرنسي، توافدت أعداد كبيرة من الكفاءات المهنية إلى الجزائر حيث كانت البلاد المستقلة حديثا في أمسّ الحاجة إلى خبرات ودعم خارجي. وكان المهندسون والأساتذة القادمون من مصر، والأطباء القادمون من كوبا، دائمي الحضور في تلك الفترة.

---

[68] Algérie Patriotique، Tebboune: "La présence des déplacés africains sur le territoire algérien sera réglementée"، بتاريخ 24 جوان 2017.

[69] CREAD، Catégories de migrants en Algérie، Al-Manach، جوان 2023. تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2025، http://www.almanach-dz.com/index.php?op=fiche&fiche=10091

في أوائل سبعينيات القرن الماضي وبعد بضع سنوات من تأميم قطاع المحروقات، أطلقت الحكومة مشاريع زراعية وصناعية كبرى في الجنوب، ما أدّى إلى استقطاب متزايد للعمال الموسميين من مالي والنيجر إلى مدن مثل تمنراست، أدرار أو جانت. ويكتب رؤوف فرّاح في تقرير له سنة 2020 [70] أن "وجود المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في ذلك الوقت، كان يلقى القبول من طرف السكان المحليين، لا سيما بسبب تشاركهم لغات محلية مثل التماشق أو العربية، وبفعل الأواصر العائلية أو التجارية المتجذّرة بينهم". غير أنّ الاقتصاد سرعان ما شهد انهياراً في منتصف الثمانينات، وفشلت محاولة التصنيع السريع عبر استيراد مصانع جاهزة. كما ساهم تراجع عائدات الريع الطاقي في تسريع الأزمة الاقتصادية. ومع تصاعد الخطاب المناهض للهجرة ضمن الدوائر الرسمية للدولة، شنّت السلطات حملات ضد العمّال المهاجرين في الجنوب بين سنتي 1986 و1988، وطردت أعدادًا كبيرة منهم إلى مالي والنيجر، وفق التقرير المذكور آنفا. وبالتالي لم تعد الدولة الريعية بحاجة إلى احتياطيها من اليد العاملة – أو على الأقل، مؤقتا.

حضيرة بناء بوسط مدينة وهران، 2024
© سفيان فيليب ناصر

[70] رؤوف فـرّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، سنة 2020. تاريخ الاطلاع: 3 فيفري 2025، https://tinyurl.com/4weszv5c

في أوائل الألفينات وبفضل ارتفاع مداخيل المحروقات، أطلقت الحكومة مجددًا مشاريع بنى تحتية كبرى لتحديث قطاع النقل، والصناعات الثانوية، والسكن، والفلاحة، ما أدى إلى تغذية الطلب على اليد العاملة الرخيصة في كامل أنحاء البلاد. ورغم أن أعدادا كبيرة توافدت على الجنوب الجزائري مجددا إلا أن الطلب على العمّال تركّز هذه المرة في الشمال. إذ تحصلت شركات تركية وصينية على عدد كبير من الصفقات في قطاعات البنى التحتية العمومية لكنها غالباً ما كانت تجلب عمّالها معها. وحتى مع ذلك، شهد الطلب على اليد العاملة الإفريقية ارتفاعًا كبيرًا، خاصةً في ظل تزايد هجرة الشباب الجزائريين إلى أوروبا بحثًا عن فرص عمل أو نمط حياة مختلف. ومنذ ذلك الحين، أصبح قطاعا البناء والعقارات وما يرتبط بهما من صناعات أخرى من أبرز المشغّلين للعمّال غير الرسميين. وقد فسّرت موظفة سابقة لدى الأمم المتحدة ذلك قائلةً:

> "لطالما انتهجت الدولة سياسة تقضي بتقييد حركة المهاجرين نحو الشمال. لكن أغلب مشاريع التنمية والإسكان تقع في الشمال – لأنه [بسخرية] من قال إن توزيع الثروات يجب أن يكون عادلًا؟ ولذا، حين يحتاجون إلى اليد العاملة الإفريقية، وهو ما حصل مراراً خاصة في مشاريع الإسكان الاجتماعي، فإنهم يغضون الطرف عن تنقلهم شمالاً. إذا كانت حدودنا الخارجية شفّافة، فإن التنقّل بين الولايات هو على نفس الحال أيضا."[71]

ورغم أن الجزائر قد صادقت سنة 2005 على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، وأنها تُوفّر في بعض القطاعات حماية اجتماعية وقانونية للعمّال الأجانب وعدد مهمّ من الطلبة القادمين أساساً من بلدان إفريقية، إلا أن الحكومة تواصل تجاهل

[71] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

الوضع الهشّ لآلاف الأشخاص العاملين بشكل غير رسمي في حضائر البناء، أو في قطاعات مثل الحرف وتجارة التجزئة والخدمات الغذائية والمنزلية.

في أواخر العقد الأول من الألفينات، شرعت منظمات المجتمع المدني الجزائري تُطالب بشكل متزايد بحقوق الأشخاص غير الموثّقين. وبلغت هذه النزعة ذروتها في ديسمبر 2015 مع تأسيس منصة الهجرة في الجزائر (PMA)، وهو ائتلاف غير رسمي يضمّ فاعلين في المجتمع المدني كانوا ينددون بانتهاكات حقوق الإنسان التي تطال الأشخاص في حالة تنقّل. وقد ضمّ التحالف كلًا من الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، وجمعية "راج" الشبابية، ومنظمات إنسانية مثل أطباء العالم (MDM) وكاريتاس، إلى جانب بعض النقابات العمالية. لكن التحالف المذكور توقف فعليًا عن النشاط بعد أن تمّ حظر أغلب مكوناته إما قضائيًا أو إجبارها على الإغلاق منذ 2022. ووحدها النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) والكونفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر (CGATA) تواصلان التعبير علناً عن تضامنهما مع الأشخاص في حالة تنقّل ومع العمّال المهاجرين، وتدينان خطاب الكراهية ضد الأشخاص السود، كما تدعوان الحكومة إلى تسوية وضعية العمّال المهاجرين.[72]

في المقابل، تمرّ انتهاكات السلطات لحقوق هؤلاء دون مساءلة، في ظل تعتيم إعلامي وشبه الغياب الكلي لنشاط المجتمع المدني بخصوص الأشخاص غير الموثّقين، كما تبقى أشكال استغلالهم في سوق العمل غير مرئية. وبالتالي يجد هؤلاء الوافدين على البلاد بحثًا عن فرصة عمل أو المارين عبرها في طريقهم إلى الشمال أنفسهم فريسة لوضعية قانونية معتمة في غياب أي حماية قانونية لهم. كما تستغل الشركات العمومية والخاصة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة هذا الغموض

[72] ألان شمالي، Algérie: les "conséquences désastreuses" de la campagne d'espulsion de migrants، FranceInfo، بتاريخ 19 فيفري 2018. تاريخ الاطلاع: 1 ماي 2025، https://tinyurl.com/ytyp2pk7

القانوني المسموح به من قبل الدولة لتحقيق منافع على حساب الآلاف من الأشخاص في حالة تنقّل. وتقوم العديد من الشركات بتشغيل عمّال غير موثّقين في أوقات الأزمات نظرًا لتدنّي تكاليفهم. بينما تتعمّد شركات أخرى استغلال هشاشتهم مثلما تُظهر حالة رجل كاميروني اشتغل في ورشة للسباكة في سيدي بلعباس سنة 2023. يروي:

"كانت الشركة مملوكة لجزائري لكنه كان يعمل مع شخص من إسبانيا. كنّا حوالي ستة أشخاص من جنسيات مختلفة. لم يكن ربّ العمل يدفع لنا أجورًا بل كان يوفّر لنا فقط المأوى وبعض الطعام وأحيانًا بعض الدنانير لشراء السجائر، لكن دون أي راتب. وحين بدأنا في التذمّر هدّدنا وقال إنه سيبلّغ الشرطة فغادرت."[73]

ولا تقتصر الاستفادة من هشاشة هؤلاء على الشركات الخاصة فقط، بل تشمل أيضًا الكيانات العمومية. ففي سلسلة فيديوهات صوّرها أشخاص في حالة تنقّل بوهران سنة 2023، تم توثيق مداهمة قامت بها قوات الدرك ووحدات الشرطة على موقع بناء ضخم، يظهر بوضوح أنه مشروع عمومي للإسكان الاجتماعي. وفي حادثة أخرى، أفاد مصدر لم يكشف عن هويته بتنفيذ مداهمة أخرى على موقع بناء مماثل في ولاية البليدة، جنوب شرقي الجزائر العاصمة، سنة 2022:

"توجد هنا مواقع بناء ضخمة يُشغَّل فيها عدد كبير من المهاجرين.. إنها مشاريع عمومية. أنا على علم بحالة واحدة على الأقل لم تُدفع فيها الأجور في موعدها وتم استدعاء الدرك بدلا من ذلك. هذا لا يحصل إلا مع الشركات الجزائرية. أما الشركات التركية أو الصينية [العاملة في البناء] فهي تجلب عمالها معها."[74]

---

[73] مقابلة، لم يُذكر الاسم، ديسمبر 2024.

[74] مقابلة، لم يُذكر الاسم، مارس 2025.

منذ بداية الألفينات، بدأت تظهر ما يُعرف بـ"بورصات العمل" (وهي أماكن تتمركز عادة في مفترقات الطرق، أين يتجمّع الأشخاص في انتظار قدوم مشغّلين يبحثون عن عمّال يوميين) في ضواحي الجزائر العاصمة ووهران. تتسم هذه الوظائف بأجور متدنّية إلى متدنية للغاية، وبتصرّفات تعسّفية من قِبل المشغّلين فيما يخص دفع الأجور المتّفق عليها، فضلًا عن غياب شروط السلامة المهنية. ولا يقتصر الاستغلال على ظروف العمل فحسب، بل يمتد أيضا إلى مجالات أساسية مثل السكن والنقل والوساطة، ويستفيد المهرّبون وتجار البشر من هذه الهشاشة المصطنعة. وبينما يعمل العديد من المهرّبين كمجرّد مقدّمي خدمات نقل غير رسمية، فقد أصبح الاتّجار بالبشر من ناحية أخرى ظاهرة واسعة الانتشار، إذ تشكل بعض الشبكات الناشطة في هذا المجال تهديدًا إجراميًا جدّيًا، بما فيها تلك التي تتاجر بالأطفال والنساء، وتنقلهم من جنوب النيجر إلى الجزائر أين يتم إجبارهم على التسوّل في الشوارع.[75]

وفي ضوء الانتشار المتزايد لشبكات الاتّجار بالبشر في مختلف أنحاء البلاد، وضعت الحكومة خطّة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر سنة 2018، ثم تبنّت في سنة 2023 قانونًا جديدًا لمكافحته.[76] ويستند هذا التشريع الجديد إلى القانون عدد 01-09، لكنه يقدّم تعريفات أكثر دقّة لما يعنيه الاتّجار بالبشر. ومن اللافت أنّ وزير العدل آنذاك رفض خلال جلسة استماع برلمانية مطالب النواب الداعين إلى إدراج "تهريب المهاجرين" بشكل صريح ضمن نص القانون. وقد صرّح الوزير عبد الرشيد طبي أنهما "ظاهرتان مختلفتان"، موضحًا أنّ الاتّجار بالبشر يتمّ نتيجة الإكراه ويحرم مجموعة من المستضعفين من حريتهم، في حين أنّ التهريب يقوم على التفاوض.[77]

---

[75] آلاف النساء كن ضحايا للاتجار بالبشر خلال العقد الثاني من الألفينات، ثم وقعن بعد ذلك في فخ الاستعباد بسبب الديون، وأُجبرن على العمل المنزلي أو الدعارة لسداد ديونهن للمتاجرين بالبشر. رؤوف فرّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 2020.

[76] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 04-23 المؤرخ في 7 ماي 2023 المتعلق بالوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 32، 9 ماي 2023. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/3zta4ezj

[77] نعيمة جخار، Lutte contre la traite des personnes: Adapter la législation nationale

في ظلّ هذا الواقع القاتم الذي يعيشه كثيرون ممن دخلوا الجزائر بشكل غير نظامي، ومع تواصل حملات الاعتقال والترحيل التي تنفذها السلطات، تبدو وعود تبون بشأن إدماج العمّال المهاجرين مجرّد انعكاس للنهج الأوروبي في التعامل مع الهجرة، والذي يقوم على فرز الأشخاص في حالة تنقل وفقًا للاحتياجات الاقتصادية. إنّ إصرار تبون على مفهوم "الدخول المنظّم" لأولئك الذين تحتاجهم البلاد فقط، يُظهر بوضوح أنّ حكومته تنوي اعتماد مقاربة مماثلة تقوم على تقنين وتشييء التنقلات البشرية. وفي المقابل، لا تزال "الجزائر الجديدة" التي يروّج لها الرئيس مفتقرة إلى المشروعية، في حين يبدو النظام ساعيا إلى تعويض هذا النقص عبر إطلاق مشاريع بنى تحتية مموّلة من الريع الطاقي، خاصّة بعد أن بدأت عائدات صادرات النفط والغاز بالتعافي جزئيًا منذ سنة 2021.

من المؤكد إذاً أن الطلب على اليد العاملة المهاجرة سيبقى مرتفعًا. وعليه، بدلًا من تجريم "الحرقة" والمضي في عمليات الترحيل الجماعي، والسماح للشركات بتحقيق أرباح من هشاشة الناس، يتعيّن على الدولة أن تدمج هؤلاء الأشخاص المعرّضين للهشاشة في الاقتصاد — ولو بشكل مؤقّت — وأن تنخرط بفعالية مع شركائها الأفارقة في نقاشات تخصّ العمالة المهاجرة والتنقلات البشرية، وأن تساهم في تسريع التعاون القاري القائم على التنقّل، عبر التوقيع على بروتوكول حرية التنقّل للاتحاد الإفريقي واتفاقية كمبالا (2009) لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا. كما ينبغي على الدولة أن تُعيد توجيه بوصلتها نحو الجنوب العالمي، سياسيًا واقتصاديًا وعلى صعيد حركة البشر، من أجل كسر تشوّهات النموذج الريعي، وتحديث الاقتصاد، وحمايته من الصدمات الخارجية. وقد تكون المناطق الحدودية الجزائرية مفتاحًا في هذا المسار. غير أن الوضع في بعض منها، أو على الأقل في الوقت الراهن، لا يوحي بأي أفق مشجّع.

---

aux traités internationaux، El Watan، بتاريخ 27 ماي 2023. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/mvtafwzc

0.2 مُجاوَرة الجزائر

> الجدران والأسوار الحدودية لا تنجح. إنها في أفضل الأحوال مجرد وسيلة ردع مؤقت، وضمادة على تصدّعات اجتماعية وسياسية أعمق. هذه الجدران والأسوار تمثل تذكيرًا ماديًا بالجهود المستمرة لتحصين الحدود.[78]
>
> **يان بورنمان**، 2024

حدود الجزائر الخارجية شديدة الامتداد، إذ تشمل شريطًا ساحليًا يطلّ على البحر الأبيض المتوسط بطول 1100 كيلومتر، وحدودًا برية تمتد لأكثر من 6300 كيلومتر تحدّها تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب. بالنسبة للنظام الجزائري، تظل السياسات الحدودية أداة محورية لتوطيد الدولة ما بعد الاستعمار، وأيضًا لضمان إحكام قبضة النخبة النيوكولونيالية على السلطة. كما تُستخدم الحدود وتحصيناتها أيضا كورقة مساومة في العلاقات مع القوى الاستعمارية السابقة في أوروبا. لكن بالنسبة للمجتمعات القاطنة في المناطق الحدودية فإن عسكرة الدولة لهذه الحدود لا تؤدّي سوى إلى تعميق تهميشهم المنهجي وتهديد واقعهم العابر للحدود. وفي هذا السياق، ترى عالمة الأنثروبولوجيا نبيلة موساوي أن:

[78] يان بورنمان، Africa is a Country، Border politics، بتاريخ 9 أفريل 2024. تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2025، https://africasacountry.com/2024/04/border-politics

"العمل في التهريب يُعتبر مصدر الدخل الوحيد في الشريط الحدودي، وهو بالنسبة للدولة حلّ لمشكلة البطالة المرتفعة في هذه المناطق. (...) فالتهريب الحدودي يُعدّ نشاطًا مقبولًا ومُعترفًا به ضمن المجتمع الجزائري، لأنه يقدّم إجابة عن وضع اقتصادي مأزوم."[79]

انتهجت الدولة الجزائرية منذ سنة 1962، مقاربة براغماتية تجاه حدودها الجنوبية، بخلاف ما هو عليه الحال في حدودها مع المغرب. حيث رسمت المطالب الترابية السابقة للرباط وحرب الرمال التي اندلعت سنة 1963 مسارًا لم تستطع الدولتان التراجع عنه إلى اليوم. أما ناحية الجنوب، فقد تم إحياء طرق التجارة القديمة إثر الاستقلال، ما أدى إلى ربط مدن تجارية مثل كيدال وغاو في مالي، أغاديس في النيجر، وغات في ليبيا، بالمدن الجزائرية الجنوبية.80 وقد تطوّرت الهجرة الموسمية الوافدة من مالي منذ ستينيات القرن الماضي، غير أن الحرب التي اندلعت في التسعينيات بين الجماعات الإسلامية المسلحة والدولة الجزائرية غيّرت واقع المناطق الحدودية الجنوبية بشكل جذري. وبحلول أوائل الألفينات، كانت الدولة قد دفعت هذه الجماعات المسلحة نحو مالي، ما جعل السياسات الحدودية تتّخذ طابعًا أمنيًا متعاظماً. وتسارعت هذه النزعة في العقد التالي نتيجة للانتفاضات في شمال إفريقيا، والحروب في ليبيا ومالي، والهجوم الإرهابي على مصنع الغاز بعين أمناس سنة 2013.

وبناء على ذلك، تولّت وزارة الدفاع مسؤولية الأمن في الجنوب بشكل كامل، وأُعفي الولاة المدنيون من صلاحياتهم المتعلّقة بالحدود بما في ذلك سلطة طرد الأشخاص غير الموثّقين، ونُقلت هذه الصلاحيات إلى ولاة عسكريين.[81] ويلخّص فرّاح حول تبريرات المسؤولين الجزائريين لهذه

---

[79] نبيلة موساوي، Le trabendo ou la mondialisation par la marge، Politique africaine عدد 137، 2015، ص. 117 – 128. تاريخ الاطلاع: 8 مارس 2025، https://tinyurl.com/ms4mm63v

[80] رؤوف فرّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 2020.

[81] فيدريكا زاردو / كيارا لوشي، EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two

العسكرة بأن "الحدود الجنوبية أصبحت مركزًا للجريمة العابرة للحدود، من اتجار بالبشر ودعارة وتهريب أسلحة ومخدرات، فضلًا عن استغلال الإرهابيين لتدفّقات المهاجرين عبر الحدود"[82]. ومع تصاعد التوترات في العلاقات مع النيجر ومالي، وتسارع المواجهات مع المغرب، واعتماد تونس لممارسات ترحيل جديدة، يبدو أن الدولة الجزائرية اليوم أكثر تمسكًا من أي وقت مضى بالمقاربة الأمنية في إدارة أراضيها الحدودية. ومن هنا، يُعدّ الوضع على تخوم الجزائر بالغ الصعوبة بالنسبة للأشخاص المُجبرين على "حرق الحدود" من أجل التنقّل، كما سيبيّنه الفصل الموالي حول أنظمة الحدود المختلفة في الجزائر.

---

fortresses، Mediterranean Politics، المجلد 27، العدد 2، 2020. تاريخ الاطلاع: 5 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/ywfukfpj

[82] رؤوف فزّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 2020.

1.2 البحر الأبيض المتوسط: «مؤشّر قاسٍ عن الفشل»

> تقييد السيادة لم يكن يقتصر على التبعية الاقتصادية فحسب، بل أيضًا على المطالب التي تُلزمهم بحماية الأمن الجغرا-عرقي للشمال العالمي. آنذاك وكما هو الحال اليوم، عزّز هذا المطلب العنف المشحون عرقيًا في الحدود. وآنذاك كما هو الحال اليوم، خلّف هذا الخضوع لأوروبا آثارًا اجتماعية مدمّرة في المجتمعات المغاربية.[83]
>
> **ياسمين عكريمي**، 2025

لم يتحوّل الساحل الجزائري إلى فضاء لـ"حرق الحدود" إلا في تسعينيات القرن الماضي. ولئن بدأت فرنسا في منتصف السبعينيات في تقليص إصدار تصاريح العمل للجزائريين، إلا أنه كان بإمكانهم رغم ذلك دخول الأراضي الأوروبية دون ترخيص مسبق حتى عام 1994 حين فرضت فرنسا نظام التأشيرات على الجزائريين، في خضمّ الحملة المضادّة التي شنّتها الدولة الجزائرية ضد الجماعات الإسلامية المسلّحة عقب الانقلاب العسكري لسنة 1992. ومنذ ذلك الحين، شرع الجزائريون في "حرق الحدود"، أولًا عبر التسلّل إلى السفن التجارية المتّجهة إلى الولايات المتحدة أو إلى ناقلات النفط والغاز. لكن السلطات الجزائرية شدّدت

[83] ياسمين عكريمي، Sub-Saharan African Migrants in Tunisia: Geo-Racialized Security and the Local Revival of Antiblackness، Noria Research، بتاريخ 14 جانفي 2025. تاريخ الاطلاع: 1 فيفري 2025، https://tinyurl.com/52aewuvf

الرقابة على موانئها البحرية بعد تسجيل أعداد كبيرة من الجزائريين الموقوفين في موانئ أمريكية. وتمّ تركيب كاميرات مراقبة في الموانئ التجارية بوهران والجزائر العاصمة، وفي محطة الغاز بأرزيو، ونُصبت أسوار من الأسلاك الشائكة، وبدأت الأجهزة الأمنية في تسيير دوريات مكثّفة، ما جعل هذه الموانئ عصية على الدخول بحلول مطلع الألفينات.

وهران، الجزائر
© سفيان فيليب ناصر

حينها بدأ الجزائريون في الإبحار من الشواطئ بدلًا من الموانئ. وانطلقت الرحلات نحو إسبانيا من ولايات وهران ومستغانم وعين تموشنت، ونحو صقلية وسردينيا من عنابة والطارف وسكيكدة. وفي 2018، تم تسجيل أولى عمليات العبور البحري من بومرداس وبجاية نحو جزر البليار. ثم انطلاقا من 2020، أضحى هذا المسار الأطول والأخطر يشهد نشاطًا متزايدًا، إذ تم تسجيل رقم قياسي بلغ 5846 عملية وصول غير نظامي على متن 347 زورقًا في سنة 2024.[84] وفي حين تضاعفت أعداد الواصلين إلى جزر البليار ثلاث مرّات مقارنة بسنة

[84] RTVE، Más de 5.000 migrantes han ilegado en patera a Baleares en 2024، بتاريخ 28 نوفمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 2 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/yfnrndac

2023، سجّلت مجموعة النشطاء الإسبان "كامينانـدو فرونتيراس" ارتفاعًا كبيرًا في حوادث الغرق على الطرق البحرية الجزائرية منذ 2021. وقد أحصت المجموعة 231 شخصًا في عداد المفقودين أو الموتى سنة 2020، و190 في العام التالي،[85] ليقفز هذا الرقم بشكل مهول سنة 2021، وفق ما تظهره تقاريرها السنوية. وتمّ تسجيل 464 مفقودًا في 2022 [86] و517 في 2024.[87] وقد أُبلغ عن فقدان أو وفاة ما لا يقل عن 2558 شخصًا في الطرق البحرية الرابطة بين الجزائر وإسبانيا منذ عام 2018.

منذ مطلع الألفينات، طرأ تحوّل على تركيبة 'الحرّاقة' الذين يغادرون الجزائر. فبعد أن كانت الهجرة غير النظامية، على مدى عقد من الزمان، مقتصرة على الذكور الشبان، ارتفعت نسبة النساء والشيوخ وحتى عائلات بأكملها على متن الزوارق منذ 2017. كما ارتفع عدد المهاجرين من أصحاب الشهادات الجامعية في ظل قتامة آفاق الشغل، وإخفاق الحكومة في تنويع الاقتصاد وخلق مواطن شغل في قطاعات غير طاقيّة.

واصلت منظمات المجتمع المدني في الأثناء، التعبير عن تضامنها مع عائلات "الحرّاقة" المفقودين أو المتوفين، كما أدانت ردّ فعل الحكومة على حوادث الغرق. فمنذ مطلع الألفينات، انخرطت مجموعات من أقارب المفقودين إلى جانب عدد من المنظمات غير الحكومية في النضالات المتعلقة بـ"الحرقة". غير أنّ الثورة المضادة التي قمعت الحراك وضيّقت الخناق على الحياة المدنية، جعلت من التجمعات العامة أو الحملات المرتبطة بالحرقة أمرًا نادر الحدوث. في سنة 2023، وإثر حادثة غرق قبالة سواحل تيبازة، أصدر مكتب تيزي وزو لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) المتركّز في منطقة القبايل، بيانًا وصف

[85] Ca-minando Fronteras، Monitoring the right to life 2021، سنة 2022. تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/mscu5j34

[86] Ca-minando Fronteras، Monitoring the right to life 2022، سنة 2023. تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/hjhtmdn6

[87] Ca-minando Fronteras، Monitoring the right to life 2024، بتاريخ 2024. تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/wczpwb3f

فيه حالات اختفاء الشباب الجزائري في عرض البحر بأنها "مؤشر قاس على فشل" نظام الحكم برمته. وذكر البيان أن وفاة من "يحاولون عبور البحر المتوسط للوصول إلى أوروبا بحثًا عن مستقبل وأفق تعجز الجزائر المسّماة بالجديدة عن توفيرهما"، وتابع:

> "إن السلطة الوفية لمنطقها، لا تجد ردًّا أفضل من القمع عبر تجريم الحرقة. إنها سياسة قمع شامل تدفع شبابنا إلى الهروب ولا يمكن أن تكون حلًّا لإبقائهم."[88]

في ذات الوقت، تستخدم السلطات الجزائرية "الحرقة" كورقة تفاوض في علاقاتها مع كلّ من إسبانيا وإيطاليا، سواء من خلال كبح التنقلات البشرية أو عبر غضّ الطرف عنها والسماح بها. ونظرًا للعلاقات التاريخية الوثيقة بين الجزائر وروما، فإن القمع الممارس ضد "الحرقة" نحو صقلية وسردينيا اتّسم بثبات أكبر منذ العقد الأول للألفينات. لكن أعداد الواصلين إلى إيطاليا بدأت في الارتفاع مجددًا منذ سنة 2023 مع تزايد نشاط المهرّبين الذين ينظمون رحلات الحرقة لغير الجزائريين انطلاقًا من السواحل الجزائرية. وقد ساهمت الاستثمارات الإيطالية في مصانع تجميع المعدات العسكرية، وفي المشاريع الزراعية الضخمة بالصحراء، وبالأخص في مشاريع تنقيب واستغلال الغاز، ساهمت في ضمان تجاوب الجزائر التي كثّفت الدوريات الشاطئية في مناطق الانطلاق نحو إيطاليا مقارنةً بطريق الهجرة الغربية. إلا أن عام 2024 جلب معه ارتفاعا جديدا في أعداد الواصلين إلى إيطاليا، وفقا لرد من وزارة الداخلية الإيطالية على مطلب نفاذ للمعلومة، كما أن السواد الأعظم من الواصلين إلى جزيرة سردينيا هم من الجزائريين:[89]

---

[88] Le Matin d'Algérie، Harga: "Le pouvoir feint d'ignorer un phénomène qui en-deuille de nombreuses familles", selon le RCD، بتاريخ 11 جوان 2023. تاريخ الاطلاع: 2 مارس 2025، com/32hkh4m9

[89] طلب نفاذ إلى المعلومة، وزارة الداخلية الإيطالية (Ministero dell'Interno)، بتاريخ 23 ماي 2025.

	2020	2021	2022	2023	2024	2025 (إلى حدود 13ماي)
عمليات الوصول من الجزائر	1390	1549	1389	620	1383	245
عمليات الوصول من الجزائر إلى سردينيا	1378	1544	1383	599	1383	245
عدد الجزائريين الذين تم إنزالهم في سردينيا	1363	1496	1365	588	1366	241
غير الجزائريين الذين تم إنزالهم في سردينيا	15	48	18	11	17	4

في المقابل، لا تزال العلاقات الجزائرية-الإسبانية عرضة للتوتر وتشهد توظيف ورقة الهجرة أيضا. استطاعت مدريد على مدى سنوات إحداث توازن دقيق في علاقاتها بكل من المغرب والجزائر، بما سمح لها بالحفاظ على روابط جيّدة مع الحكومتين، لكن جاء اتفاق المقايضة بين الرباط وإدارة ترامب سنة 2020 ليخلط الأوراق، فاعترفت بموجبه الولايات المتحدة بمزاعم المغرب على الصحراء الغربية مقابل تطبيع المغرب لعلاقاته مع الاحتلال الإسرائيلي. مالت إسبانيا، منذ ذلك الحين، إلى دعم المغرب بشأن ملف الصحراء الغربية، خصوصا بعد أن كثّفت الرباط من توظيف الهجرة على حدود جيبيْ سبتة ومليلية الإسبانيتين.[90] قطعت الجزائر في سنة 2021 علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط، ثم أنهت علاقاتها الرسمية مع الحكومة الإسبانية في السنة الموالية. ورغم أنّ الجزائر أعادت تنصيب سفيرها إلى مدريد في 2023 في كنف التستّر بعد شغور دام 19 شهراً، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلّت فاترة. وأوقفت الجزائر تصدير الطاقة إلى إسبانيا عبر أنبوبي الغاز الأحفوري، وأعادت توجيه كامل صادراتها نحو إيطاليا. ورغم أن السلطات الجزائرية تتساهل

[90] وكالة الأنباء الجزائرية، Le Maroc pointé du doigt après l'assaut de 3700 migrants á l'enclave espagnole de Melilla، بتاريخ 6 مارس 2022. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/5n8drzb6

أحيانًا في التعامل مع "الحرقة" على المسارات البحرية نحو إسبانيا، إلا أنّ التعاون الثنائي بينها وبين مدريد في مجال مكافحة تهريب المخدرات والبشر ما يزال قائمًا، بل وزاد تعزيزه مؤخرًا إثر استئناف المشاورات رفيعة المستوى خلال سنة 2025.

أدّى تشديد المغرب لإجراءاته الردعية ضد "الحرقة" نحو إسبانيا إلى تحوّل جديد في ديناميات الهجرة. حيث أن ارتفاع تكلفة العبور من المغرب اضطرّ عددا متزايدا من الأشخاص — بمن فيهم مغاربة كثر — لتفضيل الانطلاق من سواحل الجزائر. وفي هذا السياق، تمّ توقيف عدد متزايد من "الحرّاقة" المغاربة من قبل السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة ثم احتجازهم فترحيلهم، مثلما يوضح حسن عماري، رئيس "الجمعية المغربية لمساعدة المهاجرين في وضعية صعبة" (AMSV): "نحن بصدد معالجة 479 ملفًا لمواطنين مغاربة محتجزين في الجزائر في حين لم يكن العدد يتجاوز 96 في سنة 2020" ويضيف:

> "إذا أُلقي القبض على المهاجرين المغاربة على الشواطئ، عادة ما تُوجَّه إليهم تهمة مغادرة التراب الوطني بطريقة غير قانونية ويحكم عليهم بالسجن بين 6 و11 شهرًا. أما من يُشتبه في كونهم متّجرين بالبشر أو ينظّمون رحلات هجرة غير نظامية فتتراوح عقوباتهم بين 4 إلى 10 سنوات."[91]

وفي هذا السياق، سُجّلت قفزة نوعية في عدد عمليات ترحيل المغاربة من الجزائر عبر المعبر الحدودي البري الرابط بين بلدة وجدة المغربية ومغنية الجزائرية منذ سنة 2021، إذ بلغت 1,112 حالة في الفترة بين 2022 و2024، وفقًا لعماري. في حين لم يتجاوز عدد المغاربة المرحّلين من الجزائر، قبل جائحة كورونا، 100 إلى 150 شخصًا سنويًا.

[91] مقابلة، حسّان عمّاري، ماي 2025.

2.2 المغرب: إرث ما بعد الاستعمار والمأزق النيوكولونيالي

> الثورة الجزائرية لا يمكن أن تُحصر ضمن حدود الجزائر.[92]
>
> **هواري بومدين**، 1963

تشهد العلاقات الجزائرية-المغربية توتّرا منذ ستينات القرن الماضي. وفي كل مرة تندلع فيها أزمة يلجأ الطرفان إلى غلق الحدود، أو تعليق العلاقات الدبلوماسية، أو فرض التأشيرة بينهما، أو توظيف الهجرة كورقة ضغط. وبينما ترتبط المجتمعات المحلية على طرفي الحدود بعلاقات أسرية وتجارية وثيقة ولهجات مشتركة، ظلّ التنافس على الهيمنة الإقليمية بين النظامين السياسيين قائمًا لعقود طويلة، إلى أن أُغلقت الحدود فعليًا وتم تحصينها على طول مئات الكيلومترات بتجهيزات تتضمّن سياجا معدنيا على الجهة المغربية بارتفاع ثلاثة أمتار وأسلاك شائكة، وخندق على الجهة الجزائرية بعمق أربعة أمتار وعرض 4.5 متر مملوء جزئيًا بالماء.

تعود جذور هذا الخصام إلى فترة الاستعمار الفرنسي وتصادم نموذجين سياسيين متضادين. إذ تمّ ترسيم الحدود الحالية باتفاقية للا مغنية سنة 1845، بعد أن هزمت القوات الفرنسية جيش السلطان المغربي الذي كان حليف الأمير عبد القادر الجزائري. ومع استقلال المغرب سنة

[92] خديجة محسن فينان، OrientXXI، «Algérie – Maroc: La frontière, pillier du récit national»، بتاريخ 23 جانفي 2025. تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2025، https://tinyurl.com/2aaajyah

1956 تراجع دعم الرباط لحركات التحرير المغاربية بفعل نزعة قومية توسّعية، وبدأت المملكة تطالب بمناطق واقعة على التراب الجزائري خصوصًا في ولايتي بشار وتندوف، يحدوها وهم "المغرب الكبير". في سنة 1961، التقى الملك الحسن الثاني –الجالس حديثا على العرش آنذاك– برئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في المنفى، فرحات عباس، لتوقيع وثيقة أراد من خلالها إعادة التفاوض حول "مسألة الصحراء الجزائرية". غير أنّ عباس أُزيح من المشهد قبيل الاستقلال، ولم تعترف القيادة الجديدة للجزائر المستقلة –الممثلة آنذاك في أحمد بن بلة وهواري بومدين– بتلك الوثيقة. وكان هؤلاء بدورهما، كشأن الحسن الثاني، مدفوعين بنزعة عسكرية وقومية وبالحرص على التحكم في الريع الطاقي نظرا لما تحويه الصحراء من احتياطي ضخم من المحروقات. تقول الصحفية خديجة محسن فينان في هذا الصدد أن "مرجع الجزائر هو القانون الدولي، ومرجع الرباط هو التاريخ".[93]

مظاهرة على الحدود بين الجزائر والمغرب في شهر فيفري 2025
© الجمعية المغربية لمساعدة المهاجرين في وضعية صعبة

[93] خديجة محسن فينان، Algérie – Maroc: La frontière, pillier du récit national، OrientXXI، بتاريخ 23 جانفي 2025.

فتحت الجزائر أبوابها لحركات المقاومة ضد الاستعمار مباشرةً بُعيْد استقلالها. وقد أسّس "المؤتمر الوطني الإفريقي" بقيادة نيلسون مانديلا مكتبًا له في الجزائر العاصمة منذ سنة 1963، تبعته حركات تحريرية أخرى من ناميبيا وغينيا بيساو وأنغولا وغيرها. وكما جاء في وثائقي صدر عام 2017: "لقد تحوّلت الجزائر البيضاء إلى الجزائر الحمراء".[94] في المقابل، أصبح المغرب "قلقًا من وجود نظام ثوري على حدوده"،[95] خصوصًا في ظل خطاب النظام الجزائري الجديد الواثق من نفسه، والذي عبّر عنه هواري بومدين في تصريحه لجريدة الأهرام المصرية سنة 1963 بأن "الثورة الجزائرية لا يمكن أن تُحصر ضمن حدود الجزائر."في نفس السنة، شنّ المغرب هجوما عسكريًا على الجزائر في ما عُرف لاحقًا باسم "حرب الرمال". وبينما حظيت الجزائر بدعم عسكري من كوبا ومصر والاتحاد السوفييتي، بقي المغرب معزولًا نسبيًا فلجأ إلى دعم إسرائيل التي زوّدته بالأسلحة ومعدات المراقبة والتدريب.[96] وتذكر خديجة محسن فينان كيف أن "الحدود قد تم ترسيمها بشكل نهائي بموجب اتفاقية وُقّعت في الرباط سنة 1972، وصادقت عليها الجزائر سنة 1973، ثم المغرب بعد ذلك بمدة طويلة في 1992."[97] غير أن الاتفاق لم يهدّئ التوترات.

في سنة 1975، غزا المغرب الصحراء الغربية فردّت الجزائر على ذلك باستقبال اللاجئين الصحراويين في تندوف والاعتراف بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" (RASD). فقطعت الرباط علاقاتها بالجزائر سنة 1976 وقامت الجزائر من جانبها بإغلاق الحدود للمرة الثانية بعد سنة 1963.[98] وبينما كانت الجزائر تعيش على وقع "العشرية السوداء"،

---

[94] محمد بن سلامة، La Mecque des révolutionaires، ARTE France/CNC، سنة 2017. تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2025، https://tinyurl.com/52962pcb

[95] J جيم وولفريز، Ben Barka was a lost leader of the international Left، Jacobin، بتاريخ 18 مارس 2024. تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2025، https://tinyurl.com/yc3m6hfe

[96] المرجع نفسه.

[97] خديجة محسن فينان، Algérie – Maroc: La frontière, pillier du récit national، OrientXXI، بتاريخ 23 جانفي 2025.

[98] نبيلة موساوي، Le trabendo ou la mondialisation par la marge، Politique africaine عدد 137، 2015، ص. 117 – 128

فُرض إغلاق جديد للحدود سنة 1994 إثر تفجير فندق بمدينة مراكش. اتّهمت الرباط آنذاك المخابرات الجزائرية بالضلوع في الهجوم، وفرضت تأشيرات دخول على المواطنين الجزائريين. ثم في سنتي 2004 و2005 على التوالي، ألغى المغرب والجزائر هذه التأشيرات المتبادلة لكن الجزائر أعادت فرضها مجددًا سنة 2024. وقد بدأت آخر موجة من التدهور في العلاقات بين البلدين عندما شرع المغرب، سنة 2020، في تطبيع علاقاته مع الاحتلال الإسرائيلي. فقطعت الجزائر مجددًا علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط في سنة 2021 وذلك إثر ما كشفه اتحاد صحفيين عن مدى استخدام المغرب لبرمجيات تجسس إسرائيلية لاستهداف هواتف جزائرية.

لجأت الجزائر والمغرب بشكل متكرّر إلى توظيف ملف الهجرة كورقة ضغط. في سنة 2005، حاول عدد كبير من الأشخاص اجتياز الأسوار الحدودية لمدينتي سبتة ومليلية في حادثة حظيت بتغطية إعلامية واسعة. فردّ المغرب على الضغط الأوروبي عبر توقيف مئات "الحراقة" وترحيلهم نحو الحدود الجزائرية. وتمّ في تلك الفترة ترحيل ما لا يقل عن 1500 شخص نحو المناطق الحدودية. ومنذ ذلك الحين، بدأت السلطات الجزائرية هي الأخرى في اعتقال وترحيل أشخاص غير جزائريين إلى المناطق الحدودية مع المغرب وإجبارهم على عبور الحدود. وغالبًا ما تردّ سلطات البلدين على هذه الترحيلات بإعادة ترحيل الأشخاص المعنيين أو بمنع دخولهم إلى أراضيهما منذ البداية، ممّا يؤدي إلى احتجازهم في الشريط الحدودي الواقع بين التحصينات الحدودية للبلدين. ولم تتوقف هذه الممارسة المتواصلة على طول الحدود بينهما منذ بداية الألفية، ولا تزال تتسبب في مآسي إنسانية كبيرة، إذ كثيرًا ما يعثر السكّان والسلطات على جثث في تلك المناطق الحدودية. وتواجه البلديات القريبة مثل مغنية (غرب الجزائر) صعوبة في التعامل مع عدد القتلى، ولم يتم تخصيص أرض لإنشاء مقبرة جديدة من طرف السلطات في مغنية سوى في سنة 2022، بينما لا تزال مصلحة حفظ الجثث في المدينة تعاني فترات متكررة من الاكتظاظ الشديد.[99]

[99] Maghreb Emergent، À la frontière algéro-marocain, traces des drames migratoire entraînés par sa militarisation, les prisons et les risques de mort، بتاريخ 16 مارس 2024. تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، https://tinyurl.com/5n9yzxjr

3.2 مالي: من الاندماج غير الرسمي إلى العسكرة

> لم تنجح الجزائر في التوفيق بين هواجسها الأمنية وبين سياسة هجرية مرنة ومدروسة جيدًا تقوم على البراغماتية والاتساق واحترام حقوق الإنسان.[100]
>
> **رؤوف فرّاح**، 2020

إثر استقلال الجزائر، بُعث نفس جديد في الطرق التجارية الصحراوية القديمة بين شمال مالي وجنوب الجزائر، لتصبح سريعًا العمود الفقري للاقتصاد غير الرسمي في المنطقة، مما جعل الهجرة الموسمية من مالي عنصراً أساسيا في اقتصاد جنوب الجزائر. وقد اتبعت الجزائر تقليديًا مقاربة براغماتية تجاه تنقل البشر في الجنوب، انطلاقًا من وعي الحكومة بالدور الاقتصادي المحوري الذي تلعبه هذه التنقلات والتجارة غير الرسمية في المناطق الحدودية، مثلما يوضحه فرّاح في تقريره لسنة 2020. ودفعت الحرب في شمال مالي خلال تسعينيات القرن الماضي العديد من الماليين إلى الفرار نحو الجزائر والاستقرار في مدن وبلدات حدودية، حيث استندوا إلى روابط اجتماعية للحصول على الجنسية الجزائرية.

> "تسامحت الجزائر مع تواجد الماليين (...) لأسباب سياسية. وقدّرت أن أحسن سبيل لتجنّب تسرّب العنف من شمال مالي

[100] رؤوف فرّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، سنة 2020.

في وقت كانت فيه قوات الأمن الجزائرية منهمكة في "حربها الأهلية" الخاصة، هو الحفاظ على علاقات جيّدة مع كل من حكومة مالي والمتمردين الطوارق."[101]

لكن مع تجدّد النزاع المسلح في شمال مالي سنة 2012، اتخذت الدولة الجزائرية توجّهًا أكثر أمنويًا، وشرعت في تحصين الحدود وعسكرتها. وشيد الجيش سياجًا إلكترونيًا بطول 50 كيلومترًا قرب مدينة برج باجي مختار، إضافة إلى حاجز رملي يمتد اليوم على مئات الكيلومترات على طول الحدود. كما نُشرت وحدات من القوات الخاصة للجيش وأُنشئت 13 قاعدة جديدة للدرك الوطني في المناطق المحاذية لمالي.[102] كما أقيم مخيّم مؤقت في بلدة تيمياوين مع توافد أكثر من 11 ألف لاجئ مالي. وقامت السلطات الأمنية في سنة 2020، بتركيب سياج شائك يفصل بين بلدتيْ تينزاوتين التوأمتين، مانعةً السكان والتجّار من عبور الحدود. ثم تم تفكيك السياج في أعقاب سلسلة من الاحتجاجات "كجزء من موجة احتجاجية أوسع من قِبل سكّان الجانبين على عسكرة الحدود الجنوبية والتي زادت من التهميش والإقصاء الاجتماعي"، وسقوط قتيل من بين المحتجّين خلال اشتباكات مع قوات الأمن. إلا أن التوترات بين السكان والدولة لم تنتهِ بشكل كامل.[103]

نفّذت الجزائر عمليات طرد جماعية للماليين منذ الثمانينيات، لكنها لم تجعل منها ممارسة اعتيادية سوى في الألفينات. وقد بدأت السلطات في تلك الفترة في طرد الماليين وأشخاص من جنسيات أخرى نحو مالي عبر تينزاوتين. ثم أُعيد توجيه عمليات الطرد نحو النيجر بعد انتفاضة 2012 في شمال مالي، ولم تعد تتم على الحدود المالية إلا بشكل متقطع

---

[101] المرجع نفسه.

[102] أوسكار نكالا، Algeria seeks new border security systems as war clouds gather over Mali، DefenceWeb، بتاريخ 22 نوفمبر 2012. تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2024، https://ti-nyurl.com/3ycvnp5z

[103] رؤوف فرّاح، Algeria's migration dilemma، Global Initiative Against Transnational Organized Crime، سنة 2020.

إلى حدود سنة 2017. خلال الـ15 شهرًا التالية، طردت الجزائر ما لا يقل عن 3100 شخص إلى مالي، وفق ما أوردته منظمة العفو الدولية.[104] وتم اعتقال هؤلاء في مختلف أنحاء البلاد ليتم نقلهم إلى مركز احتجاز في رقان، قبل أن يُرحّلوا بالحافلات إلى الحدود قرب برج باجي مختار ويُجبروا تحت تهديد السلاح على عبور الحدود سيرًا على الأقدام إلى بلدة إن خليل المالية الواقعة على بعد 18 كيلومترًا.

في مارس 2018، نظّم الماليّون المطرودون وقفة احتجاجية أمام سفارة الجزائر في باماكو تنديدًا بترحيلهم. ومنذ جائحة كوفيد19- توقفت عمليات الطرد نحو مالي بشكل تام. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة تنظيم "العودة الطوعية" عن طريق رحلات جوية، حيث تم طرد 87 ماليًا من الجزائر إلى باماكو في فيفري 2023، و149 آخرين في فيفري 2024،105 لكن لم يتم تسجيل أي عمليات طرد برية عبر الحدود مع مالي في السنوات الأخيرة، بحسب ما أفاد به عثمان ديارا، رئيس "جمعية الماليين المطرودين" (AME):

> "نستقبل فقط رحلات جوية في مطار باماكو من تونس أو الجزائر أو المغرب على متنها ماليون مطرودون. كل هذه الرحلات تُنظمها المنظمة الدولية للهجرة. وتصلنا رحلات من هذا القبيل ثلاث مرات شهريًا."[106]

بلغت العلاقات بين الجزائر وباماكو أدنى مستوياتها في أفريل 2025. فبعد إسقاط طائرتيْن دون طيّار على جانبيْ الحدود، وتبادل اتهامات بين الحكومتين بانتهاك كلّ منهما لسيادة الأخرى، أغلقت الجزائر مجالها الجوّي أمام حركة الطيران القادمة من مالي أو المتّجهة إليها واستدعت

---

[104] منظمة العفو الدولية، Forced to leave: Stories of injustice against migrants in Algeria، بتاريخ 20 ديسمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 25 نوفمبر 2024، https://tinyurl.com/2sravvj3

[105] المنظمة الدولية للهجرة، Returning home: A journey of dignity and hope، بتاريخ 17 جويلية 2024. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/739u3bc5

[106] مقابلة، عثمان ديارا، نوفمبر 2024.

سفيرها منها. ويُعدّ هذا التدهور الأخير في العلاقات نتيجة لمسار طويل من التوترات. ففي العقد الأول من الألفينات، سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تعزيز الأمن خارج حدود الدولة الجنوبية، وكرّس التعاون مع الدول المجاورة من خلال إنشاء لجنة عسكرية مشتركة سنة 2010 هي "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" (CEMOC)، بالاشتراك مع مالي وموريتانيا والنيجر، ومقرّها تمنراست. ومع اندلاع الحرب في شمال مالي سنة 2012، لعبت الجزائر دور الوسيط بين باماكو والمتمرّدين الطوارق ضمن إطار "تنسيقية حركات أزواد" (CMA)، وساهمت في إبرام اتفاق السلام بالجزائر العاصمة سنة 2015 الذي وضع حدًّا للصراع – ولو مؤقّتًا.

ومنذ الانقلابيْن العسكريين في مالي سنتي 2020 و2021، بدأت الإدارة المشتركة بين الجزائر وباماكو للوضع في شمال مالي في التآكل تدريجيًا. حيث أنهت الطغمة العسكرية بقيادة أسيمي غويتا العمل باتفاقيات الجزائر في جانفي 2024، وجمّدت نشاط اللجنة المشتركة، وتحالفت مع مرتزقة

مجموعة فاغنر الروسية، ثم شنّت هجومًا مشتركًا مع هذه الأخيرة على المتمرّدين الطوارق في صائفة 2024 قرب تنزاوتين. وقد انتشرت حينها مقاطع مصوّرة تُظهر جنودًا جزائريين يشاهدون القصف من الجهة الأخرى للحدود. بينما عارض نظام غويتا بشدّة استقبال الجزائر لمعارضين ماليين، بمن فيهم منتمون إلى "تنسيقية حركات أزواد" التي أعادت تشكيل صفوفها، في حين رأت الجزائر في تواجد عناصر فاغنر على حدودها "خطًّا أحمر".[107] وفي ظلّ هذا التصعيد، فقدت الجزائر موقعها السابق كمزوّد للأمن في منطقة الساحل. وبعد أن كانت ممارسات "حرق" الحدود التي كانت سابقًا شائعة ومقبولة من الطرفين، أدى انعدام الاستقرار وتصعيد العنف إلى إفساح المجال أمام عسكرة متزايدة للمناطق الحدودية، التي باتت في أجزاء واسعة منها مناطق محظورة وشديدة التسلّح.

107 رؤوف فـرّاح، Twala، Algérie-Mali: chronique d’une rupture annoncée، بتاريخ 10 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 11 أفريل 2025، https://tinyurl.com/378te9dm

> تُنتج "صناعة اللاشرعية" باستمرار نفس موضوع تدخلها لكن في أشكال أكثر بؤسًا، مما يؤدي بدوره إلى تعزيزها.[108]
>
> **روبن أندرسون**، 2016

طوال عقود، شكّلت الهجرة ونقل الغاز الأحفوري المحورين الرئيسيين للعلاقات بين الجزائر والنيجر. وشرع البَلدَان إلى جانب نيجيريا في سنة 2002 في دراسة إمكانية مدّ خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP)، لربط احتياطات نيجيريا الضخمة من الغاز الأحفوري بالمستهلكين الأوروبيين. ويمتد هذا الأنبوب على أكثر من 4,100 كيلومتر، منها 2,310 كلم على الاراضي الجزائرية، و1,037 كلم في نيجيريا، و841 كلم في النيجر. لكن المفاوضات تعثّرت عدة مرات ولم تُستأنف إلا سنة 2024، حين زار الوزير الأول للنيجر علي محمد الأمين زين الجزائر رفقة سبعة وزراء للتفاوض حول هذا المشروع ومقترح إنشاء منطقة تجارة حرّة.109 وبعد شهرين من القمة الثنائية، أعلن وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب أن

---

[108] روبن أندرسون، Europe's failed 'fight' against irregular migration: ethnographic notes on a counterproductive industry، Journal of Ethnic and Migration Studies، LSE Research Online، سنة 2016، ص. 8. تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2025، https://tinyurl.com/2wmr6fbr

[109] فيصل متاوي، Une importante délégation ministérielle nigérienne á Alger، RFI، بتاريخ 14 أوت 2024. تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2024، https://tinyurl.com/bdfsj7ty

الحكومتين قررتا المضيّ قُدما في المشروع، وأن الدراسات التقنية بصدد التحيين.[110]

لكن منذ أفريل 2025، بدأ الإعلام النيجري وحكومة نيامي المقرّبة من الأنظمة العسكرية في مالي وبوركينا فاسو، في توجيه انتقادات علنية لسياسات الترحيل الجزائرية نحو مدينة أساماكا. وقد دأب المسؤولون النيجريون منذ 2017 على التنديد بترحيل الجزائر لأشخاص لا يحملون الجنسية النيجيرية نحو النيجر، لكن دون جدوى. ثم في أفريل 2024، استدعت حكومة النيجر السفير الجزائري على خلفية ما وصفته بـ"الطابع العنيف" لهذه الترحيلات التي "يتم إجراؤها دون احترام للقواعد"، وفق تصريحات رسمية نقلتها وسائل إعلام محلية.[111] غير أن نبرة نيامي أصبحت أكثر حدة منذ أفريل 2025، حين هدّد المسؤولون النيجريون بالانسحاب من مشروع أنبوب الغاز ردًا على ممارسات الترحيل الجزائرية.

في ديسمبر 2014، أبرمت الجزائر والنيجر اتفاقًا لترحيل الرعايا النيجريين من الجزائر، كردّ على وفاة 92 شخصًا في صحراء النيجر سنة 2013، وتزايد أعداد النساء والأطفال النيجريين المتسوّلين في شوارع المدن الجزائرية. وفي الشهر نفسه، تم ترحيل أكثر من 3,000 شخص من الجزائر إلى أساماكا[112] جلّهم من النساء والأطفال. وبينما برّرت السلطات هذه الإجراءات بمكافحة شبكات التسوّل فإن حكومة نيامي نفسها كانت قد طالبت بمثل هذه الترحيلات. وقد صرّح وزير الداخلية النيجري محمد بازوم سنة 2017، وفق ما نقلته منظمة العفو الدولية، إن "شبكات التسوّل تروّج لصورة سلبية عن النيجر في الخارج"، وإن الإعادة القسرية من شأنها أن تثني الناس عن الهجرة غير النظامية نحو الجزائر.[113]

---

[110] زهور حجام، El Watan، Nouvel élan pour un projet stratégique، بتاريخ 1 أكتوبر 2024، ص. 6.

[111] هاتف إنذار الصحراء، Deportations of migrants from Algeria to Niger، بتاريخ 26 أفريل 2024. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/3a89mss3

[112] عبد الله ماسالاكي، Reu-ters، بتاريخ 10 ديسمبر 2014. تاريخ الاطلاع: 3 فيفري 2025، https://tinyurl.com/yc6e6kh5 Algeria and Niger start repatriation of 3,000 illegal migrants،

[113] منظمة العفو الدولية، Forced to leave: Stories of injustice against migrants in Algeria، بتاريخ 20 ديسمبر 2024.

سهّل اتفاق سنة 2014 التعاون بين الطرفين على مدى السنة الموالية، غير أن الجزائر شرعت انطلاقا من سنة 2016 في تنفيذ عمليات طرد جماعي نحو أساماكا وسرعان ما أثار ذلك حفيظة نيامي. وبدأت السلطات الجزائرية منذ 2017 في ترحيل غير النيجريين أيضًا نحو النيجر من خلال ما يُعرف بـ"القوافل الرسمية" و "غير الرسمية". ويتم تنظيم القوافل الرسمية بالتنسيق مع السلطات النيجيرية، حيث يتم نقل الأشخاص الموقوفين من مختلف المدن الجزائرية في حافلات إلى تمنراست، ثم احتجازهم في مركز تابع للدرك قبل نقلهم في شاحنات إلى أساماكا وتسليمهم إلى السلطات النيجيرية ومنظمات كالمنظمة الدولية للهجرة وهيئات الإغاثة. أما القوافل غير الرسمية فتشمل في الغالب غير النيجريين الذين يُحمّلون جميعا في شاحنات ويُنقلون إلى ما يُعرف بـ"النقطة صفر" على الحدود ثم يُجبرون على السير لمسافة 15 كلم غالبا في الليل في الصحراء إلى أساماكا. يشرح مختار دان ياي، الناطق باسم منظمة هاتف إنذار الصحراء (APS) حول تعامل السلطات مع هذه الترحيلات غير الرسمية:

> "في سنة 2021، قامت المنظمة الدولية للهجرة والسلطات المحلية بتركيب لافتات توجيهية صغيرة كل 500 متر على امتداد المسار الذي يبلغ طوله 15 كلم من النقطة صفر إلى أساماكا، حتى لا يضلّ الناس طريقهم في الصحراء."[114]

وقد جاءت هذه الإجراءات ردًا على تزايد أعداد المرحّلين سنويًا. إذ صرح وزير الداخلية في سنة 2018 بأن عدد من تم ترحيلهم منذ 2015 بلغ 27,000، ثم في سنة 2018 لوحدها رحّلت الجزائر أكثر من 14,000 شخص.115 ومع اكتظاظ أساماكا بالمُرحّلين، افتتحت منظمات غير

---

[114] مقابلة، مختار دان ياي، سبتمبر 2024 / مارس 2025.

[115] عشيرة معمّري، "L'Algérie a rapatrié 27.000 migrants subsahariens: "Nous avons le droit de préserver notre sécurité"، Tout sur l'Algérie، بتاريخ 22 مارس 2018. تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر 2024، les expulsions de migrants subsahariens se poursuivent، بتاريخ 11 أوت 2019. تاريخ الاطلاع: 2 فيفري 2025، https://tinyurl.com/46d6c8ec

حكومية ومزودو خدمات المنظومة الحدودية من قبيل المنظمة الدولية للهجرة مكاتب لها في مدينتي أغاديس وأساماكا، وهي قرية لا يتجاوز عدد سكانها 1,500 نسمة. ومنذ 2018، تتواجد منظمة هاتف إنذار الصحراء هناك، بينما تدير منظمة أطباء بلا حدود منشأة صحية في القرية. وفي 2023، افتتحت منظمة Cooperazione Internazionale مركزًا في أساماكا يُقدّم المساعدة لـ 3,500 شخص في إطار مشروع ممول جزئيا من الحكومة الإيطالية. بينما ساهمت منظمة الهجرة سنة 2020 في إنشاء مركز دائم للشرطة الحدودية في المنطقة بتمويل من الحكومة الإيطالية، عوضًا عن نقطة متنقلة كانت قد وفّرتها في السابق نفس المنظمة أيضا.[116]

قطة حدودية بأساماكا، 2023
© هاتف إنذار الصحراء

في أثناء ذلك، تزايدت أعداد القادمين إلى اساماكا ممن يتم توقيفهم في تونس، ثم ترحيلهم إلى الجزائر، وإعادة اعتقالهم على الجانب الجزائري،

[116] المنظمة الدولية للهجرة، IOM supports safe migration with new police post at Niger's border with Algeria، بتاريخ 17 أكتوبر 2020. تاريخ الاطلاع: 4 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/3s4yzvj4

ثـم ترحيلهـم إلـى النيجـر، وهـي ممارسـة أصبحـت شـائعة منـذ 2024. يقـول دان يـاي: "تحـدث هـذه الترحيـلات المتسلسـلة بشـكل منتظـم منـذ أوائـل 2024." ومـن جهتهـا، قامـت السـلطات النيجريـة بمـا صـار يُعـرف بـ"عمليـات صـدّ مضـادة"، فشـرعت فـي فـرز المرحّليـن بحسـب جنسـياتهم كـردّ علـى المآسـي الإنسـانية المتكـررة فـي بلـدة أسـاماكا بسـبب الترحيـلات الجزائريـة. وصـار يُسـمح بدخـول رعايـا بلـدان المجموعـة الاقتصاديـة لـدول غـرب إفريقيـا (ECOWAS) أو تحالـف دول السـاحل (AES) الـذي يجمـع النيجـر ومالـي وبوركينـا فاسـو وتـم إنشـاؤه سـنة 2023، أمـا الآخـرون فيتـم طردهـم مجـددًا إلـى الجزائـر. يقـول عزيـزو شـهّو مـن منظمـة هاتـف إنـذار الصحـراء: "يشـمل هـذا مواطنـي بنجـلادش واليمـن."[117] ويضيـف مصـدر يعمـل فـي الإغاثـة الإنسـانية فـي نيامـي أن الأمـر مشـابه بالنسـبة للأشـخاص مـن الكاميـرون، السـودان، تشـاد، وجمهوريـة إفريقيـا الوسـطى.[118]

[117] مقابلة، عزيزو شهو، مارس 2025.
[118] مقابلة، لم يُذكر الاسم، سبتمبر 2024.

5.2 تونس: حدود الجزائر شبه الشفافة

> لقد استُبدلت الإسقاطات العالمية للسيادة الثورية، باعتبارها قوة تحررية ومتجاوزة للحدود، بتصور ضيّق للسيادة القومية. إن السيادة العاجزة عن تجاوز الخصومة مع الجيران المغاربيين، أصبحت محدودة وشوفينية وميكيافيلية.[119]
>
> **توماس سيرّ**، 2019

منذ استقلال الجزائر، ظلّت المناطق الحدودية مع تونس فضاءً للحركة والتجارة العابرة، نظرا لأن المجتمعات على جانبي الحدود مترابطة بروابط أسرية وتجارية وثيقة. ويُشكّل الجزائريون ركيزةً أساسية للسياحة الساحلية في تونس، فضلًا عن دورهم في السياحة العلاجية، حيث تستقبل العشرات من المصحات التونسية في العاصمة مرضى من الجزائر وليبيا. ويحظى الجزائريون في تونس بمعاملة تفضيلية وكذا بالمثل للتونسيين في الجزائر، ويشمل ذلك إعفاءً من التأشيرة وشروطاً مخففة في ما يتعلق بمدة الإقامة المسموح بها. أما التجارة غير الرسمية عبر هذه الحدود فيتم غالبا التسامح معها، وتغطي طيفًا واسعًا من السلع والخدمات، تغذّيها الضرائب المنخفضة في الجزائر والتكامل الصناعي المحلي بين الجانبين. ومع ذلك، أبقت السياسات الرسمية لكلا الحكومتين على حالة من عدم الاندماج الاقتصادي وظلت تكبح تطوّر التبادل التجاري الرسمي، وهو ما تعهد الطرفان بمعالجته مؤخرًا.

---

[119] توماس سير، Jadaliyya، ‹Algeria, where is your African revolution?› بتاريخ 14 مارس 2019.

وفي خطوة رمزية، أُعيد في شهر أوت 2024 افتتاح خط القطار الرابط بين عنابة في الشرق الجزائري وتونس بعد انقطاع دام ثلاثين عامًا،[120] كما أُعلن عن إحياء وشيك للخط الرابط بين قسنطينة الجزائرية ومدينة حيدرة في ولاية القصرين التونسية. وفي نفس السياق، أُطلقت مبادرات ثنائية لتنمية المناطق الحدودية وتعزيز التعاون الاقتصادي، من بينها تشكيل لجنة ثنائية للتنمية تضمّ ولاة خمس ولايات جزائرية وسبع ولايات تونسية، عقدت بالفعل أولى جلساتها وأعلنت خلالها عن آليات مشتركة لمكافحة حرائق الغابات، وإنشاء منطقة تبادل حرّ، وتفعيل برامج تدريب مهني للجزائريين في قطاع السياحة بتونس، وللتونسيين في قطاع النفط بالجزائر.[121]

لكنّ الأولوية الفعلية في العلاقات الثنائية خلال السنوات الأخيرة ركّزت خصوصا على تنسيق السياسات الردعيّة ضد الأشخاص غير الموثّقين والتي اشتدّت في كلا البلدين منذ 2023. فحتى تلك السنة، كانت الغالبية الساحقة من الأشخاص في حالة تنقل عبر الحدود الجزائرية نحو تونس، إما بحثًا عن عمل أو في طريقهم إلى ليبيا أو إيطاليا. ومع تشديد السلطات التونسية لممارساتها تجاه غير الموثقين وشنّها حملات مداهمة منتظمة في 2023، أصبحت عمليات الترحيل الجماعي إلى حدود الجزائر وليبيا أمرًا معتادًا. وردّت الجزائر على هذا الواقع الجديد بتكثيف تواجدها الأمني على حدودها الشمالية الشرقية، وبتنفيذ عمليات صدّ وترحيل متسلسل نحو النيجر أو ليبيا.

وبحسب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)، قامت تونس بترحيل أكثر من 9000 شخص نحو الجزائر في سنة 2024، وسُجّلت موجة جديدة من الترحيلات إلى ولاية تبسة في أفريل وماي 2025. وقد وقعت أول عملية ترحيل نحو الجزائر في جويلية 2023 وتحولت

[120] الإذاعة الجزائرية، Train Tunisie-Algérie: lancement officiel ce samedi، بتاريخ 8 أوت 2024. تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2025، https://news.radioalgerie.dz/fr/node/50014

[121] وكالة الأنباء الجزائرية، Le développement des régions frontalières algéro-tunisiennes au coeur des priorités““، بتاريخ 31 جانفي 2024. تاريخ الاطلاع: 9 ديسمبر 2024، https://ti-nyurl.com/5a8ph5a9

منذ ذلك الحين إلى سياسة ممنهجة. وتضيف المنظمة أن "عمليات الترحيل القسري إلى الجزائر لا تتم إلا عند امتلاء مراكز الاحتجاز في ليبيا وليست جزءا من تعاون واضح مع الجزائر".[122] وإلى حدود 2023، لم يقم الحرس الوطني التونسي بعمليات طرد مماثلة إلا في حالات معزولة.123 أما الأمن الجزائري، فيعتمد على إثناء التنقلات غير النظامية على الحدود التونسية عبر إطلاق النار في الهواء لترهيب مجموعات "الحراقة" العابرين، أو على المساعدة في إعادتهم إلى التراب التونسي، وفق ما أكدته المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وشخص آخر خلال مقابلة جرت في تونس.[124]

أدّت حالة الطوارئ الدائمة المفروضة على الأشخاص في حالة تنقل في المناطق الحدودية الجزائرية-التونسية إلى تصاعد العنف والاستغلال على يد أطراف غير حكومية. ففي 2024، عُثر على 38 جثة على الأقل قرب الحدود، بينهم 12 سوريًا و21 من دول إفريقية.[125] كما دقت منظمة مناهضة التعذيب ناقوس الخطر اعتبارا من 2024، بشأن احتمال تعرّض الأشخاص في حالة تنقل للاعتداءات الجنسية والاختطافات والاتجار بالبشر من قبل شبكات إجرامية، فضلًا عن احتمال تعرّضهم لانتهاكات على يد قوات الأمن الجزائرية. وبعد مرور سنتين ونصف من الحملات الإعلامية المكثفة والحملات ضد الأشخاص المتنقلين، غيرت الدولة التونسية مقاربتها من مجرّد "سياسة عدم قبول"[126] لتتبنى بدورها مقاربة

---

[122] المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، Torture roads: Mapping of violations suffered by people on the move in Tunisia، المجلد 2، 2024.

[123] في سنة 2015، تم ترحيل عشرة أشخاص كانوا محتجزين في مركز احتجاز الوردية بتونس نحو الحدود الجزائرية، في حين تم ترحيل 53 شخصًا قسرًا من صفاقس إلى ليبيا في سنة 2019. المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، Torture roads: Mapping of violations suffered by people on the move in Tunisia، المجلد 1، ماي 2025. تاريخ الاطلاع: 1 مارس 2025، https://tinyurl.com/3y8ubu89

[124] مقابلة، لم يُذكر الاسم، أفريل 2025.

[125] المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، Torture roads: Mapping of violations suffered by people on the move in Tunisia، المجلد 3، 2025.

[126] صوفي-آن بيزيو، FTDES/Migreurop، Politique du non-accueil en Tunisie، جوان 2020. تاريخ الاطلاع: 5 ماي 2025، https://ftdes.net/rapports/ftdes.migreu.pdf

أمنيــة شــبيهة بالنمــوذج الجزائــري، قوامهــا التشــتيت الجغرافــي للمتنقليــن وفـرض إجـراءات عقابيـة ممنهجـة. وصـارت تونـس أيضـا توظّـف مسـألة الأشـخاص فـي حالـة تنقـل كورقـة ضغـط فـي سـياق ثـورة مضـادة لإحـكام التمسـك بالسـلطة وفـي إطـار علاقاتهـا مـع القـوى الأخـرى.

6.1 ليبيا: الحدود الصامتة

> مراكز الاحتجاز في غدامس صارت كالجحيم على الأرض.[127]
>
> **مصدر في الإغاثة الإنسانية**، 2025

على غرار الحدود مع موريتانيا، تبقى الحدود الجزائرية-الليبية نقطة عمياء. إذ لا يُعرف سوى القليل عن مدى تحصينها أو عن التجارة العابرة لها أو عن حركة "الحراقة" فيها. ومنذ سنة 2011 عرفت هذه الحدود نفس الأمننة والعسكرة كشبيهاتها الجنوبية والغربية. كما أن انتفاضة 2011 التي أفضت إلى سلسلة من الحروب والنزاعات المسلحة المتواصلة في ليبيا، دفعت الجزائر لاتخاذ خطوات لتحصين هذه الحدود وإنشاء بنية تحتية للمراقبة، خاصّة بعد الهجوم الإرهابي القاتل على مصنع الغاز بعين أمناس (ولاية إليزي) في سنة 2013، والذي نفّذه مقاتلون دخلوا من ناحية الأراضي الليبية.

بناء على ذلك، شرعت السلطات الجزائرية في سنة 2012 في إقامة حاجز رملي مزود جزئيا بتجهيزات مراقبة إلكترونية على طول الحدود مع ليبيا ويمتدّ على مئات الكيلومترات جنوب مدينة غدامس الليبية.[128] ومن جانبها، أقامت السلطات الليبية في الغرب حاجزًا رمليًا موازيًا.

---

[127] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

[128] كيرين هانلون / ماثيو م. هيربرت، Border Security Challenges in the Grand Maghreb، US Institute of Peace، سنة 2015. تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/4t-8va2z6

أعلنت ميليشيات ليبية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس في سنة 2023، عن تشييد نقاط مراقبة إلكترونية على الحدود مع تونس، ونشرت قواتها في 2025 للقيام بدوريات منتظمة في المناطق الحدودية التونسية. أما بخصوص الحدود مع الجزائر، فلا تتوفّر سوى معلومات محدودة حول مدى تحصينها من الجانب الليبي، رغم بقاء منطقة غدامس وبلدة الدبداب الجزائرية المجاورة مركزًا للتنقلات العابرة للحدود.

شرع الأمن الجزائري منذ سنة 2023 في ترحيل أشخاص أُوقفوا قرب الحدود التونسية، ليس فقط إلى النيجر ضمن عمليات الترحيل التسلسلي بل أيضًا إلى غدامس. أول حالة طرد موثّقة من هذا النوع وقعت في ربيع 2024، وفق ما أفاد به مصدر إنساني.[129] وفي مطلع 2025، تمّ احتجاز ما لا يقل عن 100 شخص في منشأة تابعة لحرس الحدود في المدينة، لكن لم يتسنّ التأكّد مما إذا كان توقيفهم تم داخل ليبيا أو تم ترحيلهم من الجزائر. وبين مطلع 2024 وفيفري 2025، تمّ طرد ما لا يقل عن 1800 شخص من الجزائر نحو غدامس بعد توقيفهم على مقربة من الحدود التونسية.

كما أوقف الأمن الجزائري في ماي 2024، 37 سوريًا قرب بلدة الدبداب، وجرّدهم من متعلّقاتهم الشخصية ثم نقلهم إلى مدينة عين أمناس حيث قضت محكمة بسجنهم بتهمة الدخول غير القانوني إلى البلاد، وفق ما أفادت به منظمة "شعاع لحقوق الإنسان" ومقرّها لندن.[130] وبعد خمسة أيام في مركز احتجاز تابع للدرك في عين أمناس، نُقلوا إلى مدينة إليزي أين تم احتجازهم لثلاثة أشهر، قبل ترحيلهم إلى مركز الاحتجاز بسيدي الهواري في وهران، حيث انضموا إلى مجموعة أخرى من السوريين الموقوفين هناك. وفي سبتمبر 2024، أُعيد تجميعهم (71 سوريّاً في المجمل) ونُقلوا إلى الدبداب في الحافلات، ثم إلى الحدود حيث تمّ

---

[129] مقابلة، لم يُذكر الاسم، مارس 2025.

[130] منظمة شعاع لحقوق الإنسان، An unknown fate awaites hundreds of Syrian migrants detained in Algerian prisons، بتاريخ 12 ديسمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/56aapxcx

إنزالهم في الصحراء وإجبارهم على السير على الأقدام نحو غدامس. وتقدّم هذه الروايات لمحة نادرة عن الأوضاع على هذه الجبهة الحدودية، حيث يطبّق الأمن الجزائري نفس السياسات المُعتمدة على حدود مالي والنيجر والمغرب. ومن المتوقّع أن تواصل السلطات الجزائرية تبنّي مقاربة أمنية في إدارة حدودها مع ليبيا، في ظلّ استمرار الاضطرابات السياسية والاشتباكات بين الفصائل المتنازعة هناك.

0.3 التعاون الدولي

> الجزائر نموذج للدولة الريعية، تستفيد من سياق دولي يتيح تعظيم ريوعها الجيوسياسية: الريع الأمني، ريع المحروقات، وريع الهجرة.[131]
>
> **سليم شنة**، 2011

منذ القمة الوزارية في برلين سنة 1991، والتي تُعدّ لحظة انطلاق ما يسمى اليوم بـ"مكافحة الهجرة غير النظامية المنسقة على مستوى القارة الأوروبية"،[132] تمكّن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من نسج شراكات متعددة المستويات مع معظم دول جواره الجنوبي والشرقي في ما يتعلق بما بات يُعرف اليوم بـ"إدارة الهجرة". ومع ذلك، بقيت الجزائر وسوريا استثناءين لهذه المنظومة، إذ تُعرف الجزائر بتحفّظها الشديد إزاء الانخراط الرسمي في هندسة منظومة الحدود الأوروبية، ورفضها شبه الدائم للمشاركة في مشاريع بتمويلات أوروبية ضمن ما يسمى بـ"إدارة الحدود"، أو ما سيصطلح عليه في إطار هذا التقرير بـ"التعاون بين الدول في قمع التنقل". إلا أن السلطات الجزائرية انخرطت بشكل موسع في الصناعات المرتبطة بالمنظومة الحدودية، وتبنّت تدريجيًا العديد من

---

[131] سليم شنة، Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghré-bine، ضمن: Hérodote 2011/3، عدد 142. تاريخ الاطلاع: 4 مارس 2025، https://tinyurl.com/5aehyz5t

[132] فابيان جورجي، Migrationsmanagement in Europa، VDM Verlag Dr. Müller، زاربروكن، 2007.

السياسات والسرديات التي يروّج لها الاتحاد الأوروبي وتابِعوه، مستخدمةً الهجرة كورقة تفاوض مع الشمال العالمي، وفي علاقاتها مع جيرانها من الدول الإفريقية جنوباً.

لافتة حملة انتخابية، وهران 2024
© سفيان فيليب ناصر

ورغم ما تسميه بعض الدراسات بـ"تبعيتها السلبية للسياسات الأوروبية في ما يخص سياسات الهجرة واللجوء"[133] وتعاونها الحذر مع السلطات الأوروبية في هذا المجال، فإن المسؤولين الحكوميين الجزائريين واصلوا لعقود التعبير عن خطاب مغاير قائم على سردية العالم الثالث وسياسات تصدير الحدود الأوروبية في شمال إفريقيا. ويمكن تفسير تحفظ الجزائر في الانخراط المؤسسي في منظومة الحدود وعزوفها عن إبرام شراكات رسمية في هذا المجال مع الاتحاد الأوروبي بتموقع المغرب النشط

[133] سليم شنة، Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghré-bine، Hérodote، 2011/3، عدد 142

ضمن المنظومة الأوروبية للحدود، والذي جلب للرباط دعمًا ماليًا سخيًا من الاتحاد في شكل تمويلات وقروض وهبات على مدى العقود الماضية. كما تخشى السلطات الجزائرية من "أن يؤدي التعاون الخارجي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتهديد الأمن الداخلي" حسب ما ورد في ورقة سياسية لفيديريكا زاردو وكيارا لوشي سنة 2020.[134]

غير أن بوادر تحوّل حذر برزت في السنوات الأخيرة، خصوصًا في عهد الرئيس عبد المجيد تبون ورئيس الأركان سعيد شنقريحة، حيث بدأت الدولة في توسيع تعاونها الثنائي في (مناهضة) الهجرة، لا سيما مع إيطاليا وألمانيا، ومع منظمات كـ"المنظمة الدولية للهجرة"، ووكالات تابعة للاتحاد الأوروبي مثل "فرونتكس"، وأيضًا مع جامعة الدول العربية. ويسعى القسم التالي إلى توضيح كيفية تطوّر هذا التعاون على امتداد العقود الماضية (الفصل 3.1)، كما يقدّم خريطة تفصيلية للمشاريع والبرامج ذات الصلة بتعاون الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال قمع التنقل. كما سيُسلّط الضوء في هذا السياق على مدى تعاون الجزائر (أو عدم تعاونها) في عمليات الإعادة (الفصل 3.2)، وعلى تزويد الشرطة الجزائرية بالمعدّات من قبل شركات أوروبية (الفصل 3.3)، وعلى برامج تدريب قوات الأمن (الفصل 3.4)، فضلًا عن دور كل من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن مختلف منظومات الحدود الجزائرية (الفصل 3.5).

[134] فدريكا زاردو / كيارا لوشي، EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two fortresses، سنة 2020.

1.3 الانخراط الحذر في منظومة الحدود الأوروبية

> تُعدّ مبادئ السيادة وعدم التدخل جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية الجزائرية، وقد أسهمت في بناء شرعية الدولة.[135]
>
> **فيديريكا زاردو / كيارا لوشي، 2020**

يرتكز انخراط الجزائر في التعاون (المناهض) للهجرة مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية الموقعة سنة 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005. وقد أرست هذه الاتفاقية بنية تنظيمية مشتركة على عدة مستويات، ووفّرت إطارًا لعقد اجتماعات سنوية للجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، كما أسست لحوار غير رسمي حول الهجرة والتنقل يُعقد في العادة مرة في السنة، بالتناوب بين الجزائر العاصمة وبروكسل.[136] ورغم ذلك، ظلّت السلطات الجزائرية متحفّظة تجاه الانخراط الرسمي في آليات التعاون الأوروبية الخاصة بـ(مناهضة) الهجرة. غير أن الاتحاد الأوروبي أعلن سنة 2024 أن الجزائر والاتحاد "عززا تعاونهما في ملف الهجرة"، بعد أن طلبت الجزائر دعمًا إضافيًا في تأمين العودة الطوعية للمهاجرين المقيمين بالجزائر إلى بلدانهم الأصلية.[137]

---

[135] فديريكا زاردو / كيارا لوشي، EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two fortresses، سنة 2020.

[136] المفوضية الأوروبية، إجابة على سؤال برلماني عدد E-003670/2022، مقدّمة من النائبة الأوروبية أوزليم ديميريل، 23 جانفي 2024. تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2024،

[137] مجلس الاتحاد الأوروبي، Migratory situation on the Western Mediterranean and Atlantic routes، ورقة رئاسة رقم 12988/24، بروكسل، 13 سبتمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر 2024، https://tinyurl.com/56xv3c9w

وتشارك الجزائر اليوم في برنامجَين إقليميين ممولين من الاتحاد الأوروبي ضمن آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI): أحدهما يتعلق بحماية وعودة وإعادة إدماج المهاجرين (MPRR شمال إفريقيا) وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة مع التركيز على "العودة الطوعية"، والثاني يخص التعاون الشرطي الإقليمي ويقوده الإنتربول بهدف مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.[138] ورغم توسيع مُنتظر لميزانية برنامج MPRR في الجزائر، فإن أيًا من المشاريع المندرجة تحت "الصندوق الائتماني الأوروبي لإفريقيا" (EUTF) لا يخص الجزائر ذاتها، وإنما تكتفي الأخيرة بالمشاركة في مشاريع إقليمية عامة، مع مواصلة رفضها الانخراط في أي مشروع ممول أوروبيًا تحت عنوان "إدارة الحدود". وتشرح زاردو ولوتشي هذا التحول في موقف الجزائر من الصندوق الائتماني الأوروبي على النحو التالي:

> "يرتبط تراجع الجزائر عن الانخراط في نافذة شمال إفريقيا من الصندوق الائتماني، بمكوّنه الأمني القوي الذي يتعارض مع الفيتو الجزائري على التعاون في مسائل الحدود، [...] وأيضًا بالأثر السلبي الذي تسببت فيه البرامج الأوروبية. وتبرز هذه الديناميات بوضوح في ردّ الفعل الجزائري عقب توقيع اتفاق الاتحاد الأوروبي-تركيا سنة 2016، والذي أدى إلى إعادة توجيه تدفقات الهجرة نحو وسط المتوسط، ما زاد الضغط على السلطات الجزائرية. في البداية، أقرّت وزارة الداخلية الجزائرية بأنها بحاجة إلى دعم خارجي [...] لكن ما إن شمل هذا الدعم المقترح تعزيز التعاون في مجال التبادل المعلوماتي عند الحدود

[138] خلال سنتي 2023 و2024، وفّر برنامج MPRR دعما لبرنامج «العودة الطوعية» الذي تشرف عليه المنظمة الدولية للهجرة وتمت إعادة 8,550 شخصًا، كما تلقّى البرنامج تمويلًا بقيمة 85.6 مليون يورو. وفي المقابل يهدف مشروع الإنتربول (5 ملايين يورو) إلى «تعزيز القدرات التقنية لأجهزة إنفاذ القانون للتحقيق في الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر». المفوضية الأوروبية، إجابة على سؤال برلماني E-003042/2024، مقدّم من طرف النائبة الأوروبية أوزليم ديميريل، 14 أفريل 2024. تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2024، https://tinyurl.com/np2jtdbh

مـع إفريقيـا جنـوب الصحـراء، حتـى انسـحبت السـلطات الجزائريـة مـن المقتـرح ورفضـت التعـاون."[139]

ومـع ذلـك، تشـارك الحكومـة الجزائريـة فـي صيـغ تموّلهـا مؤسسـات الاتحـاد الأوروبـي لتيسـير التبـادلات غيـر الرسـمية فـي مـا يخـص سياسـات (مناهضـة) الهجـرة، أو تتيـح تدريـب عناصـر مـن قـوات الأمـن ومسـؤولين مدنييـن. وبنـاء علـى ذلـك، تنخـرط السـلطات الجزائريـة بشـكل نشـط فـي عـدة آليـات للتعـاون الإقليمـي، سـواء فـي إطـار مشـاريع ثنائيـة أو برامـج تديرهـا هيئـات تابعـة للاتحـاد الأوروبـي أو وكالات تابعـة للأمـم المتحـدة أو منظمـات دوليـة. وتشـمل هـذه الشـراكات علـى وجـه الخصـوص التعـاون مـع:

- **الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل - فرونتكس (FRONTEX)**
- **وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على تطبيق القانون - سيبول (CEPOL)**
- **المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)**
- **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)**
- **الإنتربول (INTERPOL)**
- **جامعة الدول العربية (LAS)**
- **المنظمة الدولية للهجرة (IOM) - الفصل 3.5**
- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) - الفصل 3.5**

لا يقـدّم الاتحـاد الأوروبـي أي تمويـل مباشـر للدولـة الجزائريـة، حيـث أوضحـت المفوضيـة الأوروبيـة فـي ردّهـا علـى اسـتجواب برلمانـي قدّمتـه النائبـة الألمانيـة فـي البرلمـان الأوروبـي، أوزليـم دميريـل (عـن حـزب دي لينكـه)، أن "الدعـم المالـي الـذي يوفّـره الاتحـاد الأوروبـي للبرامج التي تشـمل الجزائـر يُوجَّـه فـي المقـام الأول عبـر شـركاء دولييـن، وليـس بشـكل مباشـر

[139] فدريكا زاردو / كيارا لوشي، EU-Algeria (non)cooperation on migration: A tale of two fortresses، سنة 2020.

إلى الحكومة الجزائرية."[140] وقد أكّد المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ومقرّه فيينا، وهو أحد الهيئات المنفّذة لمشروع EUROMED الممول ضمن آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)، في ردّ على استفسار صحفي أن الجزائر شاركت في مؤتمرات مباشرة (peer-to-peer) منظّمة تحت مظلة هذا المشروع.[141] ومع ذلك لم تتقدّم الجزائر بأي طلب لمشاريع صغيرة الحجم، وهي آلية متاحة للدول المشاركة في إطار هذا البرنامج، ما يدلّ على مقاربتها الحذرة إزاءه.

ومع ذلك، يشارك المسؤولون الجزائريون بانتظام في المؤتمرات والمنتديات غير الرسمية المعنية بالتعاون في مجال (مناهضة) الهجرة، من بينها نسختا 2018 و2024 من "مؤتمر فيينا حول الهجرة" الذي ينظّمه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، وكذلك نسختا 2023 و2024 من "المؤتمر السنوي لإدارة الحدود" التابع للمركز نفسه.[142] كما تُعد الجزائر دولة عضوًا في "حوار الرباط"، وهو حوار أوروبي-إفريقي حول الهجرة والتنمية ممول من الاتحاد الأوروبي، يُدار كذلك من قبل ICMPD، ويجمع منذ سنة 2006 حوالي 57 دولة من إفريقيا وأوروبا في إطار غير رسمي للتبادل والحوار. وعلاوة على ذلك، يشارك المسؤولون الجزائريون أيضًا في فعاليات تنظمها وكالة "فرونتكس" الأوروبية، وهو ما أكّدته الوكالة في ردّها على استجواب برلماني قدّمته النائبة دميريل، كما هو موضّح في الجدول التالي:[143]

---

[140] المفوضية الأوروبية، إجابة على سؤال برلماني عدد E-000521/2025، مقدّم من طرف النائبة الأوروبية أوزليم ديميريل، 2 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2024، https://tinyurl.com/ycxxtpmw

[141] بريد إلكتروني، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، بتاريخ 10 جانفي 2025.

[142] المرجع نفسه.

[143] فرونتكس، إجابة على سؤال برلماني عدد Ref. Ares(2025)2314733، مقدّم من طرف النائبة الأوروبية أوزليم ديميريل، 21 مارس 2025.

النشاط	التاريخ	المكان
ورشة عمل مشتركة بين فرونتكس وأفريبول حول تحليل المخاطر والجريمة العابرة للحدود	9 سبتمبر 2019	الجزائر العاصمة، الجزائر
الدورة الأولى للمؤتمر الأورو-عربي لأمن الحدود	1-2 ديسمبر 2021	عمّان، الأردن
ورشة عمل مشتركة بين فرونتكس والمجلس العربي لوزراء الداخلية العرب حول احترام حقوق الإنسان على الحدود	6 سبتمبر 2022	القاهرة، مصر
ورشة إقليمية مشتركة حول تزوير الوثائق والحدود	22-24 نوفمبر 2022	وارسو، بولندا
ورشة عمل حول الحقوق الأساسية بتنظيم مشترك بين فرونتكس وأفريبول	15 ماي 2023	عبر الإنترنت
ورشة عمل حول مكافحة تهريب الأسلحة النارية بتنظيم مشترك بين البرتغال وفرونتكس وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ضمن مشروع EMPACT Firearms	23-25 ماي 2023	الحمّامات، تونس
الورشة الثانية حول مكافحة تهريب الأسلحة النارية بالشراكة مع جامعة نايف	17-19 جويلية 2024	وارسو، بولندا
الدورة الثانية من المؤتمر الأورو-عربي لأمن الحدود	16-17 أكتوبر 2024	لشبونة، البرتغال
الاجتماع السابع لمجموعة العمل الأوروبية-العربية لتوجيه التعاون في إدارة وأمن الحدود	21 جانفي 2025	لشبونة، البرتغال

ومثلما يُظهر هذا الجدول، فإن الجزائر تشارك بالفعل في مشاريع تتعلّق بالتعاون بين الدول في مجال قمع التنقّل، حتى وإن كان ذلك بدرجة محدودة مقارنةً بدول أخرى تُعدّ من بين أهداف الاتحاد الأوروبي وشركائه في هذا المجال. وفي هذا السياق، أشارت وكالة "فرونتكس"في ردّها على الاستجواب البرلماني الذي تقدّمت به النائبة أوزليم دميريل إلى أن الجزائر تستفيد من مشروع "الاتحاد الأوروبي من أجل أمن الحدود" (EU4BorderSecurity) الهادف إلى تعزيز قدرات دول الجوار الجنوبي والممول من قبل الاتحاد. كما شاركت في أنشطة إقليمية بتنظيم

مشترك مع مختلف الأطراف، من بينها مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو مؤسسة محورية لجامعة الدول العربية، و "الهيئة العلمية" التابعة له جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومقرّها المملكة العربية السعودية.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ليست فقط مؤسسة جامعية نخبوية تُدرّس تخصصات مرتبطة بالدفاع والأمن في مقرّها بالرياض، بل توفّر أيضًا برامج تدريبية وفعاليات غير رسمية للتبادل بين الدول في ما يخص التعاون في قمع التنقل. في سنة 2022، أسّست الجامعة بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة "المركز العربي للتعاون الفني في مجال الهجرة وإدارة الحدود" (ACTC-MBM)، وتم توقيع المرحلة الثانية من المشروع في سنة 2025 بميزانية تقديرية تبلغ 6 ملايين دولار للفترة الممتدة بين 2025 و2029.[144] ويشمل نطاق عمل المركز جمع البيانات، وحوكمة الهجرة، وتقديم الدعم لبناء القدرات، وتنظيم لقاءات غير رسمية لتبادل الخبرات بين الحكومات. وقد وقّعت الجزائر مذكرة تفاهم مع جامعة نايف، واستضافت في أفريل 2025 مؤتمرًا رفيع المستوى في العاصمة الجزائرية بعنوان "المنتدى العلمي حول أساليب التحقيق والمراقبة في جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر"، نظّمته بشكل مشترك كل من المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة نايف، والسلطات الجزائرية.[145]

تتعاون السلطات الجزائرية أيضًا مع الوكالة الأوروبية للتدريب على تطبيق القانون - سيبول (CEPOL)، وقد شاركت في برنامجين تدريبيّين إقليميين ؛ الأول هو مشروع CTINFLOW الذي يغطي مواضيع مثل مكافحة الإرهاب، والإرهاب السيبراني، و"الاتصال الاستراتيجي لمكافحة المحتوى المتطرف على الإنترنت"، و"مكافحة تسلل الإرهابيين

[144] المنظمة الدولية للهجرة، IOM and NAUSS strengthen regional cooperation on migration and border governance، بتاريخ 13 ماي 2015. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/4kt368fc

[145] المنظمة الدولية للهجرة، Arab experts convene in Algiers for high-level scientific forum on combating migrant smuggling and human trafficking، بتاريخ 16 أفريل 2025. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025https://tinyurl.com/dfu26c82

عبر الحدود".[146] أما البرنامج الثاني فهو المكوّن الشُرطيّ من مشروع EUROMED، والذي يتضمّن تنظيم فعاليات وبرامج تدريبية في مجالات تهريب المخدرات، والهجرة غير النظامية، والتمويلات الإجرامية.[147] كما شاركت الجزائر في مجموعة الاتصال الخاصة بوسط المتوسط في أواخر عقد 2010، وهو منتدى غير رسمي لتبادل المعلومات توقف لاحقًا عن النشاط. علاوة على ذلك، تساهم الجزائر بفعالية في برامج التعاون المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وتشمل تدريبات وورشات عمل ولقاءات تبادلية بين مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون. وقد أُنجزت معظم أنشطة المكتب الأممي في الجزائر طيلة سنوات بالتعاون مع المملكة المتحدة.[148] وفي سنة 2024، أطلق المكتب الأممي برنامجًا تدريبيًا جديدًا بتمويل ودعم بريطاني لفائدة مسؤولين جزائريين، يتضمّن تدريبات وتبادلات حول "تقنيات التحقيق لتفكيك الشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين".[149]

---

[146] في إطار مكون برنامج CTINTFLOW بين مجلس وزراء الداخلية العرب و سيبول، قدّمت الأخيرة تدريبًا لـ 20 عنصرًا من الدرك الوطني الجزائري في زرالدة سنة 2019 حول «جمع المعلومات من المصادر المفتوحة». وقد نُظّم هذا التدريب خلال احتجاجات الحراك، مما أثار لاحقًا شكوكًا بشأن استخدام هذه المعارف في قمع الحركة سنتي 2019 و2020. كما نظّم مكتب الشرطة الجنائية الفدرالية الألمانية ورشات مماثلة في 2013، 2017 و2018، جميعها ركزت على تدريب الشرطة الجزائرية على جمع المعلومات من المصادر المفتوحة. Privacy International، The EU training regime teaching neighbours how to spy، بتاريخ 10 نوفمبر 2020. تاريخ الاطلاع: 12 مارس 2025، https://tinyurl.com/mr2tmvwy ، و19/892 Bundestagsdrucksache، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 23 فيفري 2018، برلين. تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2025، https://tinyurl.com/ycysetxw

[147] وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على تطبيق القانون، رد على استجواب برلماني عدد E-003041/2024، مقدّمة من النائبة الأوروبية أوزليم ديميريل، 5 مارس 2025.

148 nتتعاون الجزائر والمملكة المتحدة منذ سنوات في مسائل مثل مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر، وقد أطلقتا حوارًا استراتيجيًا سنة 2020. وتم تعزيز التعاون المتعلق بمكافحة الإرهاب بعد هجوم عين أميناس سنة 2013، حين تم احتجاز موظفين من مشروع مشترك تابع لشركة BP كرهائن خلال الأزمة.

[149] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، Algeria, UNODC and the UK launch a new project on special investigative techniques to dismantle human trafficking and migrant smuggling criminal networks، بتاريخ 13 نوفمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/5n8x28uu

علاوة على ذلك، تعمل الحكومة السويسرية في إطار تعاونها الثنائي مع الجزائر في ملف (مناهضة) الهجرة على تنظيم زيارات تبادل لوفود حكومية جزائرية إلى سويسرا، على غرار الزيارة التي جرت في أفريل 2024، كما خصصت تمويلات لمشاريع متعلّقة بالهجرة في الجزائر. ووفقًا لما ورد في ردّ أمانة الدولة السويسرية للهجرة (SEM) على طلب صحفي، قدّمت حكومة بيرن مبلغًا قدره 291,866 يورو لفائدة مشروع نفّذه "المجلس الإيطالي للاجئين" خلال سنتي 2014 و2015، يهدف إلى دعم "صياغة مقترحات تشريعية وإدارية في مجال الهجرة المختلطة". كما ساهمت سويسرا بمبلغ 20,000 يورو في مشروع أشرف عليه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) وبلغت ميزانيته الإجمالية 117,000 يورو، وقد نُفّذ هذا المشروع أيضًا من قبل المجلس الإيطالي للاجئين سنة 2011، وتضمّن "تدريبات وزيارات دراسية" لفائدة "فاعلين مؤسسيين رئيسيين (...) حول الحماية الدولية، ونظام اللجوء، وإدارة الهجرة".[150]

[150] بريد إلكتروني، أمانة الدولة للهجرة (سويسرا)، 7 مارس 2025.

2.3 الـ(لا)تعاون الجزائري في عمليات الإعادة

> لقـد وضعـت هـذه السياسـة [الكولونياليـة للهجـرة] مجموعـة مـن الإجـراءات والمراسـيم والقوانيـن والإدارات، التـي تراوحـت بيـن انتقـاء الأجسـاد المهاجـرة والتنظيـم العـام للمجتمـع الاسـتعماري ومـا بعـد الاسـتعماري علـى ضفّتَـي المتوسـط، ولطالمـا كانـت فـي خدمـة المتروبوليـس.[151]
>
> **وائل قرناوي / منتصر الصاخي**، 2024

إلـى جانـب الحـوار غيـر الرسـمي بيـن الجزائـر والاتحـاد الأوروبـي حـول الهجـرة والتنقـل، تحتفـظ الحكومـة الجزائريـة بجملـة مـن آليـات التعـاون الثنائـي مـع عـدد مـن الحكومـات الأوروبيـة، لا سـيما مـع سويسـرا، إيطاليـا، فرنسـا، إسـبانيا، ألمانيـا والمملكـة المتحـدة. ومنذ سـنة 2013، تشـارك الجزائر فـي حـوار ثنائـي غيـر رسـمي حـول الهجـرة مـع سويسـرا، وُضـع خصيصًـا لضمـان تنفيـذ اتفاقيـة الإعـادة التـي وقّعهـا الطرفـان فـي سـنة 2006. كمـا وافقـت الجزائـر علـى اتفاقيـات إعـادة ثنائيـة مـع كل مـن ألمانيـا (1999)، إيطاليـا (2000)، إسـبانيا (2004) والمملكـة المتحـدة (2006). أمـا الاتفاقيـة الموقّعـة مـع فرنسـا سـنة 2008، فهـي لا تتضمّـن فقـط بنـودًا متعلّقـة بالإعـادة، بـل تشـمل أيضًـا التعـاون فـي مجـال سياسـات (مناهضـة) الهجـرة ومكافحـة الاتجـار بالبشـر.

---

[151] وائـل قرنـاوي / منتصـر صاخـي، From colonization to schengenisation، مؤسسـة روزا لوكسـمبورغ، 2024. تاريـخ الاطـلاع: 1 مـاي 2025، https://tinyurl.com/49z7rzhd

وعموماً تُعدّ السلطات الجزائرية متحفظة إلى حدّ كبير في التعاون مع الدول الأوروبية بشأن الإعادة القسرية لرعاياها، وقد دأبت على استخدام طلبات الإعادة كورقة تفاوض في دبلوماسيتها مع أوروبا. وعلى عكس الدول المجاورة مثل المغرب وتونس، تمتلك القنصليات الجزائرية في أوروبا تاريخا طويلًا في رفض إصدار وثائق سفر للجزائريين الذين صدرت بحقهم قرارات طرد.

وتُعد فرنسا أكثر الدول تأثّرًا بهذا النهج، نظرًا لكون الغالبية الساحقة من الجزائريين المقيمين في أوروبا يعيشون على أراضيها، في حين دأب مسؤولون فرنسيون على إطلاق تصريحات علنية تعتبرها الحكومة الجزائرية مهينة أو مستفزة. وبعد أن خففت الجزائر في سنة 2023 من ممانعتها وتعاونت بشكل نسبي في عمليات الطرد — حيث تم ترحيل 2,562 جزائريًا في تلك السنة، مقابل 1,882 في سنة 2022[152] — عادت الأمور إلى التوتر من جديد إثر دعم باريس لمزاعم المغرب بشأن الصحراء الغربية منذ سنة 2024، فردّت الجزائر بتعطيل إصدار وثائق السفر للجزائريين الذين صدرت بحقهم أوامر بالترحيل. وفي مارس 2025، أوقفت الجزائر بشكل كامل تعاونها مع مدن مرسيليا ومونبلييه ونيس، وألغت الجلسات القنصلية الخاصة بالجزائريين المحتجزين في مراكز الاحتجاز الإداري، في خطوة قُرئت كردة فعل على التوتر القائم بين الحكومتين بسبب توقيف الكاتب الجزائري-الفرنسي بوعلام صنصال في الجزائر العاصمة.[153]

تبقى عمليات الطرد القسري للجزائريين من إيطاليا إلى الجزائر ضئيلة، إذ لم تتجاوز 22 حالة فقط في سنة 2023، مقارنةً بـ 187 حالة إلى المغرب و2,308 حالات إلى تونس وفقا لتقرير لسنة

---

[152] Radio M، Malgré une météo défavorable: la “harga” ne faiblit pas، Algeria Watch بتاريخ 26 فيفري 2024. تاريخ الاطلاع: 25 فيفري 2025، https://algeria-watch.org/?p=91919

[153] تريستان كافيير، Tensions Paris-Alger: l’Algérie suspend ses relations consulaires avec la ville de Nice، Le Journal du Dimanche، بتاريخ 11 مارس 2025. تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2025، https://tinyurl.com/24tsvu4d

2023.[154] وتشير الأرقام التي قدّمتها وزارة الداخلية الإيطالية (انظر الجدول أدناه)، بناءً على طلب نفاذ إلى المعلومة، إلى الفارق الكبير بين عدد أوامر الترحيل التي تصدرها السلطات سنويًا، وعدد عمليات الترحيل القسري التي يتم تنفيذها فعليًا (مع ملاحظة أن الرقم المقدم من الوزارة لا يتطابق مع الرقم المذكور أعلاه):[155]

	2020	2021	2022	2023	2024	2025 (إلى 20 ماي)
أوامر مغادرة التراب الوطني الصادرة (من ذوي الجنسية الجزائرية)	1,805	1,976	1,948	1,040	1,673	495
إجمالي عمليات الترحيل الفعلية للجزائريين	10	7	26	67	54	31
العودة «الطوعية»	0	0	0	0	0	0

أما مع كل من ألمانيا وسويسرا، فقد أصبحت إجراءات الطرد أكثر سلاسة في السنوات الأخيرة، وهو ما يُعزى أيضًا إلى استقرار العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وهاتين الدولتين. فبعد أن تم ترحيل 57 جزائريًا فقط من ألمانيا في سنة 2015، ارتفع العدد إلى 504 في سنة 2017، وبلغ 474 في سنة 2023، ثم 546 في سنة 2024.[156] وأكّدت الحكومة السويسرية في ردّها على سؤال برلماني سنة 2024 أن "التعاون مع الجزائر في مجال الإعادة لا يسير بشكل مُرضٍ فحسب، بل يسير بشكل جيّد للغاية".[157] وذكرت أمانة الدولة السويسرية للهجرة (SEM) في

[154] الضامن الوطني لحقوق الأشخاص المحرومين من الحرية الشخصية (إيطاليا)، تقرير إلى البرلمان 2023، 2024. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/2tbfbjxm

[155] طلب نفاذ إلى المعلومة، وزارة الداخلية الإيطالية (Ministero dell'Interno)، بتاريخ 23 ماي 2025.

[156] Bundestagsdrucksache 20/14946، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 20/14946 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 11 فيفري 2025، برلين. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/mvh9hpdw

[157] Motion 23.3032، رد المجلس الفدرالي السويسري على استجواب برلماني عدد 23.3032 تقدّمت به كتلة الحزب الليبرالي الراديكالي (FDP)، بتاريخ 10 ماي 2023. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2024، https://tinyurl.com/t6y6p9cs

ردّها على سؤال برلماني أن اتفاقية الإعادة الموقعة سنة 2006 تشمل فقط الرحلات العادية المجدولة. ومع ذلك، تم لأول مرة في سنة 2023 تنظيم رحلات طيران خاصة (شارتر) لترحيل جزائريين من سويسرا.[158] وقد شهد التعاون في هذا المجال بين حكومتي بيرن والجزائر تعزيزًا ملحوظًا منذ سنة 2018، ما أدّى إلى زيادة كبيرة في عدد حالات الترحيل السنوية انطلاقاً من سنة 2019. وقد تم ترحيل 1,399 جزائريًا في الفترة الممتدة بين 2021 و2024، مقارنةً بـ 740 شخصًا فقط في الفترة ما بين 2007 و2017.[159]

وأكدت أمانة الدولة السويسرية للهجرة (SEM)، في نفس البريد الإلكتروني، أنه تم ترحيل 252 مغربيًا إلى المغرب ما بين سنتي 2022 و2024، عبر "عمليات طرد بحرية" نُفّذت بالتعاون مع فرنسا. غير أنّ الأمانة نفت أن تكون الجزائر قد خضعت في أي وقت لمثل هذا النوع من الترحيلات البحرية. وعلى الرغم من سلاسة التعاون في عمليات الترحيل بوجه عام، تم إلغاء رحلة طيران خاصة (شارتر) في سنة 2024، كانت مبرمجة بين جنيف والجزائر العاصمة في اللحظات الأخيرة، ما غذّى فرضيات بأن الجزائر قد أوقفت العملية كردّ فعل على سلسلة من التقارير العنصرية التي بثّتها وسائل إعلام سويسرية، والتي صوّرت الجزائريين في صورة "مجرمين".[160]

ويُنظر إلى (عدم) تعاون الحكومة الجزائرية في ملف إعادة رعاياها كاستراتيجية تهدف إلى ممارسة الضغط على الحكومات الأوروبية. لكن رفض الجزائر تسهيل إطلاق سراح مواطنيها المحتجزين في مراكز الاحتجاز الأوروبية يُعدّ في نهاية المطاف توظيفا لمصائرهم الفردية، ويحوّلها إلى ورقة ضغط تخدم أهدافًا سياسية. غير أن هذه السياسة لا

---

[158] بريد إلكتروني، أمانة الدولة للهجرة (سويسرا)، 4 مارس 2025.

[159] Interpellation 17.3796، رد المجلس الفدرالي السويسري على استجواب برلماني عدد 17.3796، بتاريخ 15 نوفمبر 2017. تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2025، https://tinyurl.com/5n7bbrrp

[160] أنطونيو فوماغالي، Ein Ausschaffungsflug nach Algerien wird kurzfristig verschoben. Weil das Regime über die Schweiz verärgert ist?، Neue Zürcher Zeitung، بتاريخ 12 أفريل 2024. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/3wm4vp86

تُعتبر وسيلة فعالة، على سبيل المثال، لمواجهة النزعة المتنامية في العواصم الأوروبية نحو دعم مزاعم المغرب بشأن الصحراء الغربية، بل إنها تبدو محاولة فارغة للتغطية على حقيقة أن الجزائر ليس بحوزتها أية أدوات فعالة في هذا الشأن. وفي المحصّلة، تظهر حالات الرفض تلك حالة من الشلل أكثر مما تُظهر صلابة في الموقف السياسي.

3.3 تجهيز الشرطة: سراب نقل التكنولوجيا

> هو تنظيم قائم على الطرد الدوري، ولكن أيضًا على الضغط المستمر على الوجود، إلى حدّ إنتاج "اقتصاد قمع" يستفيد منه المكلّفون بتنفيذه.[161]
>
> **علي بنسعد**، 2009

منذ أوائل الألفينات، أطلقت الجزائر حملة واسعة لتحديث أجهزتها العسكرية والأمنية مدفوعةً بالزيادة الكبيرة في عائدات المحروقات، ولم تقتصر فحسب على الترفيع في وارداتها من المعدات العسكرية والأمنية القادمة من روسيا والصين وكوريا الجنوبية، وإيطاليا وألمانيا وغيرها، بل شملت أيضًا إنشاء مصانع لتركيب التجهيزات في أنحاء البلاد. وتسعى السلطات الجزائرية من خلال إنشاء مصانع لتجميع المركبات العسكرية والأمنية والمدنية، إلى الحدّ من اعتمادها على الواردات في ما يتعلّق بالسلع الاستراتيجية، وخلق مواطن شغل، وتيسير ما يُعرف بـ"نقل التكنولوجيا". وبناءً عليه، تمّ منذ بداية الألفينيات إنشاء عدّة مصانع لتجميع المعدات العسكرية ومجموعة واسعة من المركبات العسكرية والمدنية داخل البلاد. لكنّ معظم هذه المنشآت لا تزال تعتمد بشكل كبير على توريد قطع الغيار الأساسية من الشركاء الأجانب، ما يجعل الأهداف المُعلنة المتعلّقة بالتصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا أقرب إلى الشعارات الجوفاء منها إلى واقع ملموس.

161 علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، باريس 2009، ص. 37.

عقب الاتفاق الذي أُبرم سنة 2008 بين الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة والمستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بشأن صفقة تسليح وأمن بقيمة 10 مليارات يورو، افتتحت شركة راينميتال الألمانية بالشراكة مع وزارة الدفاع الجزائرية مصنعًا لتجميع الدبابات متعددة الأغراض من طرازي "فوكس" و"بوكسر" في عين السمارة قرب قسنطينة.[162] ووافقت الحكومة الألمانية منذ سنة 2011 على تصدير تجهيزات لتجميع المركبات المدرعة في هذا المصنع بقيمة 2 مليار يورو. بينما في سطيف لا يزال مصنع لتجميع المروحيات قيد الإنشاء منذ سنة 2020، ويُدار من قبل مشروع مشترك بين شركة ليوناردو الإيطالية ووزارة الدفاع الجزائرية.[163] إلا أنّ الأمر الأكثر أهمية في سياق حملات القمع المستمرة التي تستهدف الأشخاص في حالة تنقّل، هي مصانع التجميع التي تنتج مركبات وتجهيزات أخرى مخصّصة للشرطة الجزائرية والدرك الوطني.

قامت الشركة الألمانية العملاقة دايملر في إطار صفقة 2008، بإنشاء ثلاثة مصانع لمركبات مرسيدس بنز في تيارت، والرويبة بالجزائر العاصمة، ووادي حميمين بقسنطينة. ومنذ افتتاح مصنع تيارت رسميًا سنة 2014 وحتى عام 2022، قامت الشركة الجزائرية لصناعة مركبات مرسيدس بنز (SAVAF-MB) بتجميع ما مجموعه 18,265 مركبة نقل من طراز سبرينتر بمختلف الإصدارات، و10,985 مركبة رباعية الدفع من طراز G-Class.[164] وتُعدّ هذه المركبات اليوم أساس الأسطول المستخدم من قبل الشرطة الجزائرية والدرك الوطني، حيث تُستعمل بانتظام في المداهمات ضد الأشخاص في حالة تنقّل، وكذلك في قمع الاحتجاجات، مثلما حصل خلال انتفاضة الحراك سنتي 2019 و2020

---

[162] أكرم خريف، Mena Defense، Le saga du Boxer IFV en Algérie، بتاريخ 29 أكتوبر 2019. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/2w2ffs4a

[163] عبد الكريم عمارني، L'Expression، Des hélicoptères seront fabriqués à Sétif، بتاريخ 26 مارس 2019. تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025، https://tinyurl.com/ydu2nsk9

[164] وكالة الأنباء الجزائرية، véhicules de marque Mercedes Benz 562 Tiaret: livraison de fabriqués á l'usine d'Ain Bouchekif، بتاريخ 27 جوان 2022. تاريخ الاطلاع: 2 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/4nx9b4tx

حيـن كانـت شـاحنات "سـبرينتر" حاضـرة بشـكل دائـم تقريبًـا فـي المـدن الجزائريـة، أو تُسـتخدم لغلـق الطرقـات السـريعة لمنـع النـاس مـن الالتحـاق بالمسـيرات فـي المراكـز الحضريـة. وتُعـد شـركة SAVAF-MB مشـروعًا مشـتركًا بيـن دايملـر والدولـة الجزائريـة التـي تملـك فيـه حصـة الأغلبية بنسـبة 51 %، كمـا توفّـر هـذه الشـركة أيضًـا حافـلات للمـدارس العموميـة وسـيارات إسـعاف لـوزارة الصحـة ومركبـات لمؤسسـات عموميـة لاسـتخدامها فـي مختلـف الأنشـطة.

صور دعائية لعربة G-Class
© الشركة الجزائرية لإنتاج عربات الوزن الثقيل من نوع مرسديس-بنز SAAPL-MB

وفـي إطـار نفـس الصفقـة المبرمـة سـنة 2008، تـم أيضًـا إنشـاء الشـركة الجزائريـة لإنتـاج مركبـات الـوزن الثقيـل مرسـيدس-بنز (SAPPL-MB)، التـي تُشـغّل مصنعًـا لتجميـع الشـاحنات العسـكرية فـي الرويبـة. ويتـوزّع المسـاهمون فـي الشـركة كمـا يلـي: وزارة الدفـاع الجزائريـة بنسـبة 17 %، والشـركة الوطنيـة للمركبـات الصناعيـة (مملوكـة للدولـة) بنسـبة 34 %، وشـركة دايملـر بنسـبة 49 % (وهـي نسـبة كانـت فـي البدايـة ضمـن شـراكة مـع صنـدوق الاسـتثمار الإماراتـي "آبـار"). تأسسـت الشـركة فـي 2012 وانطلقـت فـي الإنتـاج سـنة 2015 وتُشـرف علـى تجميـع نمـاذج متعـدّدة مـن

شاحنات دايملر العسكرية. أما المصنع الثالث الواقع في قسنطينة، فيُزوّد كلًّا من SAPPL وSAVAF بمحركات ديزل. غير أنّ شركة SAPPL تحديدًا لا تزال تعتمد بشكل كبير على توريد قطع الغيار من ألمانيا والتي تخضع لموافقة حكومية مسبقة، باعتبار أن هذه القطع مصنّفة كسلع عسكرية وفقًا للقانون الألماني.

ومن المنشآت الأخرى ذات الصلة المباشرة بالتحكم في الهجرة مصنع تجميع إضافي أُنشئ ضمن مشروع مشترك بين الدولة الجزائرية وشركة الدفاع الألمانية Hensoldt. ويُعرف هذا المصنع باسم الشركة المشتركة الجزائرية لإنتاج الأنظمة الإلكترونية (SPA) ويقع في سيدي بلعباس بغرب البلاد ويُعنى بتجميع الأجهزة البصرية-الإلكترونية (optronic products).[165] وتُنتج شركة Hensoldt تجهيزات من قبيل رادارات المراقبة، وكاميرات التصوير الحراري، وأجهزة الرؤية الليلية. غير أن طبيعة المنتجات التي يُصنّعها مصنع سيدي بلعباس تبقى غير واضحة، إذ رفض الفرع الألماني للشركة في ردّه على طلب صحفي الإفصاح عن أي تفاصيل إضافية تتعلّق بأنشطته في الجزائر.[166]

[165] هنسولدت، *Annual report: Combined management report and consolidated financial statement 2023*، سنة 2024. تاريخ الاطلاع: 1 فيفري 2025، https://tinyurl.com/5eras3tjm

[166] بريد إلكتروني، Hensoldt، بتاريخ 20 مارس 2025.

4.3 تدريب الشرطة: محور برلين-روما في أوج عطائه

> يشكل الجيش والشرطة أركان النظام.. جيشٌ وشرطةٌ يتلقيان النصح من خبراء أجانب.[167]
>
> **فرانز فانون**، 1961

للسلطات الأمنية الجزائرية ــ لا سيما المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN)، والهيئة التابعة لها مديرية شرطة الحدود والهجرة (PAF) ــ تاريخٌ طويل من التعاون مع الأجهزة الأمنية الأوروبية. وبالإضافة إلى تعاونها مع الوكالة الأوروبية لتدريب أجهزة إنفاذ القانون (CEPOL) والإنتربول على المستوى الأوروبي، تلقت الجزائر أيضا مساعدات في مجال التدريب والتجهيز من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا. وانخرطت السلطات الجزائرية منذ سنة 2006، في تعاون موسّع مع أجهزة الشرطة الإسبانية والفرنسية في مجال قمع التنقل، كما وقّعت اتفاقًا مع وكالة الاستخبارات الإسبانية (المركز الوطني للاستخبارات CNI) للتصدّي بشكل مشترك للهجرة اللانظامية.[168] وبحلول سنة 2018، كانت الشرطة الإسبانية قد درّبت ما لا يقل عن 336 عنصرًا من الشرطة الجزائرية في مجال "مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب"، بينما أبرمت الحكومتان اتفاقاً ينص على إنشاء وحدة تحقيق مشتركة تهدف إلى الحد من الحرقة ومنع التهديدات الإرهابية.[169]

---

[167] فرانز فانون، The Wretched of the Earth، دار Grove Press، نيويورك، 1963، ص. 172.

[168] علي بن سعد، L'immigration en Algérie: Une réalité prégnante et son occultation officielle، باريس 2009، ص. 38.

[169] مهاجر نيوز، Spain-Algeria form joint efforts against illegal immigration، بتاريخ 22

كثّفت الجزائر في السنوات الأخيرة مشاريعها التدريبية مع عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا سيما منها ألمانيا وإيطاليا. وفي جانفي 2025، وقّع وزير الداخلية الجزائري إبراهيم مراد ونظيره الإيطالي ماتيو بيانتيدوزي بروتوكولًا ثنائيًا لتكوين الشرطة، يهدف إلى تيسير تنظيم أنشطة تدريبية في المدرسة العليا الجزائرية للشرطة «علي تونسي» وفي مدارس الشرطة الإيطالية. ويشمل الاتفاق تبادلًا للممارسات الجيدة ومكوّنات من نوع "تدريب المدربين"، مع تركيز خاص على «مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المخدرات، وشبكات الجريمة المنظمة».[170] وفي ردّها على طلب نفاذ إلى المعلومة، رفضت وزارة الداخلية الإيطالية الكشف عن تفاصيل إضافية بخصوص البروتوكول التدريبي ومضامينه، مبرّرةً ذلك باعتبارات تتعلّق بالأمن والنظام العام.[171]

أما سلطات الشرطة الألمانية فقد شرعت من جهتها منذ مطلع الألفينات في توفير دورات تدريبية وزيارات تبادل، بالإضافة إلى مساعدات تجهيزية لفائدة المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) ومديرية شرطة الحدود والهجرة (PAF) في الجزائر. وكما هو الحال في مشاريع التدريب التي تنفّذها الشرطة الفدرالية الألمانية في عدة بلدان أخرى، فإن التعاون مع الجزائر يتركّز أساسًا على أمن المطارات، وعلى كيفية اكتشاف الوثائق المزوّرة، بما في ذلك بطاقات الهوية والشهادات وتأشيرات الدخول. فيما يلي جدول يوضّح التدابير والمشاريع التي وضعتها الشرطة الفدرالية الألمانية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018:

ماي 2018. تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2025، https://tinyurl.com/7c98ecm4

[170] وكالة الأنباء الجزائرية، Algérie-Italie: signature d'un protocole de coopération en matière de formation policière، بتاريخ 29 جانفي 2025. تاريخ الاطلاع: 5 فيفري 2025، https://tinyurl.com/244rvs8y

[171] طلب نفاذ إلى المعلومة، وزارة الداخلية الإيطالية (Ministero dell'Interno)، بتاريخ 12 ماي 2025.

النشاط	التاريخ	الشريك	الموقع
زيارة دراسية إلى مطار فرانكفورت/ماين[172]	13 - 15 أكتوبر 2014	مديرية شرطة الحدود (PAF)	فرانكفورت/ماين
تدريب في مجال مكافحة تزوير الوثائق (مبرمج)	2014		الجزائر
تدريب في مجال مكافحة تزوير الوثائق (مبرمج)	2014		الجزائر
مساعدة تجهيزات: تزويد بتقنيات فحص الوثائق (يشمل 50 عدسة خيطية و 75 مصباحًا يدويا بالأشعة فوق البنفسجية، مبرمج)	2014		
مساعدة تجهيزات: تقنيات فحص الوثائق (75 جهازًا لفحص الوثائق مع حقيبة، مبرمج)[173]	2014		
تدريب أساسي حول الإجراءات الشرطية للتحقق من الهوية[174]	4 - 11 سبتمبر 2018	مديرية شرطة الحدود (PAF)	الجزائر
مساعدة تدريبية: أمن الوثائق والشهادات[175]		مديرية شرطة الحدود (PAF)	
تمويل عملية تدقيق مقرّرة تُجريها شركة VERIDOS بهدف تعزيز الخبرة التقنية في تقييم جودة موقع إنتاج وثائق الهوية		مديرية شرطة الحدود (PAF)	الجزائر
مساعدة تجهيزات: تزويد بـ 50 عدسة جنائية و 100 عدسة قابلة للطيّ[176]		مديرية شرطة الحدود (PAF)	

[172] Bundestagsdrucksache 18/3979، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 18/3979 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 9 فيفري 2015، برلين. تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2025، https://tinyurl.com/b7858m2f

[173] Bundestagsdrucksache 18/2286، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 18/2286 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 5 أوت 2014، برلين. تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2025، https://tinyurl.com/8uznxs9b

[174] Bundestagsdrucksache 19/5521، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 19/5521 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 6 نوفمبر 2018، برلين. تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2025، https://tinyurl.com/2h6v9spt

[175] Bundestagsdrucksache 19/3782، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 19/3782 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 13 أوت 2018، برلين. تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2025، https://tinyurl.com/36e7388r

[176] Bundestagsdrucksache 19/8783، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 19/8783 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 27 مارس 2019، برلين. تاريخ الا https://tinyurl.com/ykspv3jx

انطلاقا من سنة 2019، شهدت برامج التدريب التي تقدمها الشرطة الفدرالية الألمانية لفائدة كلٍّ من المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) ومديرية شرطة الحدود والهجرة (PAF) توسيعا كبيرا، خاصة في ما يتعلّق بمكافحة تزوير الوثائق والشهادات، وذلك وفقًا لما ورد في رد على سؤال برلماني قدّمته النائبة كلارا بيونغر عن حزب دي لينكه (Die LINKE) بالبرلمان الألماني (بودستاغ)، كما هو مبيّن في الجدول أدناه:[177]

السنة	النشاط	الشريك
2019	تدريب أساسي حول أمن الوثائق والشهادات	مديرية شرطة الحدود والهجرة (PAF)
2019	تزويد بمعدّات مخصّصة للدورات التدريبية (50 عدسة جنائية، 100 عدسة قابلة للطي)	PAF
2019	تدريب أساسي حول إجراءات الشرطة للتحقق من الهوية	PAF
2019	عرض عام حول مهام الشرطة الفدرالية؛ تدريب في الإسعافات الأولية	PAF
2019	تبادل معلومات وخبرات حول الإعادة؛ ورشة عمل مشتركة	المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN)
2020	تسليم 3 أجهزة تصوير حراري	PAF
2020	تسليم 20 جهازًا لفحص الوثائق	DGSN
2023	تدريب أساسي حول أمن الوثائق والشهادات؛ مختص في الوثائق	DGSN
2023	تدريب (مستوى متقدّم) حول الوثائق والشهادات؛ تدريب المدربين متعدد الأطراف ضمن شبكة AFRIPOL (بمشاركة موظفين من دول مستفيدة أخرى)	DGSN
2024	دورة تدريبية من نوع "المضاعِف" حول أمن الوثائق والشهادات	DGSN
2024	تبادل معلومات وخبرات بشأن الإعادة؛ إعداد برنامج تدريب لمرافقي عمليات الترحيل	DGSN
2024	مهمة استطلاعية: التحقيق/تنسيق التحقيقات بشأن مكافحة الجريمة	DGSN
2024	زيارة وفد إداري مكوّن من خمسة أعضاء / تبادل حول مواضيع تتعلق بالشرطة	DGSN

177 Bundestagsdrucksache 20/15109، رد الحكومة الفدرالية الألمانية على استجواب برلماني عدد 20/15109 تقدّمت به كتلة اليسار (DIE LINKE)، بتاريخ 13 مارس 2025، برلين. تاريخ الاطلاع: 20 مارس 2025، https://dserver.bundestag.de/btd/20/151/2015109.pdf

قامت الشرطة الفدرالية الألمانية كذلك بتنظيم دورتين تدريبيتين ممولتين من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اجتماع خبراء ومؤتمر حول أمن الوثائق والشهادات، نُظّمت بين سنتي 2022 و2024 في مصر، الجزائر، غانا وتونس، وذلك لفائدة أفريبول (Afripol) وهي الهيئة الشرطية متعددة الأطراف التابعة للاتحاد الإفريقي،[178] وقد شارك في هذه الأنشطة عدد من مسؤولي المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN). أما الهيئة الأمنية الألمانية الثانية المعنية بالتدريب وتبادل الخبرات مع الجزائر فهي المكتب الفدرالي للشرطة الجنائية (BKA)، وهي هيئة شرطية ذات صلاحيات استخباراتية. ويعود التعاون مع مكتب الشرطة الجنائية الألماني أيضًا إلى سنوات الألفينات، لكنه لا يركّز بشكل رئيسي على نقل المعارف المتعلقة بالهجرة، بل يهدف بالأساس إلى تدريب عناصر من مديرية الأمن الوطني الجزائرية في مجالات تفكيك المتفجرات، وتقنيات الطب الشرعي، والمسائل المرتبطة بأمن الدولة.

من الواضح أن السلطات الجزائرية قد تبنّت الخبرات المكتسبة من التدريبات مع المسؤولين الألمان، وأصبحت تُطبق إجراءات تدقيق أمني مشدّدة على الرحلات الدولية في المطارات الجزائرية. وصار يتم فحص بطاقات الهوية والتأشيرات بكل دقّة قبل الصعود إلى الطائرة وقبل دخول ممر الصعود، من قبل من يُعرفون اليوم في أدبيات "منظومة إدارة الحدود" بـ"ضباط الخط الثاني". وكما يوضح المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) بخصوص تدريباته لفائدة سلطات مراقبة الحدود في الباكستان خلال السنوات الأخيرة، فإن نقاط الخط الثاني للتفتيش "يُشغّلها موظفون مدرّبون ومزوّدون بأدوات جنائية متقدّمة لاكتشاف وثائق السفر المزوّرة".[179]

---

[178] المرجع نفسه.

[179] المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ، ICMPD efforts led to 16% increase in preventing irregular migration from Pakistan، بتاريخ 6 فيفري 2025. تاريخ الاطلاع: 17 مارس 2025، https://tinyurl.com/2xy8z7eu

5.3 وكالات الأمم المتحدة لتزويد خدمات التحكّم في الهجرة

> بعد منعها من تنفيذ أي عمل تنموي في الجزائر، تحوّلت المنظمة الدولية للهجرة اليوم إلى شيء يشبه وكالة سفر، لا يتم تكليفها سوى بتنفيذ عمليات الإعادة.[180]
>
> **مصدر في مجال الإغاثة الإنسانية**، 2024

تُعدّ كلٌّ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) — وهي مزوّد خدمات في مجال الهجرة تابعة للأمم المتحدة — جزءًا مدمجًا بعمق في بنية "إدارة الهجرة" في الجزائر. لكن نطاق أنشطتهما وهامش تأثيرهما على السلطات الجزائرية قد تغيّرا جذريًا على مرّ السنوات. وتغذّي الديناميكيات المتغيّرة للهجرة في المنطقة نقلةً إضافية بشأن كيفية إدماج الحكومة الجزائرية لهاتين المؤسستين ضمن منظوماتها الحدودية.

وقد افتتحت المفوضية مكتبًا لها في الجزائر العاصمة سنة 1984، أما المنظمة الدولية للهجرة فلم تتمكّن من فتح فرع لها في الجزائر إلا سنة 2016، رغم أنها كانت قد وقّعت اتفاقية دولة مضيفة مع الحكومة منذ سنة 2007.[181] لكن تبقى كلتا المنظمتين مضطرّتين إلى التعامل بحذر شديد مع الحكومة الجزائرية، نظرًا لتحفّظ الجزائر عموماً إزاء

---

[180] مقابلة، لم يُذكر الاسم، فيفري 2025.

[181] سارة غييه، Asylum and migration in the Maghreb: Country fact sheet Algeria، EuroMed Rights، سنة 2012.

منح الكيانات الأجنبية والدولية هامشًا فعليًا للتحرك داخل ترابها، مثلما يوضحه أحد الدبلوماسيين السابقين الذين عملوا في البلاد بقوله: "إن الدبلوماسية الهادئة هي القاعدة اليومية... كل يوم."[182]

ونظرًا لانخراط الجزائر في منظومة اللاجئين لعامي 1967 و 1951، وإنشائها للمكتب الجزائري للاجئين وعديمي الجنسية (BAPRA) سنة 1963، ونظرا كذلك لضعف عدد الأشخاص المتقدّمين بطلبات لجوء لديها مقارنة بدول أخرى، فقد عملت المفوضية الأممية للاجئين دائمًا بتنسيق وثيق مع الدولة الجزائرية وضمن حدود واضحة ومُحكمة. لكن ابتداءً من منتصف سنوات الألفينات، تخلّت المفوضية — أو ربما أُجبرت على التخلي — عن سياستها السابقة القاضية بتجديد وثائق الحماية الخاصة بها بشكل موسّع لفائدة الأشخاص الراجعين إليها بالنظر، ما أدّى فعليًا إلى إلغاء وضع الحماية الجزئية التي كانوا يتمتعون بها، وتعريضهم إلى مخاطر قانونية متزايدة بما في ذلك خطر الطرد.[183] وقد تزامن هذا التحوّل الإجرائي مع تزايد وصول أشخاص من دول غرب ووسط إفريقيا إلى المدن الجزائرية الشمالية، وارتفاع عدد طلبات اللجوء.

من المرجّح أن يتقلّص هامش نشاط المفوضية بشكل كبير في المستقبل القريب، إذ إن الاحتكاكات المتكررة بينها وبين الدولة خلال السنوات الأخيرة ساهمت في دفع الحكومة إلى صياغة مشروع قانون للجوء. وفي حال تمّ تبنّي هذا القانون، فقد يتحوّل فرع المفوضية في الجزائر فعليًا إلى مجرد مزوّد خدمات للدولة، يقتصر دوره على تقديم الاستشارات القانونية والتقنية وتنظيم الدورات التدريبية، بدلًا من أن يكون هيئةً ذات تفويض أممي – نظريا على الأقل.[184] وبالتالي، فإن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي

---

[182] مقابلة، لم يُذكر الاسم، بتاريخ أوت 2024.

[183] سليم شنة، L'asile au Maghreb: Quelle reconnaissance pour les exilés subsahariens، ص.120/121.

[184] تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر توفير تدريبات دورية للمسؤولين الحكوميين الجزائريين حول حقوق اللاجئين والحماية الدولية، موجّهة إلى القضاة وكبار الضباط في الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، Algeria fact sheet، بتاريخ فيفري 2022. تاريخ الاطلاع: 3 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/3w26ntu9

للاجئين من قبل الحكومة لن يُقابله بعد الآن أي توازن مؤسساتي ذي ولاية واضحة مثل المفوضية، وهو ما قد يؤدّي عمليًا إلى حصر تطبيق اتفاقية جنيف 1951/1967 على السكّان الصحراويين في مخيمات تندوف فقط.

أما المنظمة الدولية للهجرة (IOM) فتجد نفسها في وضعية متضاربة. فعلى الرغم من أن الحكومة تعتزم توسيع نطاق عمليات الترحيل القسري جواً في إطار برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج (AVRR) التابع للمنظمة، إلا أنها قلّصت تدريجيًا قدرة الأخيرة على تنفيذ مهمات خارج الجزائر العاصمة، كما خفضت من حجم أنشطة أخرى كانت الوكالة تضطلع بها سابقًا في الجزائر. ويشرح مصدر إنساني مطّلع تفاصيل هذا الوضع قائلاً:

> "إن الجزائر تريد تقليص الترحيلات عبر الحدود البرية وزيادتها بالطائرات بدلًا منها. ومنذ 2023، دخلت المنظمة الدولية للهجرة ولأول مرة في مفاوضات حقيقية مع الحكومة وهي تناقش معها سبلِ التعاون. السلطات تريد توسيع عمليات العودة الطوعية انطلاقًا من تمنراست بشكل كبير."[185]

في سنة 2023، منعت السلطات الجزائرية فريقًا تابعًا للمنظمة الدولية للهجرة من تقديم المساعدة الإنسانية لمجموعة من الأشخاص في حالة تنقّل في ولاية تبسة، ومن نقلهم إلى الجزائر العاصمة بعد أن تم ترحيلهم قسرًا من تونس. ورغم أن المنظمة كانت قد حصلت على موافقة حكومية لتنفيذ المهمة، إلا أن السلطات المحلية منعتها من الوصول إلى المكان، وأجبرت الفريق على العودة إلى الجزائر العاصمة خالي الوفاض، بحسب ما يوضّحه المصدر. وتبعا لذلك، اضطرت المنظمة إلى تقليص حضورها الإنساني في الجزائر، وهي الآن مطالبة بالتركيز حصريًا على عمليات الترحيل القسري — وهو تعديل في الدور أصبح مطلوبًا من المنظمة أيضًا في تونس ودول أخرى في المنطقة. ويشرح مصدر آخر، سبق له أن عمل لدى الأمم المتحدة في المنطقة، هذا التوجّه قائلًا:

---

[185] مقابلة، لم يُذكر الاسم، بتاريخ سبتمبر 2024.

"تحوّلت المنظمة الدولية للهجرة اليوم إلى شيء يشبه وكالة سفر، لا تُكلّف سوى بتنفيذ عمليات الإعادة. ينبغي أن يُعاد تسميتها <المنظمة الدولية للطرد>. أو، أفضل من ذلك: <المنظمة الدولية للإعادات التي يُفترض أنها طوعية>."[186]

وبالفعل، بدأت المنظمة في السنوات الأخيرة بتوسيع عمليات الترحيل التي تقوم بها من الجزائر نحو دول غرب إفريقيا. فبعد تنظيم أول رحلة طرد جماعية من تمنراست إلى نيامي في أكتوبر 2019، والتي نُقل خلالها 166 نيجريًا، تم توسيع هذا النمط من الإعادات القسرية تدريجيًا منذ نهاية جائحة كورونا، غالبًا بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري وشركة الخطوط الجوية الجزائرية. وتم تنظيم رحلات مماثلة في سنة 2020 إلى كل من ساحل العاج وليبيريا وبنين وبوركينا فاسو وغينيا ومالي، في حين ارتفع عدد "العودات الطوعية" السنوية من 1,100 حالة سنة 2021 إلى 2,442 في 2023.[187] ووفقًا لأحد الموظفين السابقين لدى الأمم المتحدة، فإن الهدف السنوي المعلن حاليًا لبرنامج AVRR للمنظمة والمقدّر بـ 3,000 شخص، يُتوقع أن يتم رفعه إلى رقم مثير للذهول يبلغ 10,000 شخص سنويًا.[188] وفي الوقت الذي تعاني فيه مفوضية اللاجئين من أزمة تمويل حادة، تواصل الحكومات الأوروبية — لا سيما فرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وسويسرا، وهولندا — ضخّ موارد مالية كبيرة في برامج العودة الطوعية التابعة للمنظمة، في الجزائر وغيرها من الدول، إما عبر آلية MPRR أو في إطار مشاريع متكاملة معها.[189]

---

[186] مقابلة، لم يُذكر الاسم، بتاريخ فيفري 2025.

[187] المنظمة الدولية للهجرة ، IOM launches USD 8.3 million appeal to scale up its AVRR programme in Algeria، بتاريخ 10 ماي 2021. تاريخ الاطلاع: 1 جانفي 2025، https://tinyurl.com/mskammkf؛ والمنظمة الدولية للهجرة, Return and reintegration key highlights، سنة 2024. تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025، https://tinyurl.com/46rjjhme

[188] مقابلة، لم يُذكر الاسم، بتاريخ مارس 2025.

[189] المنظمة الدولية للهجرة ، France, IOM cooperate on project to strengthen migration management in Algeria، بتاريخ 23 جويلية 2024. تاريخ الاطلاع: 1 ديسمبر 2024، https://tinyurl.com/au7d3f9f

0.4 إعادة تعريف السيادة

> بإمكاننا اليوم أن نفعل كل شيء، شرط ألا نقلّد أوروبا، وألا يستحوذنا هوس بها وبالرغبة في اللحاق بها. أوروبا تعيش الآن بوتيرة جنونية ومتهوّرة إلى حدّ فقدانها كل رشد وكل عقل، وها هي تُسرع نحو الهاوية؛ إن من الحكمة أن نتفاداها بكل ما أوتينا من جهد.[190]
>
> **فرانز فانون**، 1961

على امتداد العقود الثلاثة الماضية، تمكّنت مجموعة واسعة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين — بمن فيهم منظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، وجمعيات خيرية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة — من إقناع الدول وكياناتها الرسمية، وفصائل من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الجنوب العالمي، بتبنّي عقيدة "التحكّم الهجرة"، وتطبيق سياسات مصمّمة خصيصًا لرعاية منطق تشييء وتسليع التنقّلات البشرية، وضمان وفرة يد عاملة هشّة في كلٍّ من الشمال والجنوب. وليست الجزائر استثناءً في هذا السياق، فقد تم استدراجها بدورها إلى شبكات التعاون تلك، والتي تتنوّع من فعاليات ثقافية بتمويل أوروبي إلى ورشات مجانية حول التحكّم في الهجرة موجّهة لضباط الشرطة أو موظفين عموميين.

[190] فرانز فانون، The Wretched of the Earth، دار Grove Press، نيويورك، 1963، ص. 312.

إلا أن الجزائر تمتلك بالفعل الموارد، وبالتالي لها هامش تأثير معتبرٌ يمكّنها من مواجهة الآثار الملموسة لمحاولات استنساخ نموذج حوكمة من هذا النوع، وهو نموذج يقوّض اندماج الجنوب العالمي، ويُبقي على دور الدولة الجزائرية كوسيط بين النخب الشمالية والجنوبية من جهة، وبين شعوب الجنوب من جهة أخرى. أو كما كتب فرانز فانون، المدفون منذ سنة 1965 بعد وفاته في بلدة عين الكرمة الهادئة بولاية الطارف:

> "إن البرجوازية الوطنية في البلدان غير المتطورة لا تنخرط في الإنتاج، ولا في الابتكار، ولا في البناء، ولا في العمل؛ بل يتم توجيهها بالكامل نحو أنشطة من النوع الوسيط."[191]

بعد استقلالها، تحوّلت الجزائر إلى ما يمكن تسميته دون مبالغة بـ"مكّة الثوّار"، حيث دعمت القيادة الجديدة — التي كانت لا تزال مأخوذة بسحر ماضيها القريب وتغذّيها أصواتٌ بليغةٌ كأحمد بن بلّة أو طموحةٌ كعبد العزيز بوتفليقة — حركاتِ النضال ضد الاستعمار في مختلف أنحاء العالم، وقدّمت اللجوء والدعم بمختلف أشكاله لحركات من ناميبيا وروديسيا وغينيا بيساو وأنغولا وفيتنام وفلسطين والبرازيل، بل وحتى من كندا وفرنسا والولايات المتحدة.[192] في تلك المرحلة، لم تكن فكرة الدولة ما بعد الاستعمار التي تولّي وجهها راديكاليًا صوب الجنوب العالمي مجرّد خيال، بل كانت هناك فعلاً ملموسا يسير في هذا الاتجاه. أما اليوم، فلم يتبقَّ من هذا التوجّه الحازم نحو الجنوب سوى بعض الآثار المتلاشية، رغم أن الدولة الجزائرية ومختلف أذرعها لا تزال تبقي على صورة سياسية وخطاب تغذّيهما روح الجزائر ما بعد الاستعمار في الستينيات والسبعينيات. واليوم، فإن ما تعبّر عنه الدولة أحيانًا من تضامن دولي صاخب لم يعد سوى تضامن مشروط وانتقائي، غالبًا ما يندرج ضمن الصراعات الداخلية للنظام نفسه حول تقاسم ريوع المحروقات، أو

---

[191] المرجع نفسه، ص. 150/152.

[192] محمد بن سلامة، La Mecque des révolutionnaires، ARTE France/CNC، سنة 2017.

في أحسن الأحوال، يخضع لـ"استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية المناهضة للإمبريالية".

وعليه، فإن الفصائل الممسكة بزمام الحكم في مرحلة ما بعد الحِراك باتت اليوم تركّز جهودها على هدفٍ رئيسي وحيد: ضمان استمرار وصولها غير المُنازع إليه إلى ريع المحروقات الذي تدرّه شركة سوناطراك، عملاق النفط والغاز المملوك للدولة الجزائرية، وشركاؤها الغربيون. لقد فشلت النخب ما بعد الاستعمار في منع ما وصفه البعض بـ"تأميم سطوٍ مُمنهج على الأمة"[193] بعدما تم تهميش أو إقصاء التيارات التقدّمية داخل حركة الاستقلال، تلك التي كانت تطمح إلى جزائر تنتهج مسارًا مغايرًا. وبالمقابل تم تمكين شبكات غامضة من المحاسيب والمعسكرات المتنافسة داخل أجهزة الدولة والأمن، وهي شبكات تتغذّى على خطاب قومي ويُحرّكها الجشع الريعي.

المسودة التي اقترحها فرحات عبّاس لدستور الجزائر سنة 1963 والتي أُعيد تناولها مؤخرًا في عدد من الدراسات الأكاديمية، لم تكتفِ برفض "عبادة الفرد، والسلطة الشخصية، وأي نظام شمولي من أي نوع"، بل أدانت أيضًا "العنصرية والتعصّب"، وجعلت من المبادئ الديمقراطية والاشتراكية أساسًا للدولة.[194] غير أن هذا المسار المقترح في السابق يتناقض بحدة مع واقع اليوم، حيث تواصل السلطات ممارساتها القمعية الممنهجة ضد الأشخاص في حالة تنقّل، وتُمعن في تعريضهم للهشاشة، في ظل تفشٍّ واسع لخطاب عنصري مُعاد إنتاجه من قبل الدولة وأطياف واسعة من المجتمع. ومع عجز الحكومة الجزائرية — أو عدم رغبتها — في مواجهة تشوّهات الاقتصاد الريعي، أو التصدّي بشكل فعّال لتداعيات تصدير الحدود الأوروبية إلى الأراضي الإفريقية والمتوسط، فإنها تُمعن

---

[193] فرانز فانون، The Wretched of the Earth، دار Grove Press، نيويورك، 1963، ص. 48.

[194] «المادة 1: تدين الجمهورية الجزائرية بشكل صريح العنصرية والتعصّب (...). المادة 2: تنبذ الجمهورية الجزائرية عبادة الشخصية، والسلطة الشخصية، وكل نظام شمولي مهما كانت طبيعته.» ماسّنسن شربي، Ferhat Abbas' draft of Algeria's 1963 constitution: visions of a Muslim democrat، The Journal of North African Studies، ص. 1–32. تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2025، https://doi.org/10.1080/13629387.2025.2492108

فـي تعميـق اغتـراب الجزائـر عـن جوارهـا الجنوبـي، مـن خـلال تغذيـة الميـز العنصـري والاسـتمرار فـي نهـج القمـع الوسـيط، بمسـاعدة الـوكالات والحكومـات الأوروبيـة، والهيئـات الأمميـة، ودول الجـوار.

غيـر أن الحمـلات التـي تسـتهدف "الحرّاقـة" من غيـر الجزائريين، ومـا يرافقها مـن "معاملـة مهينـة علـى يـد السـلطات [الجزائريـة] فـي هـذا البلـد المسـمّى بالأخـوي"، باتـت تلقـى أصـداءً متزايـدة فـي القـارّة، كمـا جـاء فـي بيـان حديـث أصدرتـه منظمـة "هاتـف إنـذار الصحـراء" (APS) وأربـع شـبكات تضامنيـة إفريقيـة أخـرى، مـن بينهـا "شـبكة جنـوب إفريقيـا للهجـرة" (SAMIN) و"شـبكة المغرب-السـاحل للهجـرة" (RMSM).[195] وبـدلاً مـن المضـيّ فـي نهـج تشـييء وتسـليع التنقـلات البشـرية وتعزيـز التعـاون (المناهـض) للهجـرة مـع أوروبـا، يتعيّـن علـى الدولـة أن تدمـج بشـكل فعلـي الأشـخاص فـي حالـة تنقّـل فـي الاقتصـاد — ولـو بشـكل مؤقّـت — وأن تنخـرط فعليًـا فـي نقاشـات مـع شـركائها الأفارقـة حـول العمالـة المهاجـرة وحركـة البشـر، وأن تُسـاهم فـي دفـع التعـاون القـارّي القائـم علـى حريـة الحركـة. ومـن أجـل كسـر تشـوّهات النمـوذج الريعـي، وتحديـث الاقتصـاد، وحمايتـه مـن الصدمـات الخارجيـة، لا بـدّ أن تعيـد الدولـة توجيـه بوصلتهـا نحـو الجنـوب العالمـي — اقتصاديًـا، وسياسـيًا، وعلـى مسـتوى حركيـة البشـر. أو كمـا تعبّـر عنـه نبيلـة موسـاوي:

> "ينبغـي علـى الجزائـر أن تحتضـن إفريقيـا، والمقاربـة الاقتصاديـة وحدهـا لا تكفـي. علينـا تسـهيل تـداول البضائـع والمعرفـة."[196]

ومـع ذلـك، فقـد تـم الترويـج طيلـة عقـود لمبـادرات علـى مسـتوى الاتحـاد الإفريقـي كان مـن شـأنها أن تخلـق الديناميكيـة القارّيـة المطلوبـة لمواجهـة التدخّـلات الأوروبيـة المدمّـرة فـي الشـؤون الإفريقيـة، وفتـح صفحـة جديـدة

---

[195] هاتـف إنـذار الصحـراء APS/شـبكة جنـوب إفريقيـا للهجـرة SAMIN/شـبكة المغرب-السـاحل للهجـرات، Statement by collectives of migrant rights organisations against the expulsions ordered by Algeria، نيامـي، بتاريـخ 17 مـاي 2025.

[196] تومـاس سير، Jadaliyya، Algeria, where is your African revolution?، بتاريخ 14 مـارس 2019.

في التعامل مع مسألة الهجرة. حيث استضافت الجزائر في سنة 2006، أول اجتماع خبراء للاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية، تبنّت خلاله الوفود مشروع "الموقف الإفريقي الموحّد بشأن الهجرة والتنمية"، والذي صادق عليه لاحقًا المجلس التنفيذي لمفوضية الاتحاد الإفريقي. ويعترف هذا النص الريادي بالتأثير المتزايد للهجرة على الدول الأعضاء في الاتحاد، لكنه يدين في الآن ذاته "المقاربات الانتقائية للهجرة التي تعتمدها الدول المتقدمة"، والتي "تستهدف الكفاءات الإفريقية"، معتبرًا أن ذلك "يشكّل تهديدًا إضافيًا للاقتصادات الإفريقية".[197] ويؤكد هذا الموقف الموحّد أن "الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة" تكمن في "التفاوت في مستويات التنمية، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي"، ويدعو إلى تبنّي "إطار تنموي أوسع" لمعالجة المسألة، بدلًا من اعتماد مقاربة أمنية ضيقة للهجرة والنزوح والتنقل، بدفع من الدول الشمالية.

وفي حين أن سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة "قد ساهمت في تقييد التنقّل داخل السياق الإفريقي" و "قوّضت بذلك هدف بروتوكولات حرية الحركة"، لم يوقّع على بروتوكول حرية التنقّل التابع للاتحاد الإفريقي الذي أُطلق سنة 2018، سوى 32 دولة من أصل 55 عضوًا، ولم تصادق عليه فعليًا سوى أربع دول فقط. كما لم تُقدم أي دولة في شمال إفريقيا على توقيعه أو المصادقة عليه.

آفاق الوضع الراهن قاتمة فيما يتعلق بالمبادرات الملموسة، ذلك أن بروتوكول الاتحاد الإفريقي لحرية التنقّل المقدّم في سنة 2018، لم توقّع عليه سوى 32 دولة من أصل 55 عضوا في الاتحاد، ولم تصادق عليه سوى أربع دول فقط كما لم توقّع أي دول من شمال إفريقيا على هذا البروتوكول أو تصادق عليه.ولم توقّع أو تصادق أي دولة من شمال إفريقيا على هذا البروتوكول.[198] أما اتفاقية كمبالا لسنة 2009 بشأن

---

[197] الاتحاد الإفريقي، African common position on migration and development، بتاريخ جوان 2006. تاريخ الاطلاع: 25 فيفري 2025، https://tinyurl.com/2fbeh2tf

[198] الاتحاد الإفريقي، قائمة البلدان التي وقّعت و/أو صادقت على البروتوكول المُلحق بمعاهدة إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية والمتعلّق بحرية تنقّل الأشخاص وحقوق الإقامة والاستقرار، سنة 2018. تاريخ الاطلاع: 16 ماي 2025، https://tinyurl.com/ycyke55p

حمايـة ومسـاعدة الأشـخاص النازحيـن داخليًـا فـي إفريقيـا، فقـد وقّعتهـا أو صادقـت عليهـا حكومـات أكثـر، لكـن دول شـمال إفريقيـا غابـت عنهـا إلـى حـدّ كبيـر– باسـتثناء تونـس الدولـة الوحيـدة فـي المنطقـة التـي وقّعـت علـى الاتفاقيـة.

وعلـى ضـوء مـا تقـدّم، يتعيّـن علـى الجزائـر أن تتخلّـى عـن محاولاتهـا لتحصيـن شـمال القـارّة بالتنسـيق مـع جيرانهـا الشـرقيين، وأن تعـود إلـى مسـار يُسـرّع اندماجهـا وتعاونهـا مـع الجنـوب، ويسـعى إلـى مـا سمّاه المفكـر الماركسـي المصـري البـارز سـمير أميـن 3فـك الارتبـاط3 — أي سياسـة تضامـن سياسـي بيـن بلـدان الجنـوب، تقـوم علـى الاندمـاج الإقليمـي وتنويـع التبـادل التجـاري والاسـتثمارات، مـع إعطـاء الأولويـة للهامـش ونصـف الهامـش، بـدلًا مـن مواصلـة التحالـف مـع أوروبـا.[199]

لا تـزال هنـاك عقبـات رئيسية أمـام أي نـوع مـن التكامـل الإقليمـي أو التقـارب مـع دول الجـوار. وتشـمل هـذه العقبـات التوتـرات مـع السـلطات فـي نيامـي وباماكـو وخاصـة مـع الربـاط، نظـراً لعلاقـات المغـرب الوثيقـة المتزايـدة مـع الاحتـلال الإسـرائيلي. وبنـاءً علـى ذلـك، يواصـل الجيـش الجزائـري تنظيـم منـاورات عسـكرية واسـعة النطـاق فـي المناطـق الحدوديـة، كان آخرهـا علـى الحـدود مـع ليبيـا فـي عيـن أميناس وقـرب تنـدوف التـي يطلـق عليهـا للمفارقـة "القلعـة المنيعـة".[200]

لا تلـوح فـي الأفـق نهايـة لهـذا الوضـع الصعـب المسـتمر علـى بعـض حـدود الجزائـر. لكـن يمكـن للجزائـر أن تتوجـه نحـو الاتحـاد الأفريقـي، أن توقـع علـى بروتوكـول حريـة التنقـل للاتحـاد الأفريقـي وكذلـك اتفاقيـة كمبـالا كخطـوة رمزيـة أولـى نحـو تكامـل أكثـر عمقًـا مـع القـارة. كمـا أن التخفيضـات الهائلـة التـي أقرتهـا إدارة ترامـب فـي تمويـل وكالات الأمـم المتحـدة ومشـاريع

---

[199] كورينـا مولـن، Border Imperialism in the Maghreb، Transnational Institute، أمسـتردام، بتاريـخ جانفـي 2025. تاريـخ الاطـلاع: 3 مـارس 2025، https://tinyurl.com/5n76ps7r

[200] رفيـق تاجـر، Algérie: l’Armée mène un exercice à la frontière avec le Maroc، Tout sur l’Algérie، بتاريـخ 22 مـاي 2025. تاريـخ الاطـلاع: 23 مـاي 2025، https://tinyurl.com/42a72uve

التنمية في جميع أنحاء العالم سيكون لها أيضًا تأثير كبير على الجزائر، وستضع التضامن الانتقائي للحكومة الجزائرية على المحك، نظرًا لأن العمليات الإنسانية في مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف ستتأثر بشدة بتلك التخفيضات. حيث كانت الولايات المتحدة لسنواتٍ من بين أكبر الجهات المانحة للبرامج في المخيمات. وأصبحت هذه الأخيرة تكافح للتعامل مع فجوة التمويل التي يجب سدها بشكل عاجل للحفاظ على سير المساعدات الإنسانية لعشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين.[201] غير أن الجزائر لم تتدخل إلى اليوم.

وفي ظل الوضع متزايد التوتر على معظم الحدود الخارجية للجزائر، دون أفق واضح لانفراجه في الوقت الراهن، يمكن للجزائر أن توجّه بوصلتها نحو الاتحاد الإفريقي وأن تبادر بالتوقيع على بروتوكول حرية التنقّل كخطوة رمزية في اتجاه اندماج أعمق مع الجنوب.

[201] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدة الإنسانية (USAID/Bureau for Humanitarian Assistance)، Algeria assistance overview، بتاريخ سبتمبر 2024. تاريخ الاطلاع: 5 جانفي 2025، https://tinyurl.com/ymj5cbb9

المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة2، 325 تونس باب بحر 1000

contact@ftdes.net
(+216) 71 32 5129

جوان 2025

ISBN 978-9909-00-139-4